KING HUSSEIN FOUNDATION مؤسسة الملك الحسين
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER

الشباب الأردني

التصورات والمشاركة في حقوق الإنسان

مركز المعلومات والبحوث
مؤسسة الملك الحسين آب 2024

بدعم من :

المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

الشباب الأردني
التصورات والمشاركة في حقوق الإنسان

مركز المعلومات والبحوث
مؤسسة الملك الحسين آب 2024

المحتويات

الشكر والتقدير	6
1. مقدمة:	9
1-1 المنهجية	9
1-1-1 عينة الدراسة الكمية	10
1-1-2 عينة الدراسة النوعية	13
1-2 الاعتبارات الأخلاقية	14
1-3 التحديات والقيود المنهجية	14
1-4 هيكل الدراسة	14
2. المواقف إزاء حقوق الإنسان	17
2-1 حرية التعبير والوصول إلى المعلومات	18
2-1-1 النتائج الكمية	19
2-1-2 النتائج النوعية	22
2-1-3 ملخص لما سبق	22
2-2 المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة	23
2-2-1 النتائج الكمية	23
2-2-2 النتائج النوعية	26
2-2-3 ملخص لما سبق	26
2-3 الاعتقال الإداري والتعذيب	27
2-3-1 النتائج الكمية	27
2-3-2 النتائج النوعية	29
2-3-3 ملخص لما سبق	30
3. تصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن	31
3-1 تصورات حماية حقوق الإنسان	32
3-1-1 النتائج الكمية	32
3-1-2 النتائج النوعية	36
3-1-3 ملخص لما سبق	37
3-2. تصورات التمييز	38
3-2-1 النتائج الكمية	38
3-2-2 النتائج النوعية	40
3-2-3 ملخص لما سبق	41

4. معرفة مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان 43

4-1 النتائج الكمية 44

4-2 النتائج النوعية 45

4-3 ملخص لما سبق 46

5. المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان 47

5-1 النتائج الكمية: 48

5-2 النتائج النوعية 52

5-3 ملخص لما سبق 54

6. الاستنتاجات 55

6-1 مواقف الشباب والشابات تجاه حقوق الإنسان 56

6-2 تصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن: 57

6-3 المعرفة والثقة في مؤسسات حقوق الإنسان 57

6-4 مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان: 58

6-5 أهم الاستنتاجات 58

الملاحق 59

الملحق أ - قائمة المصادر 60

الملحق ب - أدوات جمع البيانات 61

الأدوات الكمية 61

الأدوات النوعية: 68

المرفق ج - قائمة الجداول والأشكال 72

الشكر والتقدير

يسر مركـز المعلومـات والبحـوث - مؤسسـة الملـك الحـسين أن يعـرب عـن خالـص امتنانـه للمعهـد الدنمـاركي لحقـوق الإنسـان لـدوره الهـام والمحـوري في توجيـه عمليـة البحـث الميـداني. لقـد كان لخبرتهـم في كل مـن المنهجيـتين الكميـة والنوعيـة دور فعـال في ضمـان تطويـر أدوات بحـث مناسـبة وفعالـة. كمـا وأسـهمت الـرؤى القيمـة والدعـم الـذي قدمـه المعهـد الدنمـاركي بـشكل كـبير في نجـاح وشـمولية هـذه الدراسـة.

مدير مركز المعلومات والبحوث

الأستاذ الدكتور أيمن هلسا

فريق البحث:

أ.د أيمن هلسا

هلا أبو طالب

ماجد أبو عزام

علاء شعبان

داليا حداد

روان ريحات

جهينة زريقات

آمال خليفة

تصميم: علام غرايبة - علام غرايبه لتصميم الجرافيك والخدمات المطبعية

ملخص تنفيذي

من خلال توظيف المنهجيات الكمية والنوعية، تبحث هذه الدراسة في مواقف وتصورات الشباب والشابات في الأردن تجاه حقوق الإنسان، مع التركيز على مجالات رئيسية مثل حرية التعبير، والمساواة بين الجنسين، والاحتجاز دون محاكمة، والتعذيب. كما يستكشف كيف ينظر الشباب والشابات في الأردن إلى حماية حقوق الإنسان، ومعرفتهم بمؤسسات حقوق الإنسان، ومشاركتهم في مختلف أنشطة حقوق الإنسان. يدرس البحث على وجه التحديد هذه المواقف والتصورات عبر العوامل الديموغرافية المختلفة، بما في ذلك الجنس والعمر والتعليم والموقع الجغرافي. يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في إعداد برامج مصممة خصيصا لتعزيز حقوق الإنسان، ومعالجة التصورات السلبية، والتصدي للعقبات التي تعيق مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة نظرة حول كيفية وصول مؤسسات حقوق الإنسان بشكل أفضل إلى الشباب والشابات، وكسب ثقتهم، والتعرّف على عملهم بشكل فعال.

استخدمت الدراسة الاستبيانات ومناقشات مجموعات التركيز لجمع البيانات من عينة متنوعة من الشباب والشابات في الأردن. شمل الاستطلاع 459 مستجيبا من ثلاث مناطق رئيسية (الشمال والوسط والجنوب)، بينما عقدت مناقشات مجموعات التركيز مع 57 مشاركا ومشاركة في المناطق الثلاث.

وتكشف النتائج الرئيسية أن معظم الشباب والشابات يقدرون حرية التعبير وحرية الإعلام، لكن الضغوط القانونية والمجتمعية تسبب الرقابة الذاتية والخوف من العواقب. هناك دعم قوي للمساواة بين الجنسين بين الشباب والشابات، لكن الأدوار التقليدية للجنسين والأعراف المجتمعية لا تزال تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة. والمخاوف بشأن الاحتجاز التعسفي واستخدام التعذيب شائعة بين الشباب والشابات، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى إصلاحات قانونية في هذا المجال.

تختلف تصورات الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان اختلافا كبيرا باختلاف الجنس، والمناطق الجغرافية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي. تشعر النساء وأولئك الذين ينتمون إلى المناطق الريفية بأنهم أكثر عرضة لانتهاكات الحقوق. وفقا للمشاركين في دراستنا، تشمل العوائق الرئيسية أمام حماية حقوق الإنسان الأعراف الاجتماعية، والتأثيرات الأسرية، والقوى المحافظة، والمخاوف الأمنية، وعدم الكفاءة بسبب البيروقراطية.

يشارك العديد من الشباب والشابات في الأردن بنشاط في الدفاع عن حقوق الإنسان، مثل الانخراط في المنصات الإلكترونية، والانضمام إلى المسيرات والاحتجاجات وكتابة المقالات. وتتأثر درجة مشاركتها بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي والتفاوتات الإقليمية؛ وهكذا، يبدو أن الشباب والشابات ذوي الوضع الاجتماعي - الاقتصادي المنخفض والشباب والشابات من المناطق الشمالية والجنوبية أقل انخراطا من غيرهم.

تسلط الدراسة الضوء على التحديات السياسية والمجتمعية والعائلية والهيكلية الكبيرة التي تشكل تصورات الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان في الأردن. إن فهم هذه القضايا أمر بالغ الأهمية لضمان الاعتراف بوجهات نظر الشباب والشابات وحماية حقوقهم بشكل فعال. من خلال معالجة هذه التحديات، يمكن لأصحاب المصلحة الانخراط بشكل أفضل مع الشباب والشابات والمساهمة في الجهود الجارية لخلق مجتمع أكثر عدلا وإنصافا في الأردن.

1. مقدمة

1. مقدمة:

في الوقت الذي يواجه فيه الأردن تحديات مستمرة في مجال حقوق الإنسان، تصفه منظمة (Freedom House) «بيت الحرية» بأنه بلد «غير حر»، مما يدل على وجود قيود ملحوظة على الحقوق السياسية والحريات المدنية. يشمل هذا التصنيف قيودًا على حرية التعبير والتجمع والصحافة. بالرغم من هذه التحديات، حققت الحكومة الأردنية تقدماً ملحوظاً في تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تنفيذ إصلاحات تشريعية. يضمن الدستور الأردني الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويعبر عن التزام الأردن بالمبادئ الدولية من خلال تصديقه على معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات. تلعب المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان دورًا أساسيًا في مراقبة هذه الحقوق والدفاع عنها، كما تسهم في توفير آلية لمعالجة المظالم وتعزيز الوعي بقضايا حقوق الإنسان.

رغم التقدم الذي أحرزته الأردن في تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر الإصلاحات التشريعية، تظل هناك تحديات ملحوظة في تطبيق هذه الحقوق عملياً. القيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة تشكل عائقاً بارزاً، حيث تواجه انتقادات لقوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية التي تُعتبر تقييداً للمعارضة وتحد من الحريات على الإنترنت. غالباً ما يواجه الصحفيون والنشطاء عوائق قانونية وإدارية، مع تقارير تشير إلى مضايقات واحتجازات لأولئك الذين ينتقدون الحكومة أو يتناولون قضايا حساسة. كما تبقى قضايا عدم المساواة بين الجنسين قائمة، حيث تواجه النساء تحديات في قطاعات مختلفة مثل التوظيف والتعليم والمشاركة السياسية. الأدوار التقليدية والأعراف المجتمعية تعرقل المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة. بالإضافة إلى ذلك، حقوق الفئات ذات الأولوية، بما في ذلك اللاجئين والعمال المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، لا تحظى دائماً بالحماية الكافية، مما يؤدي إلى تمييز ومحدودية في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

تم تنظيم الدراسة لاستكشاف تصورات الشباب والشابات في الأردن لحقوق الإنسان بشكل منهجي، بدءا من تحليل مواقفهم تجاه القضايا الرئيسية مثل حرية التعبير والمساواة بين الجنسين. ثم يتعمق في وجهات نظرهم حول حماية حقوق الإنسان في الأردن، وتقييم فعالية القوانين والسياسات الحالية. وتقيّم الدراسة أيضا وعيهم بمؤسسات حقوق الإنسان وتبحث مشاركتهم في أنشطة المناصرة وكسب التأييد المتعلقة بحقوق الإنسان. وأخيرا، تختتم الدراسة بتوصيات تهدف إلى تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والمناصرة بين الشباب والشابات في الأردن.

وتؤكد التحديات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، ولا سيما الأحداث في غزة، على أهمية فهم تصورات الشباب والشابات لحقوق الإنسان. وقد أثارت هذه التحديات انتقادات متزايدة وعدم ثقة في الإطار الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني بين الشباب والشابات، الذين غالبا ما يرون أن النظام الدولي غير فعّال أو متأثر بمصالح جيوسياسية محددة. ومن الأرجح أن تكون هذه الظروف قد أثرت على نتائج الدراسة الاستقصائية، لا سيما في تشكيل معتقداتهم بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وفعالية الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

في حين أن الأردن قد خطا خطوات واسعة في بعض مجالات حماية حقوق الإنسان، لا يزال هناك عمل كبير لضمان تمتع جميع الناس، وخاصة الشباب والشابات، بحقوقهم وحرياتهم بشكل كامل. يؤكد هذا التقرير على الأهمية الأوسع لدمج أصوات الشباب والشابات في خطاب حقوق الإنسان، وضمان مشاركتهم النشطة في تشكيل مجتمع أكثر إنصافا واحتراما للحقوق في الأردن وخارجه. إن التعاون المستمر بين الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية أمر ضروري للنهوض بحقوق الإنسان في البلاد. تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في هذه الجهود من خلال تقديم دراسة للتحديات والتطلعات التي تشكل مواقف الشباب والشابات تجاه حقوق الإنسان.

1-1 المنهجية

تتبنى هذه الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً، حيث تم جمع بيانات وصفية من خلال إجراء مسح منهجي لآراء وتصورات الشابات والشباب في الأردن بشأن حقوق الإنسان. بعد جمع البيانات، تم تطبيق منهج التحليل لتفسيرها واستخلاص الأنماط والارتباطات والعوامل الأساسية. تُرّكز المنهجية على الحقوق ذات الصلة بالسياق الأردني، كما هو موضح في الدستور الأردني والتشريعات الوطنية وإطار عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.[1]

قمنا بتحليل لحقوق معينة تُعتبر ذات أهمية وأولوية ضمن مشهد حقوق الإنسان في الأردن. تضّمن ذلك دراسة لهذه الحقوق واستكشاف تصورات وتجارب ومعارف الشباب الأردني المتعلقة بها. إضافة إلى ذلك، قيّمت الدراسة وعي الشباب الأردني بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

١ يرتبط هذا البحث ارتباطا وثيقا بدراستنا السابقة، رسم خريطة للإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الأردن. تم تعزيز تحليل تصورات الشباب والشابات في هذه الدراسة بشكل كبير من خلال الأفكار التي تم الحصول عليها من رسم خريطة الإطار المؤسسي، والتي وفرت فهما أساسيا. من خلال دمج نتائج كلتا الدراستين، تمكنا من استخلاص استنتاجات أعمق حول فعالية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الأردن وكيف تؤثر هذه الأطر على تصورات الشباب والشابات.

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين على نهج متعدد الأساليب، يجمع بين البحث الكمي والنوعي. قدم الأسلوب الكمي من خلال استبانة بيانات واسعة وقابلة للتعميم حول مواقف وسلوكيات الشباب، بينما أتاح الأسلوب النوعي، من خلال مناقشات مجموعات التركيز، فهماً أعمق لتجاربهم وأسبابهم. هذا الجمع مكّن الدراسة من التقاط صورة شاملة عن تصورات الشابات والشباب وبيان العوامل الأساسية التي تساهم في بناء هذه التصورات، مما أدى إلى تحليل أكثر مصداقية. ولضمان تمثيل شامل، تضمنت مناقشات مجموعات التركيز مشاركين من المناطق الثلاث في الأردن. تم تحديد عينة الدراسة الكمية بشكل علمي، مع مراعاة توزيع السكان، والفئة العمرية المستهدفة، وتحديد خصائص العينة بدقة.

1-1-1 عينة الدراسة الكمية

استهدفت العينة الكمية الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما والذين يعيشون في الأردن. كما شملت العينة الشباب والشابات غير الأردنيين المقيمين في الأردن، مما يضمن تمثيل الفئات التالية:

- الشباب والشابات في الأردن
- اللاجئون الشباب والشابات في الأردن
- الشباب غير الأردنيين المقيمين في الأردن.

الجدول 1: التكرارات والنسب المئوية لتوزيع عينة الدراسة الكمية على مناطق المملكة

المنطقة	النسبة	التكرار
المنطقة الشمالية (اربد، جرش، عجلون، المفرق)	29.4%	135
المنطقة الوسطى (عمان، الزرقاء، مادبا، السلط)	60.6%	278
المنطقة الجنوبية (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة)	9.6%	44
المجموع	100%	457

اعتمدت الدراسة على بيانات دائرة الإحصاءات العامة حتى نهاية عام (2023). ووفقًا لدائرة الإحصاءات العامة، بلغ عدد الشباب ذكورا واناثا الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عامًا في الأردن (1,142,905)، في حين بلغ عدد الشباب ذكورا واناثا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عامًا (1,145,135) بحلول نهاية عام (2023). حدد فريق البحث أن الحد الأدنى لعدد المشاركين المطلوب للدراسة هو (384) مشاركًا لضمان التمثيل والدقة في تعميم النتائج. واستند هذا التحديد إلى مستوى ثقة يبلغ 95% وهامش خطأ بنسبة 5% وانحراف معياري قدره 0.5. قام الفريق بجمع (459) استبيانًا مكتملًا موزعة على المناطق الثلاث الرئيسية في الأردن (الشمال، الوسط، الجنوب)، مع مراعاة الكثافة السكانية لكل منطقة عند تحديد عدد الاستبيانات لكل منطقة. يوضح الجدول 1 توزيع حجم العينة عبر المناطق الثلاث.

وقد قمنا بجمع البيانات من المشاركين من خلال استبانة تم إجراؤه عبر الهاتف، باستخدام نظام «الاتصال الرقمي العشوائي». وقد ضمنت هذه الطريقة فرصًا واسعة لاختيار الأفراد للمشاركة في هذه الدراسة، حيث يتمتع غالبية الأردنيين بإمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة.

قبل البدء بتوزيع الاستبيانات، خضع فريق البحث لتدريب وتم وضع مجموعة من الإرشادات لإجراء المقابلات الهاتفية، التي هدفت إلى ضمان سلامة المجيبات والمجيبين والأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم بشكل فعال وكفء. تم جمع البيانات بين آذار ونيسان 2024، حيث أكمل فريق البحث 459 استبيانًا بنجاح. تم توزيع الاستبيانات عبر المناطق الثلاث، وفقًا للأرقام التي زودتنا بها دائرة الإحصاءات كما هو مبين في الجدول رقم 1، والتي أخذت في الاعتبار العوامل الديموغرافية المختلفة مثل الجنس، وحجم السكان، ومستويات التعليم، والدخل، كما هو مبين في الاشكال من 1 إلى 4.

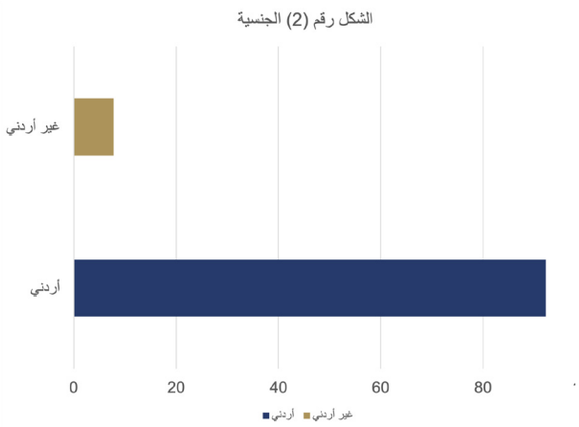
الشكل رقم (2) الجنسية
غير أردني
أردني
0
20
40
60
80
أردني
غير أردني

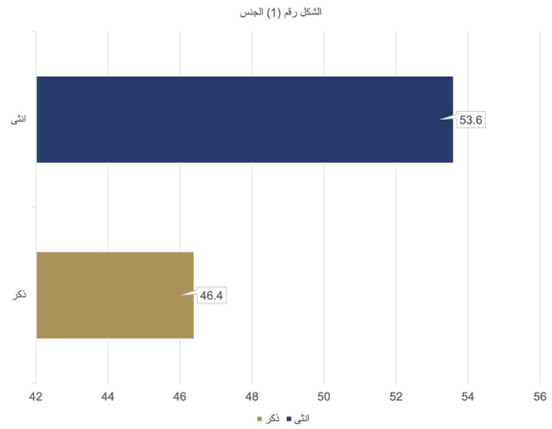
الشكل رقم (1) الجنس
انثى
ذكر
53.6
46.4
42
44
46
48
50
52
54
56
ذكر
انثى

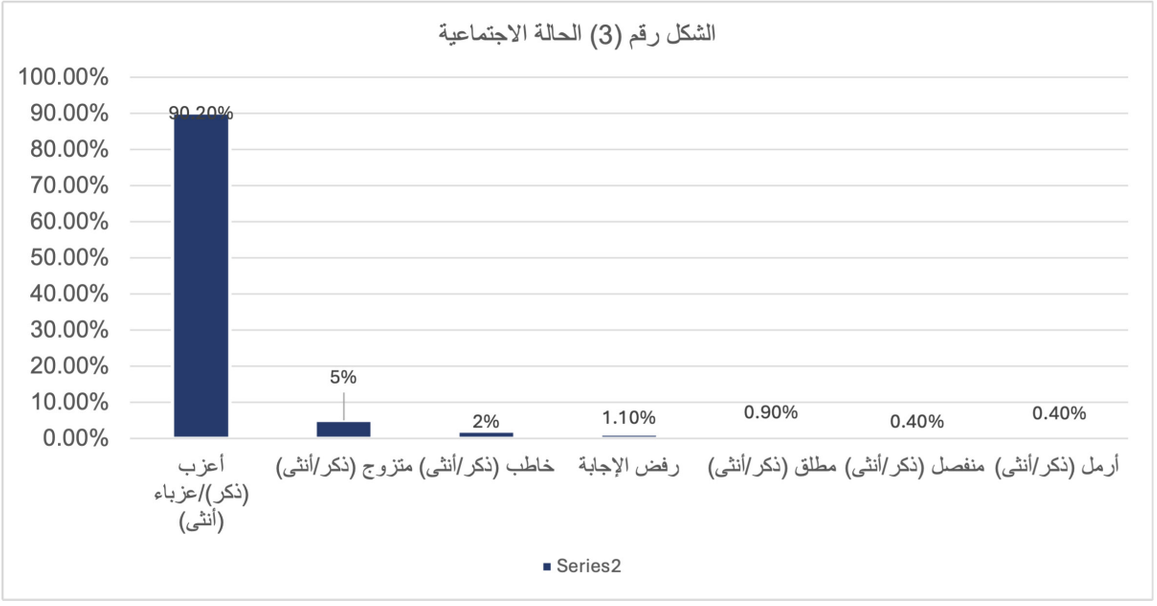
الشكل رقم (3) الحالة الاجتماعية
100.00%
90.00%
80.00%
70.00%
60.00%
50.00%
40.00%
30.00%
20.00%
10.00%
0.00%
90.20%
5%
2%
1.10%
0.90%
0.40%
0.40%
أعزب (ذكر)/عزباء (أنثى)
متزوج (ذكر/أنثى)
خاطب (ذكر/أنثى)
رفض الإجابة
مطلق (ذكر/أنثى)
منفصل (ذكر/أنثى)
أرمل (ذكر/أنثى)
Series2

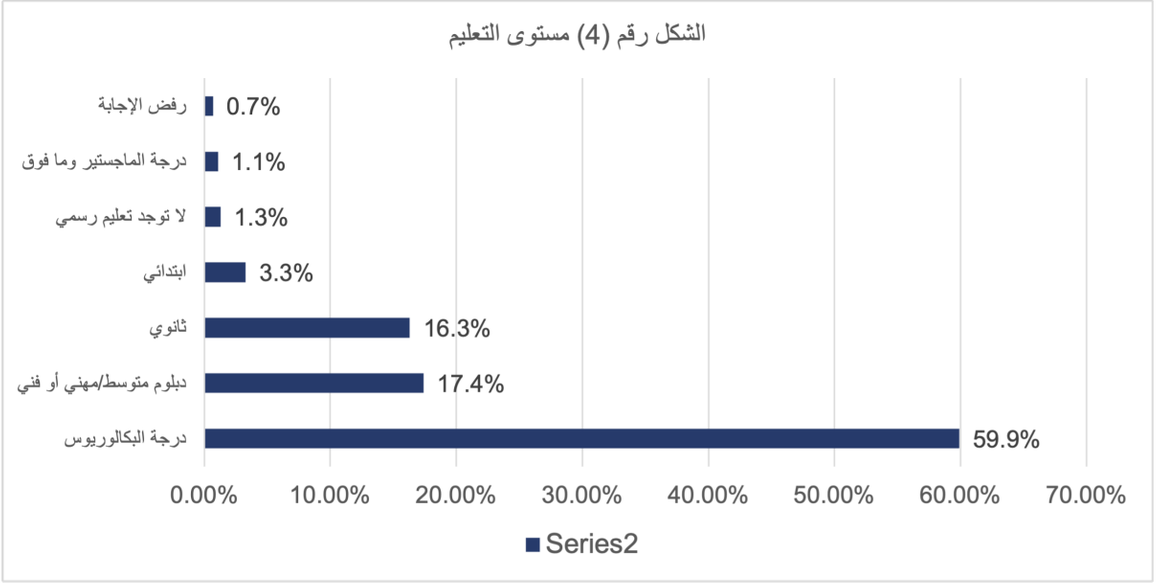
الشكل رقم (4) مستوى التعليم
رفض الإجابة
0.7%
درجة الماجستير وما فوق
1.1%
لا توجد تعليم رسمي
1.3%
ابتدائي
3.3%
ثانوي
16.3%
دبلوم متوسط/مهني أو فني
17.4%
درجة البكالوريوس
59.9%
0.00%
10.00%
20.00%
30.00%
40.00%
50.00%
60.00%
70.00%
Series2

ويوضح الجدول 2 التركيبة السكانية للعينة بناء على مستوى دخل الأسرة.

الجدول رقم 2: الخصائص الديموغرافية للعينة بناءً على مستوى دخل الأسرة	
دخل العائلة	المجموع
الدخل يغطي النفقات، ويمكننا الادخار	10.9%
الدخل يغطي النفقات دون أي صعوبة	51.9%
الدخل لا يغطي النفقات؛ نواجه بعض الصعوبات	25.7%
الدخل لا يغطي النفقات؛ ونواجه صعوبات كبيرة	4.4%
لا أعلم	3.3%
رفض الاجابة	3.7%
المجموع	100.0%

1-1-2 عينة الدراسة النوعية

الجدول رقم 3: توزيع مناقشات مجموعات التركيز حسب المنطقة والجنس			
الرقم	المنطقة والمحافظة	الجنس	عدد المشاركين
.1	المنطقة الوسطى/ عمان	أنثى	9
.2	المنطقة الوسطى/ عمان	ذكر	10
.3	المنطقة الشمالية/ إربد	أنثى	9
.4	المنطقة الشمالية/ إربد	ذكر	9
.5	المنطقة الجنوبية/الشوبك	أنثى	10
.6	المنطقة الجنوبية/الشوبك	ذكر	10

في المرحلة الثانية من جمع البيانات، تم استخدام منهج نوعي. أضافت مناقشات المجموعات النقاشية المركزة ميزة إضافية للدراسة من خلال تعميق فهمنا لمختلف وجهات نظر الشباب وتقديم رؤى أعمق حول تصوراتهم لحقوق الإنسان في الأردن. كما ساعدت هذه المناقشات في تفسير بعض نتائج البحث الكمي وفهم آثارها.

تم اجراء ست جلسات نقاش مركزة مع الشباب، حيث تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات من الشبان وثلاث مجموعات من الشابات، موزعين بالتساوي على المناطق الرئيسية الثلاث في المملكة كما هو موضح في الجدول (3). تم اختيار هذا التقسيم على أساس الجنس بشكل متعمد نظراً للسياق الاجتماعي والثقافي في الأردن، حيث يشعر الرجال والنساء براحة أكبر في التعبير عن آرائهم في بيئات منفصلة. ساعد هذا التوجه على تشجيع المشاركين على التعبير بحرية وشفافية أكبر، مما أتاح لنا الفرصة لجمع رؤى أكثر دقة وتفصيلاً. على الرغم من أن تقسيم المجموعات وفقاً للمستوى التعليمي أو الحالة الاقتصادية قد يكون ذا قيمة في بعض الحالات، إلا أن الأهمية الأساسية في هذا السياق كانت تهيئة بيئة ملائمة للنقاش، مما جعل هذا النهج هو الأنسب. يُبيّن الجدول رقم 3 توزيع مجموعات التركيز بحسب الجنس والمنطقة الجغرافية.

من بين ال 57 مشاركة ومشاركًا، كان هنالك 46 أردنيًا واردنية. إضافة إلى ذلك، كان هناك ثمانية مشاركين سوريين وثلاثة مشاركين فلسطينيين من كلا الجنسين. تم اختيار هذه الجنسيات الأخرى لضمان تمثيل متنوع، مع الأخذ بعين الاعتبار التواجد الكبير للسوريين والفلسطينيين في الأردن. كما تضمنت مجموعات النقاش المركزة مزيجًا متنوعًا من المشاركين من حيث الحالة الوظيفية والحالة الاجتماعية والخلفية التعليمية ومستويات الدخل، مما يضمن تمثيل مجموعة واسعة من وجهات النظر.

1-2 الاعتبارات الأخلاقية

قبل البدء بجمع البيانات، خضع الباحثون لتدريب من أجل ضمان امتثال مشروع البحث للمبادئ الأخلاقية ومعايير الخصوصية. وشمل ذلك الحصول على موافقة مستنيرة من قبل جميع المشاركين، والتأكد من فهمهم للغرض والإجراءات والمخاطر المحتملة للدراسة. والموافقة طوعية، ويمكن للمشاركين الانسحاب في أي مرحلة دون عواقب. ولم يتم اجراء أي تسجيلات صوتية لمناقشات مجموعات التركيز إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من جميع المشاركين. نظرًا لحساسية المواضيع التي تمت مناقشتها، تم اتخاذ تدابير صارمة لضمان السرية. قام الفريق بحماية سرية معلومات المشاركين من خلال إخفاء هويتهم وتخزين البيانات بشكل آمن، بحيث يكون الوصول إليها مقتصرًا فقط على الأشخاص المخولين بذلك. جميع النتائج المنشورة تم تقديمها بشكل مجمع، مما يعني أن الردود الفردية تم دمجها وتحليلها كجزء من مجموعات أكبر، مما يمنع تحديد هوية أي مشارك بعينه. سيتم تخزين البيانات على محرك محلي لمدة أربع سنوات، وبعد ذلك سيتم محوها بشكل دائم.

حرص الفريق على حماية خصوصية المشاركين أثناء جمع البيانات، مع التأكد من توفير بيئة آمنة ومريحة. تم جمع المعلومات الشخصية فقط بالقدر اللازم لتحقيق أهداف البحث. كما تأكد الفريق من أن عملية البحث لم تستغل الفئات الضعيفة أو تسهم في زيادة تهميشها.

بُذلت جهود حثيثة لتقليل أي ضرر محتمل وزيادة الأثر الإيجابي للدراسة. شملت هذه الجهود تطبيق بروتوكولات صارمة لضمان السرية، وتقديم الدعم النفسي عند الحاجة، وضمان المشاركة الطوعية مع إتاحة خيار الانسحاب في أي وقت. كما حرص الفريق على تعزيز الأثر الإيجابي من خلال إشراك المجتمعات المحلية وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، بهدف رفع الوعي بقضايا حقوق الإنسان.

خلال عملية البحث، حافظ الفريق على الشفافية من خلال تقديم تواصل واضح وشفاف بشأن هدف الدراسة وإجراءاتها والنتائج المحتملة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المشاركين والمجتمعات المحلية والجهات المختصة.

3-1 التحديات والقيود المنهجية

اختيار معظم المشاركات والمشاركين في مناقشات مجموعات التركيز في المقام الأول بمساعدة المنظمات المجتمعية (CBOs). وعلى الرغم من التعاون الوثيق بين فريق البحث والمنظمات المجتمعية وتوفير مبادئ توجيهية واضحة لضمان التنوع في اختيار المشاركين، فإن احتمال التحيز في الاختيار لا يزال قائما. يمكن أن يحدث هذا التحيز إذا اختارت بعض المنظمات المجتمعية عن غير قصد مشاركين أكثر نشاطا أو ظهورا داخل مجتمعاتهم، مما قد يؤدي إلى استبعاد الأفراد الأقل مشاركة أو الذين يصعب الوصول إليهم. وللتخفيف من ذلك، أجرى فريق البحث فحوصات عشوائية وشارك مباشرة مع منظمات المجتمع المحلي لتشجيع إدراج مجموعة أوسع من المشاركين، وضمان تمثيل شريحة متنوعة من الشباب والشابات.

التحيز الاجتماعي المرغوب فيه هو تحد آخر. وعلى الرغم من الصياغة الدقيقة لأسئلة الاستقصاء والتدريب المناسب للقائمين بعملية جمع البيانات، لا يزال هناك احتمال أن يسيء المجيبون فهم الأسئلة أو يسيئون تفسيرها أو أن يقدموا إجابات يعتقدون أنها مقبولة اجتماعيا وليست صادقة. ولمواجهة ذلك، استخدم فريق البحث أسئلة مصاغة بعناية مصممة لتقليل الردود الرائدة وزود جامعي البيانات بتدريب مكثف على تقنيات طرح الأسئلة المحايدة. بالإضافة إلى ذلك، في مناقشات مجموعات التركيز، تم تدريب الميسرين على خلق بيئة آمنة ومفتوحة، وتشجيع الحوار الصادق وتقليل تأثير التوقعات المجتمعية.

4-1 هيكل الدراسة

تم تنظيم هذه الدراسة لاستكشاف تصورات ومشاركة الشابات والشباب الأردني في مجال حقوق الإنسان بشكل منهجي، مُتبعًا تسلسلًا منطقيًا من أهداف الدراسة إلى التوصيات القابلة للتنفيذ.

1. **مقدمة:** يتناول هذا الفصل نظرة عامة على أهداف الدراسة وأهميتها، مبرزًا أهمية فهم وجهات نظر الشابات والشباب حول حقوق الإنسان في السياق الأردني. كما يوضح تصميم البحث، اختيار العينة، وطرق جمع البيانات، مما يهيئ المجال للتحليل المتعمق الذي سيأتي بعد ذلك.

2. **المواقف تجاه حقوق الإنسان:** في هذا الفصل، تعرض الدراسة نتائج حول تصورات الشابات والشباب بشأن القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل حرية التعبير، والمساواة بين الجنسين، والحق في المعاملة العادلة. يتناول هذا القسم كيفية تفاوت هذه المواقف عبر العوامل الديموغرافية المختلفة، بما في ذلك الجنس، والعمر، والتعليم، والموقع الجغرافي، مما يساهم في تحقيق هدف الدراسة المتمثل في تحديد العوامل التي تؤثر على تصورات الشباب من كلا الجنسين حول حقوق الإنسان.

3. **تصـورات حمايـة حقـوق الإنسـان:** يتنـاول هـذا الفصـل تحليـل كيفيـة إدراك الشـباب في الأردن لحمايـة حقـوق الإنسـان في بلدهـم. يسـتعرض آراءهـم حـول مـدى فعاليـة القوانـين والسياسـات الحاليـة، ومـا إذا كانـوا يشـعرون بـأن حقوقهـم محميـة بشـكل مناسـب. تكشـف التحليـلات عـن الفجـوات بـين الأطـر التشريعيـة وتجـارب الشـابات والشـباب، مشـيرة إلى المجـالات الـتي تحتـاج إلى تعزيـز في حمايـة حقـوق الإنسـان. عـلى الرغـم مـن أن الدراسـة لا تقـترح اسـتراتيجيات مبـاشرة لمعالجـة هـذه القضايـا والتصـورات السـلبية، إلا أنهـا تقـدم رؤى قيمـة تسـاعد الجهـات المعنيـة في فهـم أفضـل لهـذه القضايـا وتطويـر تدخـلات موجهـة لمعالجتهـا.

4. **معرفـة مؤسسـات حقـوق الإنسـان:** يقـوم هـذا الفصـل بتقييـم مـدى وعـي الشـابات والشـباب الأردني بالمؤسسـات الوطنيـة والدوليـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان. يسـتعرض مـدى معرفـة الشـباب بهـذه المؤسسـات وأدوارهـا، وهـو مـا يعـد ضروريًـا لفهـم مـدى جاهزيـة الشـابات والشـباب للمشـاركة في النشـاطات المنـاصرة لحقـوق الإنسـان. تقـدم هـذه النتائـج، بالإضافـة إلى تحقيـق هـدف الدراسـة في الكشـف عـن سُـبُل تعزيـز الوعـي والأنشـطة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان، رؤى مهمـة للمؤسسـات الوطنيـة حـول كيفيـة تحسـين التواصـل مـع الشـباب، وزيـادة الوعـي بمهامهـا، وتوضيـح أدوارهـا في حمايـة حقـوق الإنسـان.

5. **الانخـراط في أنشـطة حقـوق الإنسـان**: في هـذا الفصـل، تسـتعرض الدراسـة مـدى مشـاركة الشـابات والشـباب الأردني في منـاصرة حقـوق الإنسـان والنشـاطات المرتبطـة بهـا. كمـا تبحـث في العوامـل الـتي تؤثـر عـلى مشـاركتهم، سـواء كانـت مشـجعة أو مثبطـة، ممـا يسـهم في تحقيـق هـدف الدراسـة بتحديـد السُـبل الـتي تعـزز مـن انخـراط الشـباب في مبـادرات حقـوق الإنسـان. يقـدم هـذا الفصـل رؤى عمليـة حـول كيفيـة تشـجيع الشـابات والشـباب عـلى أن يكونـوا أكـثر نشـاطًا ووعيًـا في مجـال حقـوق الإنسـان.

6. **الاسـتنتاجات والتوصيـات:** يقـوم الفصـل الأخـير بتلخيـص النتائـج الـتي تـم التوصـل إليهـا في الأقسـام السـابقة، مقدمـاً ملخصـاً لأهـم الـرؤى الـتي توصلـت إليهـا الدراسـة. يتضمـن الفصـل توصيـات محـددة لتحسـين الوعـي بحقـوق الإنسـان وتعزيـز النشـاط الحقـوقي بـين الشـباب الأردني، وذلـك بمـا يتمـاشى مـع الأهـداف العامـة للدراسـة. تهـدف هـذه التوصيات إلى توجيـه صانعـي السياسـات ومنظمـات حقـوق الإنسـان في تطويـر اسـتراتيجيات تسـتجيب للاحتياجـات والتحديـات الـتي تـم تحديدهـا في الدراسـة.

2. المواقف إزاء حقوق الإنسان

2. المواقف إزاء حقوق الإنسان

يستعرض هذا القسم تصورات الشباب والشابات في الأردن وتفاعلهم مع قضايا حقوق الإنسان الأساسية. ويُقصد بـ"المواقف» معتقداتهم وآراؤهم ومدى تأييدهم لهذه الحقوق والتزامهم بالدفاع عنها. يُعد فهم هذه المواقف أمرًا جوهريًا لأنها تؤثر بشكل مباشر على كيفية تعامل الشباب والشابات مع حقوق الإنسان في حياتهم اليومية، واستعدادهم للمناصرة، ومدى انخراطهم في التغيير المجتمعي.

لتوفير فهم شامل لهذه المواقف، نعتمد على البيانات الكمية والنوعية. ويركز هذا القسم على ثلاث مجالات رئيسية:

حرية التعبير والوصول إلى المعلومات: نبحث في آراء الشباب والشابات حول حقهم في التعبير بحرية والوصول إلى المعلومات دون قيود، بما في ذلك مواقفهم من حرية الإعلام وقوانين الجرائم الإلكترونية.

الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة: نحلل المواقف تجاه المساواة بين الجنسين ودور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها. يشمل ذلك دراسة مدى التأييد أو المعارضة للأدوار والأنماط التقليدية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

إن هذه الرؤى ضرورية لتحديد التحديات والفرص التي يدركها الشباب والشابات في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن يساعد هذا الفهم في توجيه الجهود التعليمية المستهدفة، والتدخلات السياسية، واستراتيجيات المناصرة التي تسعى إلى تمكين الشباب والشابات من المشاركة بنشاط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأردن.

التوقيف الإداري والتعذيب: تم تحليل كيفية إدراك الشباب والشابات للممارسات القانونية المرتبطة بالتوقيف الاداري دون محاكمة واللجوء للتعذيب. يتناول هذا الجانب تقييم مستوى الوعي والآراء التي يحملها الشباب والشابات حول هذه الممارسات، فضلاً عن تأثيرها على حقوق الإنسان.

يستعرض كل جزء من هذا القسم حق من حقوق الإنسان الذي يجري بحثه، ويوفر السياق قبل الخوض في تحليل الدراسات الاستقصائية وبيانات مجموعات التركيز. من خلال جمع النتائج من الأساليب الكمية والنوعية، يهدف هذا القسم إلى إعطاء فهم مستقيم لوجهات نظر الشباب والشابات في الأردن حول هذه الحقوق الأساسية.

يستعرض كل قسم في هذا الفصل مقدمة حول الحق المحدد الذي يتم دراسته، كما يقدم السياق اللازم قبل التعمق في تحليل بيانات الاستبيانات ومجموعات التركيز.

تُعتبر هذه الرؤى ضرورية لتحديد التحديات والفرص التي يدركها الشباب والشابات في مجال حقوق الإنسان. كما يمكن أن تُوجه الجهود التعليمية المستهدفة، والتدخلات السياسية، واستراتيجيات المناصرة، بهدف تمكين الشباب والشابات من المشاركة الفعّالة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأردن.

2-1 حرية التعبير والوصول إلى المعلومات

يوضح هذا الجزء كيفية نظرة الشباب والشابات في الأردن إلى قضايا حقوق الإنسان الرئيسية والتعامل معها. إن الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في العديد من المواثيق الدولية. فوفقاً للمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، «لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، والبحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها عبر أي وسيلة ودون اي اعتبار للحدود». وعلى نحو مماثل، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (19) على أن «لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون تدخل» و«لكل إنسان الحق في حرية التعبير".

وبحسب الدستور الأردني فإن «يجب على الدولة التكفل بحرية الرأي، وأنه لكل أردني الحق بالتعبير بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير، شريطة ألا يتجاوز حدود القانون".

مؤخراً، قامت الأردن بإجراء تغييرات مهمة على قوانينها بهدف تعزيز قطاع الإعلام وجعلها أكثر انفتاحاً وحرية، وكذلك تعزيز حقوق الوصول إلى المعلومات والتعبير الشخصي. تشمل هذه التغييرات إلغاء العقوبات الجنائية المتعلقة بجرائم الصحافة، إنشاء هيئة الاعلام، وترخيص محطات التلفزيون والراديو المستقلة، إلى جانب إجراءات أخرى. رغم هذه التحسينات، لا تزال هناك تحديات رئيسية تحتاج إلى معالجة، مثل مجموعة من القوانين والإجراءات الادارية التي تحد من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. إضافة إلى ذلك، تظل بيئة الانتقاد للحكومة مقيدة بشكل كبير.

تشير منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات الأردنية تستخدم نصوصا قانونيا غير واضحة، مثل أحكام قانون العقوبات لسنة 1960، وقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015، وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2006، وقانون منع الجريمة لسنة 1954، لقمع حرية التعبير والتجمع السلمي.

في عام 2023، صدر قانون جديد للجرائم الإلكترونية، الذي يعاقب على إنشاء وتوزيع المحتوى الإلكتروني الذي تعتبره السلطات أخبارًا زائفة أو خطاب كراهية أو ضارًا بالوحدة الوطنية أو مشجعًا على سلوك غير أخلاقي، مما قد يؤثر على حرية التعبير.

وبحسب مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام (2024) الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود، احتل الأردن المرتبة رقم (132) من بين (180) دولة من حيث حرية الصحافة، مما يظهر تقدما قدره 14 مركزاً من عام 2023 إلى عام 2024. ومع ذلك، لا يزال هذا التّحسن يشير إلى تحديات كبيرة في مجال حرية الصحافة. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لتصنيف الحق في الحصول على المعلومات، احتل الأردن المرتبة (125) من بين (139) دولة، مما يشير إلى ضعف فعالية قانون ضمان الحصول على المعلومات في تحقيق الفوائد المرجوة منه. وينعكس هذا الأداء الضعيف أيضًا على ترتيب الأردن على المؤشرات الدولية الأخرى المتعلقة بالشفافية وحرية التعبير.

2-1-1 النتائج الكمية

يعرض هذا القسم نتائج الاستطلاع حول وجهات نظر الشابات والشباب والشابات في الأردن فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام وتأثير قوانين الجرائم الإلكترونية. كما ويكشف الاستطلاع عن رؤى مهمة حول كيفية إعطاء المجموعات الديموغرافية المختلفة الأولوية لهذه الحريات. بالإضافة إلى ذلك، يدرس المواقف تجاه الرقابة الحكومية من أجل الاستقرار السياسي والطبيعة التقييدية المتصورة لقوانين الجرائم الإلكترونية على حرية التعبير.

حرية التعبير: لقد قمنا بسؤال المشاركين عن مدى أهمية العيش في بلد يمكنك فيه التعبير بحرية عن آرائك وانتقاد الدولة أو الحكومة. يُظهر تحليل البيانات أن نسبة كبيرة من الشابات والشباب والشابات في الأردن يقدّرون حرية التعبير، حيث صنّف 80.5٪ من النساء و72.8٪ من الرجال هذا الحق على أنه «مهم» أو «مهم جدًا». من اللافت أن النساء يظهرن اهتمامًا أكبر بحرية التعبير مقارنةً بالرجال. من الناحية الجغرافية، يبرز الشباب و الشابات في المنطقة الشمالية كأكثر الداعمين لهذا الحق، حيث أعرب 87.4٪ منهم عن أهمية حرية التعبير، مقارنةً بـ 72.3٪ في المنطقة الجنوبية و73.7٪ في المنطقة الوسطى. يلعب التعليم دورًا بارزًا في تحديد المواقف تجاه حرية التعبير، حيث يعتبر 78.9٪ من الأفراد الحاصلين على شهادة دبلوم أو أعلى أن حرية التعبير «مهمة»، مقارنة بـ 70.9٪ من الأفراد الذين حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل. ومن الجدير بالذكر أن مستويات الدخل لا ترتبط بشكل ملحوظ بالأهمية التي يوليها الأفراد لحرية التعبير.

الوصول إلى المعلومات: طرحنا على المشاركين سؤالًا حول أهمية العيش في بلد تُمكّن فيه وسائل الإعلام من نقل الأخبار وتقديمها دون رقابة. أظهرت النتائج أن 47٪ من المشاركين يعتبرون حرية الإعلام في نشر الأخبار وتقديمها «مهمة» أو «مهمة جدًا»، مما يعكس إدراكًا واضحًا لدى شريحة كبيرة من الشابات والشباب في الأردن لأهمية حرية الصحافة كعنصر أساسي. في المقابل، أشار أقل من 33٪ من المشاركين إلى أن حرية الإعلام تُعد غير مهمة.

أظهرت الفروقات الإقليمية أن أعلى نسبة دعم لحرية الإعلام تتركز في الجنوب بنسبة 56.8٪، تليها المنطقة الشمالية بنسبة 47.4٪، ثم المنطقة الوسطى بنسبة 44.2٪. كما كشفت البيانات عن تفاوتات مرتبطة بالمستوى التعليمي، حيث يعتبر 50٪ من الحاصلين على التعليم الثانوي أو اقل و54.8٪ من الحاصلين على الدبلوم فأعلى أن حرية الإعلام «مهمة» أو «مهمة جدًا». تشير هذه النتائج إلى أن المستوى التعليمي العالي قد يعزز تقدير الأفراد لدور وسائل الإعلام الحرة وغير الخاضعة للرقابة في المجتمع.

الرقابة على وسائل الإعلام: تشير البيانات إلى توافق واسع حول التدخل الحكومي في المحتوى الإعلامي لضمان الاستقرار السياسي. حيث أبدى 71.8٪ من الرجال و65.5٪ من النساء تأييدهم لهذا التوجه. يظهر هذا التأييد بشكل أكبر بين الأفراد الحاصلين على التعليم الثانوي فما دون بنسبة 74٪ مقارنة بـ66.7٪ بين حاملي الدبلوم فأعلى، مما يشير إلى أن مستوى التعليم الأعلى يرتبط بمواقف أكثر انتقادًا تجاه الرقابة الحكومية. من الناحية الجغرافية، تتصدر المنطقة الوسطى نسبة الموافقة بـ 69.5٪، تليها المنطقة الجنوبية بـ 68.2٪، ثم الشمالية بـ 66.7٪. تعكس هذه النتائج وجهات نظر معقدة تجاه تنظيم الإعلام، والتي قد تتأثر بتصورات حول مسؤولية الحكومة في الحفاظ على الاستقرار والثقة في المؤسسات الإعلامية.

الشكل رقم (5): يجوز للحكومة منع وسائل الإعلام من نشر محتوى قد يهدد الاستقرار السياسي - بحسب المنطقة الجغرافية

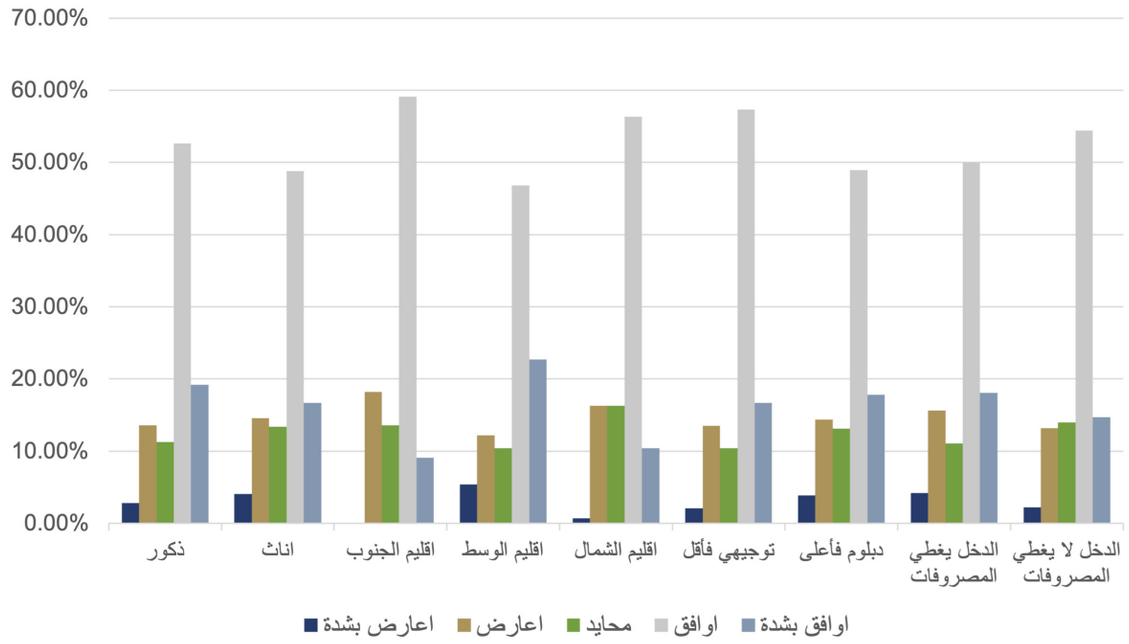

تكشف البيانات عن تباين ملحوظ في آراء المشاركين حول حرية الإعلام ودور التدخل الحكومي، كما هو موضح في الجدول 4. فعلى الرغم من أن نسبة كبيرة تؤيد وجود إعلام غير مقيد، فإن هناك شريحة معتبرة تدعم الرقابة الحكومية لضمان الاستقرار السياسي. تعكس النتائج تعدد وجهات النظر بين الشباب والشابات في الأردن، حيث يتم الاعتراف بأهمية الإعلام الحر، جنبًا إلى جنب مع الضرورة المتصورة لتنظيم المعلومات في بعض الحالات لضمان المصلحة العامة.

الشكل رقم (6) العيش في بلد يمكن فيه لوسائل الإعلام نقل الأخبار وعرضها دون رقابة - بحسب مستوى التعليم والموقع الجغرافي

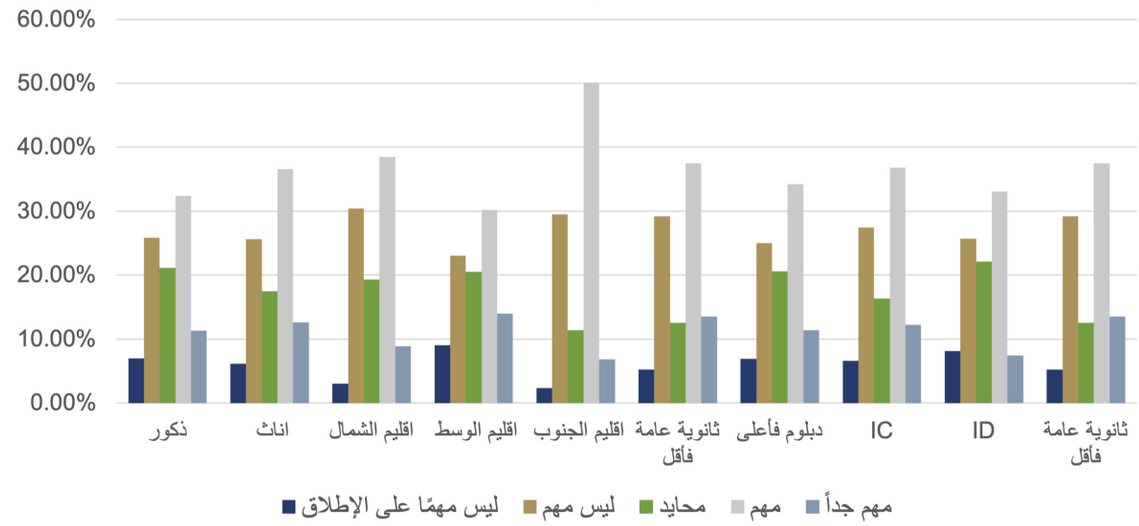

الشكل رقم (7) يجوز للحكومة منع وسائل الإعلام من نشر محتوى قد يهدد الاستقرار السياسي

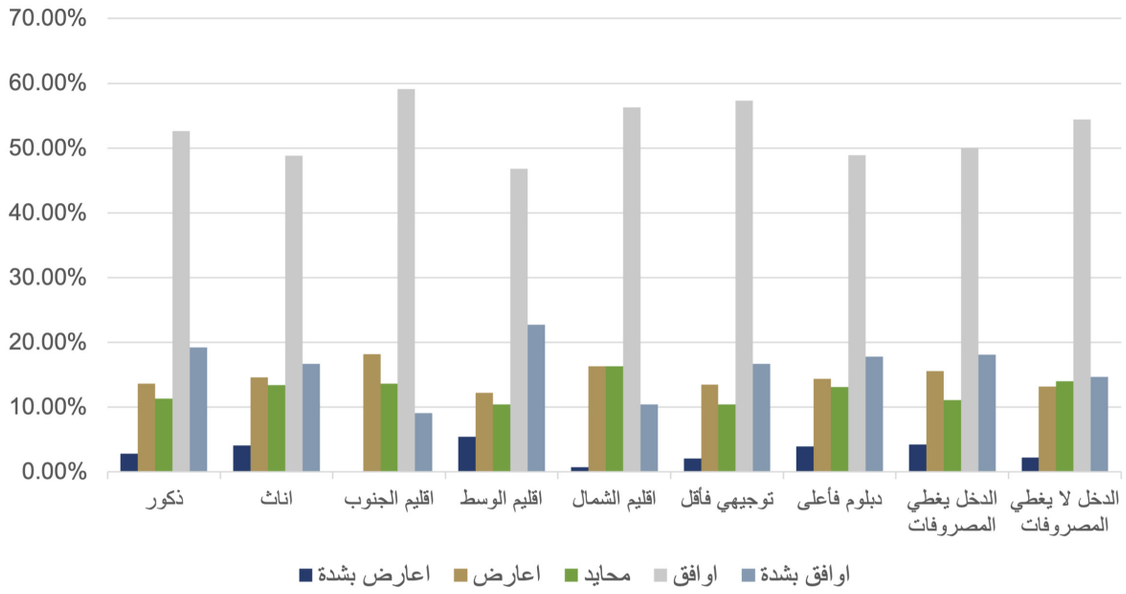

الجدول 4: حرية التعبير مقابل الرقابة

	من المهم أو المهم جدا أن تتمكن وسائل الإعلام من نقل وتقديم الأخبار دون رقابة	أنا لا أوافق أو لا أوافق بشدة على أنه يجوز للحكومة منع وسائل الإعلام من نشر محتوى قد يزعزع الاستقرار السياسي.
الرجال	43.7%	16.4%
نساء	49.2%	18.7%

قانون الجرائم الإلكترونية: يعتقد عدد كبير من الشابات و الشباب والشابات في الأردن أن قانون الجرائم الإلكترونية يقيد حرية التعبير، حيث يرى 46٪ من الرجال و38.2٪ من النساء أن هذا القانون يمثل تقييدًا لهذا الحق. تظهر الفروقات الإقليمية أن الشباب والشابات في المنطقة الجنوبية (56.8٪) لديهم وعي أكبر بتأثير القانون مقارنةً بالشباب والشابات في المنطقة الوسطى (41.4٪) والشمالية (38.6٪). كما توضح البيانات أن هناك تفاوتًا طفيفًا في المواقف بناءً على مستويات التعليم، حيث وافق 43.8٪ من الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة أو أقل و41.1٪ من حاملي الدبلوم أو أكثر على أن القانون يقيد حرية التعبير. تعكس هذه الارقام قلقًا واسعًا بين الشباب والشابات في الأردن بشأن تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على حرية التعبير. لمزيد من التفاصيل انظر الشكل رقم 6

الشكل رقم (8) قانون الجرائم الالكترونية يقيد حرية التعبير

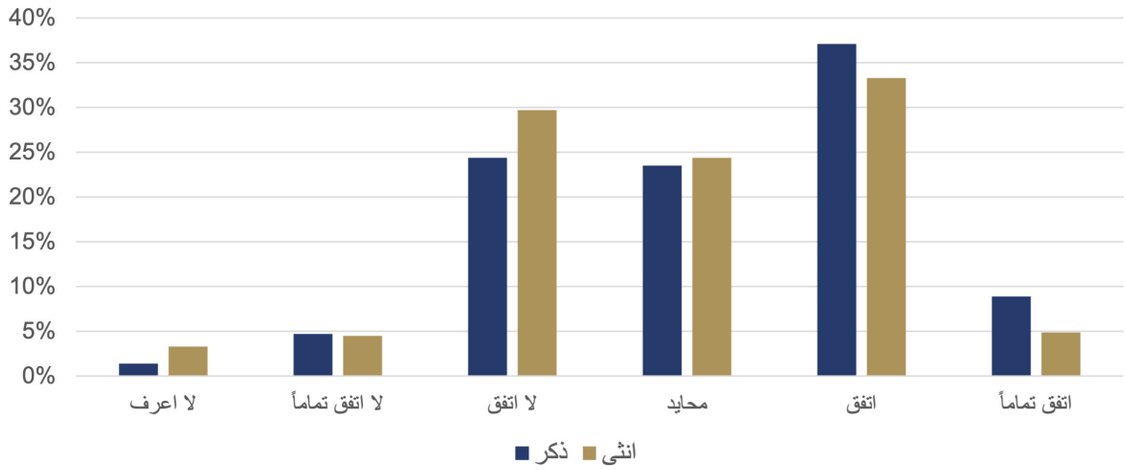

2-1-2 النتائج النوعية

يستعرض هذا القسم واقع حرية التعبير بين الشباب والشابات في الأردن استنادًا إلى الرؤى النوعية التي تم جمعها من خلال مناقشات مجموعات التركيز. ناقش المشاركون الفجوة بين الحريات النظرية والقيود العملية، مشيرين إلى التحديات المتمثلة في القوانين الصارمة والضغوط المجتمعية والاختلافات بين الجنسين التي تعيق حرية الخطاب.

كما تناولت المناقشات الاعتراف الرسمي بحرية التعبير في الأردن، مع التركيز على العوائق العملية التي تحول دون تحقيقها بشكل كامل. ورغم الإقرار بوجود حرية التعبير على المستوى النظري، أشار العديد من المشاركين إلى عقبات بارزة مثل القيود القانونية الصارمة والضغوط الاجتماعية والخوف من العواقب التي تحد من القدرة على ممارسة هذا الحق بحرية.

أشارت إحدى المشاركات إلى أنه «**رغم أن حرية التعبير معترف بها نظريًا، فإن العديد من الأفراد يترددون في التعبير عن آرائهم بسبب القوانين الصارمة» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى).**

برز دور الأعراف المجتمعية في الحد من حرية التعبير كموضوع بارز. وأشار المشاركون إلى أن الخوف من النبذ الاجتماعي والرفض العائلي غالبا ما يؤدي إلى الرقابة الذاتية. ذكر أحد المشاركين من إربد: «**هناك ضغط اجتماعي كبير يجعل الناس يتجنبون الحديث عن مواضيع معينة، خاصة بين العائلة والجيران (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).**

كما سلطت المناقشات الضوء على التفاوتات بين الجنسين في التعبير عن الآراء علنا. أعربت المشاركات عن مواجهة تحديات ومخاوف أكثر أهمية مقارنة بنظرائهن من الرجال. «**النساء أكثر خوفا من الرجال من التعبير عن آرائهن، خاصة إذا كان الرأي يتعارض مع التقاليد» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، انثى).**

أُشير إلى أن القيود المفروضة على حرية التعبير لها تأثيرات واسعة على الخطاب السياسي والاجتماعي في الأردن. وقد أكد المشاركون أن هذه القيود تعوق النقاش المفتوح وتبادل وجهات النظر المتنوعة الضرورية لنضوج الديمقراطية. كما علق أحد المشاركين من عمان قائلاً: «**في غياب حرية التعبير الحقيقية، لا يتوفر المجال للنقاش الحر والبناء في المجتمع» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر).**

اقترح المشاركون عدة استراتيجيات لتعزيز حرية التعبير في الأردن، مع التركيز على أهمية إصلاحات قانونية لحماية الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم. وأكدوا على ضرورة تنظيم حملات توعية عامة لتعزيز الانفتاح المجتمعي، بالإضافة إلى تطوير برامج تعليمية لتعزيز مهارات التفكير النقدي. كما أشار أحد المشاركين قائلاً: «**يجب أن تكون هناك قوانين تحمي الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم، لضمان عدم خوفهم من العقوبات» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).**

ودارت المناقشات أيضا حول المخاوف المتعلقة بحرية الإعلام والرقابة الحكومية. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تأثير الرقابة على حرية الإعلام، مسلطين الضوء على كل من القوانين والضغوط المجتمعية. «**حرية الإعلام محدودة بسبب الرقابة الحكومية والخوف من التداعيات» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، انثى).**»

ومع التسليم بأهمية الحفاظ على الاستقرار، شدد المشاركون أيضا على ضرورة تحقيق التوازن بين الرقابة واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة. «**يجب تقليل الرقابة للسماح بحوار أكثر انفتاحا**» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، انثى).

ناقش المشاركون تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الرأي العام، وأكدوا على أهمية تبني ممارسات إعلامية تتسم بالشفافية والمساءلة لتعزيز الثقة وضمان دقة المعلومات المرسلة. وأشار أحد المشاركين إلى أن «**بعض القنوات الإعلامية تبث معلومات غير دقيقة قد تؤدي إلى إثارة الفتن السياسية بين الناس**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى).

أخيرًا، أكد المشاركون على ضرورة تنفيذ حملات توعية عامة لتعزيز تقبل الآراء المتنوعة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى مبادرات تثقيفية لتزويد الصحفيين بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات في إعداد التقارير. وأشار أحد المشاركين إلى أنه «**من الضروري أن تكون هناك حملات توعية تشجع الناس على قبول الآراء المختلفة وتعزز المساواة بين الجنسين**» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر)

2-1-3 ملخص لما سبق

تقدم نتائج مناقشات مجموعات التركيز وبيانات الاستطلاع رؤية دقيقة حول تصورات الشابات والشباب في الأردن لقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير وحرية الإعلام، وتقييمهم لتأثير قوانين الجرائم الإلكترونية على حياتهم. تشير البيانات الكمية إلى أن غالبية الشباب والشابات في الأردن يقدّرون حرية التعبير، مما يعكس أهمية هذا الحق عبر الجنسيات والمناطق والخلفيات التعليمية المختلفة. ومع ذلك، أظهرت البيانات أن القيود القانونية والضغوط الاجتماعية تُمثل حواجز رئيسية تحول دون تحقيق هذا الحق بالكامل. من خلال المقابلات النوعية، أعرب المشاركون عن مخاوفهم من اللوائح الصارمة والعواقب المحتملة، وأثر الأعراف المجتمعية على الرقابة الذاتية، لا سيما بين النساء. تُبرز هذه النتائج الديناميكيات الاجتماعية الأوسع التي تؤثر على ممارسة حرية التعبير في الأردن.

تُظهر البيانات المتعلقة بحرية الإعلام تباينًا معقدًا في المواقف بين الشباب والشابات في الأردن. بينما يدرك الكثيرون أهمية الإعلام غير المقيد، تدعم فئة كبيرة أيضًا الرقابة الحكومية بدعوى الحفاظ على الاستقرار السياسي. هذا التباين في المواقف يشير إلى الحاجة

لنهج متوازن في صنع السياسات، بحيث يتم حماية حرية التعبير مع معالجة المخاوف المشروعة المتعلقة بالأمن القومي والتماسك الاجتماعي. يتطلب النهج المتوازن تطوير سياسات تعزز الحق في حرية التعبير، مع التأكد من عدم السماح بخطاب يثير العنف أو يهدد السلامة العامة. ويشمل ذلك وضع قوانين واضحة ودقيقة لمنع إساءة الاستخدام، وتطبيق القيود فقط في ظروف مبررة ومحددة، مع توفير ضمانات كافية لحماية الأفراد من التطبيق التعسفي للقانون.

2-2 المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

تعد الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي جزءًا أساسيًا من كل مجتمع، حيث تحدد السلوكيات والأدوار المقبولة لكل من الرجال والنساء. في الأردن، غالبًا ما تسهم هذه المعايير في تعزيز التحيزات التي تقلل من قدرات النساء وتقيّد حقوقهن، مما يحد من فرصهن في تحقيق الاستقلالية واتخاذ القرارات. على مدى العقدين الماضيين، نالت قضايا النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، اهتمامًا متزايدًا. وقد جعلت الحكومة الأردنية والمانحون الدوليون المساواة بين الجنسين أولوية رئيسية، وذلك نظرًا للأهمية البالغة لهذه القضية. ومع ذلك، تواجه النساء في الأردن، كما هو الحال في أجزاء أخرى من المنطقة، تمييزًا ملحوظًا في العديد من جوانب حياتهن اليومية.[2] أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) عن قلقها إزاء الصور النمطية المستمرة فيما يتعلق بدور المرأة في الأسرة والمجتمع في الأردن. هذه القوالب النمطية، التي تؤكد على الأدوار التقليدية للمرأة كأم وزوجة، تقوض الوضع الاجتماعي للمرأة وفرصها التعليمية وآفاقها الوظيفية. هناك مخاوف متزايدة من أن المواقف الأبوية، سواء ضمن سلطات الدولة أو في المجتمع بشكل عام، تتسارع بشكل متزايد، حيث تتحدى الجماعات المحافظة بشكل علني مبادئ المساواة بين الجنسين.[3]

على الرغم من التوافق الواسع بين الأردنيين على أهمية تحقيق المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، فإن المواقف تجاه أدوار المرأة في المجتمع تظل أقل تقدمية. وقد أظهرت الدراسات وجود عقبات كبيرة أمام النساء، خاصة فيما يتعلق بصنع القرار داخل الأسرة. في دراسة الباروميتر العربي لعام 2022، أفادت أكثر من 90٪ من النساء المستجيبات بأن أفراد الأسرة الذكور، غالباً الأزواج، يلعبون دوراً مؤثراً في اتخاذ قراراتهن المتعلقة بالعمل والزواج والإنجاب. كما أن مسؤوليات الزواج والإنجاب والأعباء المنزلية تعزز من تقييد المشاركة الاقتصادية للمرأة.[4]

وفقًا لمسح المساواة بين الجنسين الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن، ما زالت المعتقدات الجندرية النمطية قائمة في المجتمع الأردني، مما يؤثر على الأدوار والمسؤوليات والحريات الأساسية في مجالات متعددة مثل التعليم والتوظيف والاستقلالية الشخصية. يُظهر المسح أن نسبة كبيرة من الرجال (87%) يعتقدون أن الدور الأساسي للمرأة يجب أن يكون متمثلًا في إدارة الواجبات المنزلية والطهي للأسرة، بينما يشارك 52% فقط من النساء هذا الرأي. علاوة على ذلك، يوافق 73% من الرجال، مقارنة بـ 40% من النساء، على أن الرجال يجب أن يكون لهم القول الفصل في اتخاذ القرارات المنزلية. على الرغم من أن النساء بشكل عام يملكن مواقف مشابهة للرجال بخصوص أدوار الجنسين، فإن هناك اتجاهًا ملحوظًا نحو آراء أكثر تقدمية بين النساء المتعلمات. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد 44% من الرجال، في حالات ندرة الموارد، أن تعليم الأبناء أهم من تعليم البنات. تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى مواجهة المعتقدات الجندرية النمطية وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، خاصة من خلال التعليم والوعي الاجتماعي. ومع ذلك، يقر نصف المجيبين الذكور بأنه ينبغي أن تتمتع المرأة بحقوق متساوية في العمل خارج المنزل مثل زوجها. تؤكد هذه النتائج على التفاوتات الكبيرة بين المعتقدات المجتمعية المشتركة والتطلعات إلى المساواة الحقيقية بين الجنسين في الأردن.[5]

2-2-1 النتائج الكمية

في استطلاعنا، قمنا بسؤال المشاركين حول مدى أهمية العيش في بلد يضمن المساواة بين الجنسين. بوجه عام، أظهر الاستطلاع دعماً كبيراً لمبادئ المساواة بين الجنسين، مما يعكس اعترافاً واسع النطاق بأهمية تحقيق المساواة في الحقوق.

أفادت الغالبية العظمى من الشباب والشابات، بنسبة تقارب 74%، بتقديرهم القوي للمساواة بين الجنسين. كما تؤيد 86.2% من النساء المساواة بين الجنسين. بالمقابل، فقط 14.1% من الرجال و3.6% من النساء يعتبرون أن المساواة بين الجنسين ليست ذات أهمية أو غير مهمة على الإطلاق. يشير هذا التفاوت بين الجنسين إلى تباين واضح في الآراء حول المساواة بين الجنسين بين الذكور والإناث.

كما أظهرت الدراسة وجود تفاوتات إقليمية في دعم المساواة بين الجنسين. ففي المنطقة الشمالية، يُعرب الشباب والشابات عن أعلى مستوى من الدعم للمساواة بين الجنسين، حيث صنف حوالي 89% منهم المساواة بين الجنسين على أنها مهمة أو مهمة جداً.

2. راجيتيلي، ر.، النجار، د.، وباراواه، ب. (2021). تقديم «خدمة شفهية» للمساواة بين الجنسين: التنفيذ الفارغ لإدماج النوع الاجتماعي في الأردن. مراجعة المجتمع المدني، (5)، نوفمبر. academia.edu

3. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017). الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري السادس للأردن، CEDAW/C/JOR/6، الفقرة 29

4. الباروميتر العربي (2022). تقرير الأردن 2022-2021، ص 44.

5. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022)، فهم الذكورة: المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين – الأردن. آخر زيارة 10 يوليو 2024.

تسلط الدراسة الضوء أيضاً على اختلافات في دعم المساواة بين الجنسين بناءً على المستوى التعليمي. بشكل عام، يعتبر كل من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما دونها والحاصلين على شهادات دبلوم أو أعلى أهمية العيش في بلد يضمن المساواة بين الجنسين. بين الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما دونها، يُعتبر 83.4% المساواة بين الجنسين مهمة أو مهمة جداً، بينما بين الحاصلين على شهادات دبلوم أو أعلى، تنخفض هذه النسبة قليلاً إلى 79.4%.. تُبرز هذه النتائج أهمية تعزيز الوعي حول المساواة بين الجنسين عبر كافة الفئات الاجتماعية والإقليمية والتعليميّة، لتعزيز توافق الآراء وتحقيق التقدم في هذا المجال.

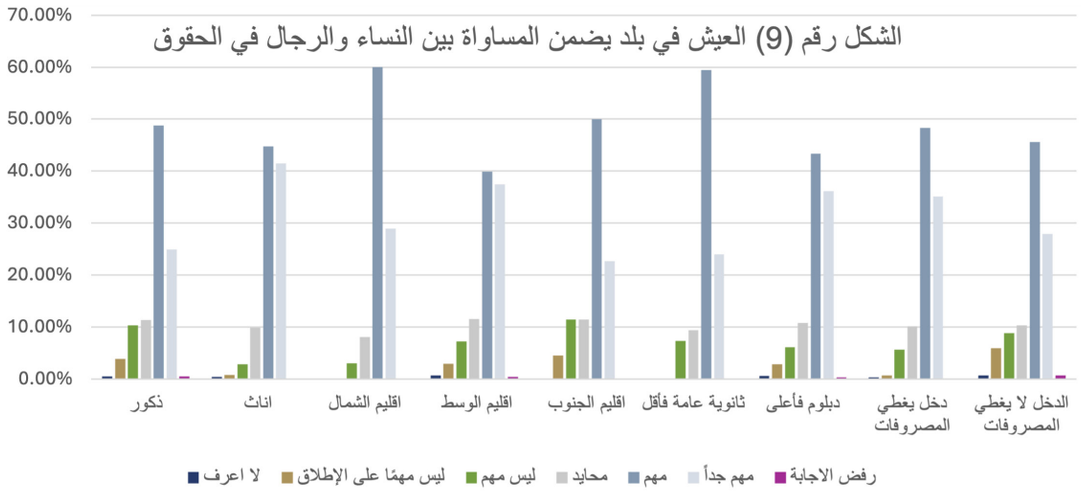

الشكل رقم (9) العيش في بلد يضمن المساواة بين النساء والرجال في الحقوق

في إطار استطلاعنا، قمنا بسؤال المشاركين عن رأيهم في مدى ضرورة التزام المرأة بالعادات والتقاليد الاجتماعية. تكشف البيانات عن تفاوت واضح بين الجنسين في هذا الصدد. حيث أيدت أغلبية كبيرة من الذكور، بنسبة 71.8%، ضرورة التزام النساء بالعادات والتقاليد الاجتماعية، مقارنةً بـ51.2% من النساء. يُظهر ذلك أن الرجال في الأردن يميلون بشكل أكبر إلى تأييد الأدوار التقليدية للجنسين. بالمقابل، تُظهر نسبة أعلى بكثير من النساء، تبلغ 32.2%، معارضتهن أو معارضتهن بشدة لهذا البيان، مقارنةً بـ 11.2% من الرجال. وهذا يبرز ميلاً أقوى بين النساء لتحدي أو رفض التوقعات الاجتماعية الصارمة.

كما تسلط البيانات الضوء على اختلافات إقليمية ملحوظة، لاسيما بين النساء. حيث تُظهر الإناث في جنوب الأردن أعلى مستوى من التأييد للالتزام بالأعراف الاجتماعية، بنسبة 54.5%، بينما تُظهر الإناث في شمال الأردن معارضة أقوى، بنسبة 33.8%. يشير هذا إلى تأثيرات ثقافية أو اجتماعية محتملة تختلف بين المناطق.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن هناك نسبة أعلى قليلاً من الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة يوافقون أو يوافقون بشدة على هذا البيان، بنسبة 69.8%، مقارنةً بالأفراد الحاصلين على شهادات دبلوم أو أعلى، بنسبة 66%. وهذا يشير إلى أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية العليا قد يكونون أكثر ميلاً لتحدي الأدوار والمعايير التقليدية للجنسين. تشير هذه البيانات إلى وجود تباين ملحوظ في الآراء بشأن الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية، حيث أظهر عدد كبير من المشاركين، لا سيما من الذكور، تأييدهم، في حين عبّرت نسبة كبيرة، وبشكل خاص بين النساء، عن عدم موافقتها على هذه الفكرة.

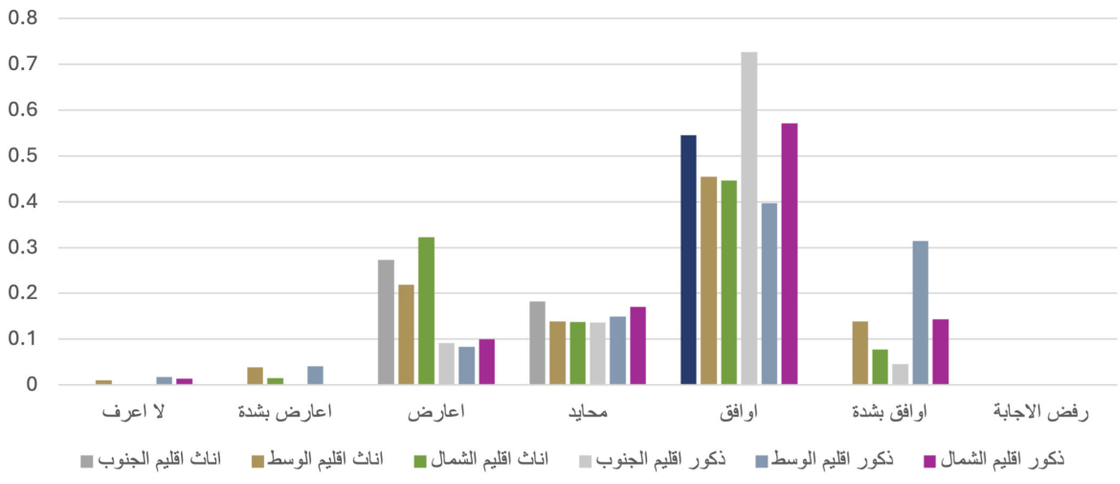

الشكل رقم (10) يجب على النساء الالتزام دائماً بالعادات والتقاليد الاجتماعية

الشكل رقم (11) إن مفهوم حقوق الإنسان غير متوافق مع القيم والتقاليد الأردنية - بحسب الجنس

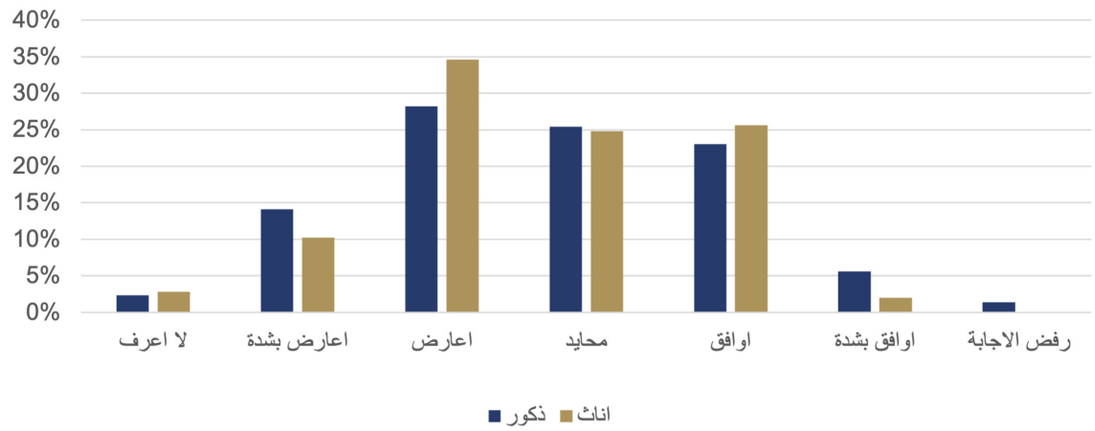

في إطار استطلاعنا، سألنا المشاركين عن آرائهم بشأن ما إذا كان مفهوم حقوق الإنسان يتعارض مع القيم والتقاليد الأردنية. كما هو مبين في الشكل رقم 11، أظهر أكثر من 42% من الشباب والشابات عدم موافقتهم أو عدم موافقتهم بشدة مع فكرة وجود تعارض بين حقوق الإنسان والقيم والتقاليد الأردنية (42.3% من الرجال و44.8% من النساء). يشير هذا إلى أن العديد من الشباب والشابات يعتقدون أنه يمكن التوفيق بين مبادئ حقوق الإنسان وهويتهم الثقافية بشكل فعال.

عند إجراء تحليل دقيق للبيانات، تظهر بعض التفاوتات الإقليمية، كما هو موضح في الشكل رقم 12. يُظهر الشباب والشابات من المنطقة الوسطى في الأردن أعلى مستوى من عدم الموافقة، حيث بلغت النسبة 46.8%. في المقابل، يُسجّل الشباب والشابات في المنطقة الجنوبية أدنى نسبة من عدم الموافقة، بنسبة 36.3%، تليها المنطقة الشمالية بنحو 38.6%.

يرتبط مستوى التعليم أيضًا بالاختلافات في المواقف تجاه توافق حقوق الإنسان مع القيم والتقاليد الثقافية. يُلاحظ أن الشباب والشابات الحاصلين على تعليم عالٍ (دبلوم أو أعلى) يظهرون نسبة أعلى من عدم الموافقة، حيث تُعبّر 50% منهم عن عدم توافقهم مع فكرة التوافق بين حقوق الإنسان والممارسات الثقافية. يشير هذا إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي يميلون إلى انتقاد بعض الممارسات الثقافية في سياق حقوق الإنسان بشكل أكبر. في المقابل، تنخفض هذه النسبة قليلاً بين الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل، حيث تعبر 41.9% منهم عن عدم موافقتهم.

الشكل رقم (12): تصورات التوافق بين حقوق الإنسان والقيم والتقاليد الأردنية

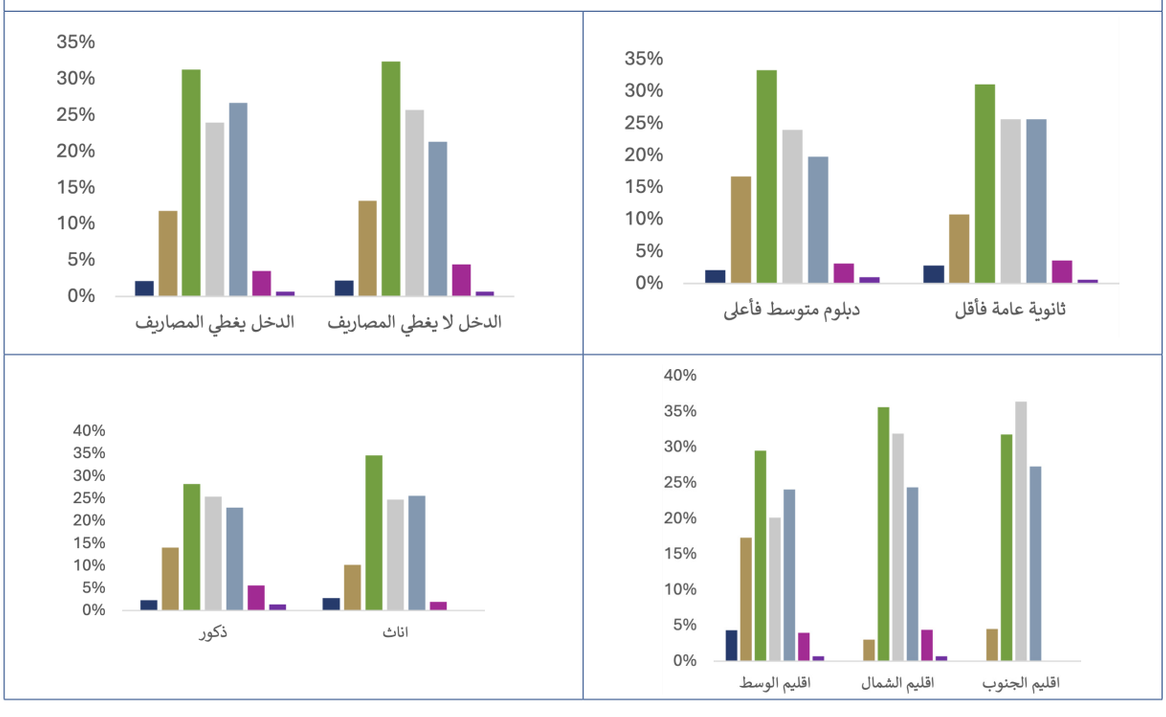

2-2-2 النتائج النوعية

في مجموعات النقاش المركزة، ناقشت المشاركات والمشاركون مواقفهم تجاه المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الأعراف المجتمعية والأدوار التقليدية. وقدمت هذه النقاشات رؤى نوعية تُكمل البيانات الكمية. عبّر المشاركون عن مواقف إيجابية بشأن المساواة بين الجنسين، مشددين على أهمية تحقيق العدالة في الحقوق بين الرجال والنساء.

ومع ذلك، أشار المشاركون إلى أن الأعراف المجتمعية والأدوار التقليدية لا تزال تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق المساواة الكاملة. كما قالت إحدى المشاركات من عمان: «**لم نحقق المساواة بين الجنسين بشكل كامل بعد. هناك تمييز واضح في بعض الوظائف والأجور**" (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى). من جهة أخرى، أكدت مشاركة من الشوبك على تأثير التقاليد قائلة: «**هناك فرق كبير هنا. بعض الأشخاص يمنعون الفتيات من مواصلة تعليمهن أو الذهاب إلى الجامعة خوفاً عليهن، ويمنعونهن أيضاً من العمل بسبب التقاليد القديمة**) الشوبك، أنثى (المجموعة النقاشية المركزة 5

توضح هذه الآراء التحديات المستمرة التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين رغم التوجهات الإيجابية التي أعرب عنها المشاركون.

وسلط المشاركون الضوء على التأثير القوي للأعراف والتقاليد المجتمعية في الحفاظ على عدم المساواة بين الجنسين. تواجه العديد من النساء قيودا في التعليم والعمل بسبب هذه المعايير. وأوضح أحد المشاركين من إربد: «**هناك عادات خاطئة، مبالغة في ذلك. تقول بعض العائلات إن الفتاة تنتمي فقط إلى منزل زوجها حتى عندما تبلغ من العمر *15* أو *16* عاما ولم تر أي شيء في الحياة بعد**» (**المجموعة النقاشية المركزة *3*، إربد، أنثى**). وبالمثل، أشارت مشاركة أخرى من الشوبك: «**ومسألة الزواج المبكر لأي فتاة، يقولون بمجرد بلوغك سنا معينة يجب أن تتزوج، وهذا أكبر خطأ**» (**المجموعة النقاشية المركزة *5*، شوبك، أنثى**).

قدمت مناقشات مجموعات التركيز رؤى أعمق حول المواقف تجاه الأدوار التقليدية للجنسين، وكشفت عن دعم ومقاومة توقع التزام المرأة بالعادات والتقاليد الاجتماعية. وأعرب العديد من المشاركين، ولا سيما النساء، عن إحباطهن من التوقعات المجتمعية لإعطاء الأولوية للأسرة على الحياة المهنية، مشيرين إلى التأثير السلبي على تطلعاتهم الشخصية والمهنية. على سبيل المثال، قالت إحدى المشاركات من عمان: «**يتوقع المجتمع منا أن نكون أمهات وزوجات أولا، لكن الكثير منا يرغب في متابعة التعليم والعمل**» (**المجموعة النقاشية المركزة *1*، عمان، أنثى**). وبالمثل، قال أحد المشاركين الذكور من إربد: «**نعم، الأسرة مهمة جدا، لكن هذا لا يعني أن النساء يجب أن يتخلين عن طموحاتهن**» (**المجموعة النقاشية المركزة *4*، إربد، ذكر**).

وكانت الاختلافات الإقليمية واضحة في المناقشات. وأظهرت النساء من الجنوب عموما قبولا أكبر للأدوار التقليدية، بما يتفق مع النتائج الكمية. وأشار أحد المشاركين من الشوبك إلى أن «**التقاليد هنا قوية جدا، ويتوقع من النساء اتباعها**» (**المجموعة النقاشية المركزة *5*، الشوبك، أنثى**). وعلى النقيض من ذلك، أعربت النساء من الشمال عن عدم موافقتهن بشكل أقوى على هذه الأدوار، مرددين ارتفاع معدلات الاختلاف الموجودة في البيانات الكمية. شاركت إحدى المشاركات من إربد: «**أشعر بالضغط لأكون زوجة وأما صالحة، لكنني أريد أيضا تحقيق النجاح المهني**» (**المجموعة النقاشية المركزة *3*، إربد، أنثى**).

واقترح المشاركون أيضا حلولا محتملة، بما في ذلك زيادة الوعي وتقديم المزيد من الدعم لحقوق المرأة. واقترحت إحدى المشاركات من عمان «**ينبغي أن تكون هناك حملات توعية لتشجيع الناس على قبول الآراء المختلفة وتحقيق المساواة بين الجنسين**» (**المجموعة النقاشية المركزة *1*، عمان، طالبات**). وأضافت مشاركة اخرى من إربد: «**المزيد من الوعي والإعلان، وعرض خدماتهم بشكل أفضل حتى يعرف الناس متى يبحثون عنها**» (**المجموعة النقاشية المركزة *3*، إربد، انثى**).

بشكل عام، تكشف هذه الرؤى النوعية عن منظور دقيق يتناقض مع القبول الواسع للأدوار التقليدية الموضحة في البيانات الكمية. وفي حين أيد العديد من المشاركين، ولا سيما الرجال، فكرة أن المرأة ينبغي أن تلتزم بالأدوار التقليدية، دعا عدد كبير من النساء وبعض الرجال إلى مزيد من المرونة والمساواة في أدوار الجنسين. وكما أكدت إحدى المشاركات من الشوبك، «**يجب أن يكون هناك توازن بين الحياة الأسرية والعمل، ولا ينبغي أن يقتصر دور المرأة على المنزل فقط**» (**المجموعة النقاشية المركزة *5*، الشوبك، أنثى**). تؤكد هذه الأفكار على الدعم القوي للمساواة بين الجنسين بين الشباب والشابات في الأردن، لكنها تسلط الضوء أيضا على الحواجز الاجتماعية والثقافية الكبيرة التي لا تزال قائمة. وسيتطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهود هادفة لتغيير المواقف المجتمعية وتقديم المزيد من الدعم لحقوق المرأة وفرصها.

2-2-3 ملخص لما سبق

يكشف تحليل المعايير الجندرية وحقوق المرأة في الأردن عن مشهد معقد يتأثر بالتوقعات التقليدية والمواقف المتطورة. تسهم الأعراف الاجتماعية الراسخة في إدامة التحيزات التي تقلل من إمكانيات المرأة وتحد من حقوقها، خاصة في مجالات مثل التعليم والتوظيف واتخاذ القرارات داخل الأسرة. وعلى الرغم من وجود اعتراف واسع النطاق بأهمية المساواة بين الجنسين، والذي يظهر في الدعم الكبير من الرجال والنساء على حد سواء، تظل هناك فجوة ملحوظة بين هذه التطلعات والمعايير المجتمعية الراسخة.

تؤكد النتائج النوعية على استمرار عدم المساواة بين الجنسين، حيث أشار المشاركون إلى تحديات تشمل الممارسات التمييزية في التوظيف والتعليم، بالإضافة إلى الضغوط المجتمعية التي تدفع الأفراد للامتثال للأدوار الجندرية التقليدية. غالبًا ما تواجه النساء، خاصة في المناطق الأكثر محافظة، عقبات تمنعهن من متابعة التعليم أو العمل خارج المنزل، مما يعكس معايير ثقافية متجذرة تعطي الأولوية للواجبات العائلية على حساب الطموحات الفردية.

وفي المقابل، يُلاحظ تحول ملحوظ في بعض شرائح الشباب والشابات في الأردن نحو تبني وجهات نظر أكثر تقدمية بشأن أدوار وحقوق الجنسين. أعرب العديد من المشاركين عن رغبتهم في تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، مشددين على أهمية مبادرات مثل حملات التوعية وتعزيز دعم تعليم المرأة وتوظيفها. يعكس هذا الاتجاه المتنامي وعيًا متزايدًا بين الجيل الشاب واستعداده لتحدي المعايير التقليدية والدعوة إلى ممارسات مجتمعية أكثر شمولاً.

لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأردن، من الضروري معالجة المواقف المجتمعية الراسخة من خلال برامج توعية موجهة وتدخلات سياسية فعّالة. إن تمكين المرأة وتعزيز حقوقها لا يقتصر على الإصلاحات القانونية فحسب، بل يتطلب جهودًا شاملة لتغيير المفاهيم الثقافية ودعم مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة المجتمعية. من خلال خلق بيئة تُقدِّر التنوع وتدعم المساواة، يمكن للأردن الاستفادة الكاملة من إمكانات جميع مواطنيه، مما يمهّد الطريق نحو مستقبل أكثر شمولًا وازدهارًا للجميع.

2-3 الاعتقال الإداري والتعذيب

يمنح قانون منع الجرائم الأردني رقم 7 لعام 1954 المحافظين سلطة احتجاز الأفراد إداريًا، مما يتيح لهم حبس الأشخاص دون الحاجة إلى محاكمة. يركز هذا التشريع بشكل خاص على الأفراد المشتبه في تورطهم بأنشطة إجرامية محتملة، أو ارتباطهم بممتلكات مسروقة، أو الذين يشكلون تهديدًا على سلامة المجتمع. ومع ذلك، يُلاحظ غياب الإشراف القضائي المستقل لتقييم هذه الاعتقالات، مما يثير قلقًا واسعًا.

بينما يعتبر البعض القانون إجراءً استباقيًا، خاصة لحماية النساء المعرضات لخطر «جرائم الشرف»، يرى المنتقدون أنه عرضة للاستغلال. تُظهر التقارير أن المحافظين يستخدمون القانون أحيانًا كأداة لإكراه الأفراد واحتجازهم بناءً على أدلة ضعيفة، وغالبًا ما يكون ذلك لأغراض سياسية. يُعد هذا الوضع مقلقًا بالنظر إلى أن البيانات تشير إلى تعرض أكثر من 25,000 شخص للاعتقال الإداري في الفترة من 2021 إلى 2022، مما يثير تساؤلات جدية حول عدالة هذا القانون وفعاليته في حماية الحقوق الأساسية وقابليته للانتهاك.[6]

تنص المادة 8/2 من الدستور الأردني على حظر جميع أشكال التعذيب ضد الأشخاص المعتقلين، مع فرض عقوبات تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات، وقد تصل إلى 15 سنة في حال تسببت الأفعال بإصابات خطيرة، وذلك وفقًا لقانون العقوبات. ومع ذلك، فإن تجريم التعذيب في قانون العقوبات يظل جزئيًا، حيث يركز بشكل أساسي على حالات التعذيب التي تهدف إلى انتزاع الاعترافات، مما يترك ثغرات في حماية الأفراد من التعذيب في سياقات أخرى..[7]

على الرغم من هذه الأحكام القانونية، حدد المركز الوطني لحقوق الإنسان تحديات كبيرة في معالجة قضايا التعذيب. أولاً، يُسند اختصاص التحقيق في قضايا التعذيب ومقاضاة مرتكبيها إلى النيابة العامة للشرطة والمحاكم الخاصة، وهو ما قد يثير مخاوف بشأن الحياد. ثانياً، يفتقر الإطار القانوني إلى أحكام كافية لتعويض ضحايا التعذيب، مما يترك ثغرات في توفير الدعم والإنصاف للمتضررين. وفي ضوء ذلك، دعا المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى تشديد العقوبات المفروضة على جرائم التعذيب، كما أوصى بتعيين محققين مستقلين للتحقيق في مزاعم التعذيب لضمان النزاهة والعدالة[8].

على الرغم من ذلك، لم تتلق النيابة العامة للشرطة خلال السنوات الثلاث الماضية أي شكاوى تتعلق بمزاعم التعذيب، أو المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة للمحتجزين في مراكز الاحتجاز الأولية. ومع ذلك، تشير تقارير دولية موثوقة إلى وجود حالات تعذيب وسوء معاملة من قبل مسؤولين حكوميين في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والأجهزة الأمنية، مما يثير تساؤلات حول فعالية آليات الشكاوى المحلية ويدعو إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في هذه المؤسسات.[9]

تجدر الإشارة إلى أن المركز الوطني لحقوق الإنسان أبلغ عن انخفاض كبير في عدد المعتقلين الإداريين في عام 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. في عام 2021، بلغ إجمالي عدد المعتقلين الإداريين 2,258 فقط مقارنة ب 21,322 في عام 2020 و37,853 في عام 2019.[10]

2-3-1 النتائج الكمية

في استطلاعنا، سألنا المشاركات والمشاركين عن مدى أهمية أن يكون احتجاز الأفراد مقتصرًا على السلطة القضائية، مقارنة باحتجازهم من قبل جهات مثل وزارة الداخلية تحت الاعتقال الإداري. أظهرت النتائج اختلافات ملحوظة بين الفئات المختلفة. فقد رأى 39٪ من الرجال و46.4٪ من النساء أن احتجاز الأفراد من قبل السلطة القضائية فقط يعد «مهمًا» أو «مهمًا جدًا». ومع ذلك، هذه النسب لم تصل إلى مستوى الأغلبية الواضحة؛ إذ أن أقل من نصف المستجيبين في كل فئة عبروا عن هذا الرأي. وفي المقابل، اعتبر 15٪ من الرجال و9.7٪ من النساء أن هذا الأمر «غير مهم» أو «غير مهم على الإطلاق".

6. انظر على سبيل المثال التقرير السنوي لمركز الوطني لحقوق الإنسان 2021، وزارة الخارجية الأمريكية: تقرير حقوق الإنسان الأردني 2022، هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2022، الأردن.

7. تشمل المادة 208 من قانون العقوبات الأردني رقم 16/1960 التعذيب أي فعل متعمد يسبب ألما، أو معاناة جسدية، أو عقلية لإكراه شخص أو غيره، سواء للحصول على معلومات أو اعترافات، أو معاقبة الجرائم المزعومة، أو التخويف، أو الإكراه، أو لأي دافع تمييزي.

8. المركز الوطني لحقوق الإنسان (2022). التقرير السنوي ، ص 27، آخر زيارة 10 يوليو 2024.

9. وزارة الخارجية الأمريكية (2023). التقارير حول ممارسات حقوق الإنسان: الأردن، آخر زيارة 10 تموز/يوليو 2024.

10. المركز الوطني لحقوق الإنسان (2021). التقرير السنوي ، ص 14، آخر زيارة 10 يوليو 2024.

تشير هذه النتائج إلى أن هناك دعماً ملحوظاً لفكرة إشراف السلطة القضائية على الاحتجاز، خصوصاً بين النساء، لكن هذا الدعم ليس واسع الانتشار كما قد يتوقع البعض. الفجوة بين الجنسين واضحة، حيث يظهر أن النساء أكثر ميلاً لدعم المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا السياق. من الناحية الجغرافية، كان هناك تفاوت في مستويات الدعم، حيث أظهر الشباب والشابات في المنطقة الجنوبية أعلى درجات التأييد، إذ أشار 61.3٪ منهم إلى أن هذا المبدأ «مهم» أو «مهم جدًا». هذا يشير إلى أن الشباب والشابات في تلك المنطقة يقدرون بشكل أكبر دور السلطة القضائية في ضمان العدالة.

كما أن المستوى التعليمي له تأثير ملحوظ على الآراء، حيث أظهر 44.7٪ من المشاركين الحاصلين على تعليم عالٍ (دبلوم فأعلى) دعماً قوياً لهذا المبدأ، مقارنة بـ 36.5٪ من الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل. هذه النتائج تشير إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي يميلون إلى التركيز بشكل أكبر على الإجراءات القانونية وسيادة القانون.

أما من ناحية مستوى الدخل، فإن تأثيره كان أقل وضوحاً، حيث بلغ الفرق في الآراء 4.3٪ فقط بين من يتمكنون من تغطية نفقاتهم المالية بسهولة وأولئك الذين يواجهون صعوبات.

الشكل رقم. (13): العيش في بلد لا يحتجز فيه الأفراد إلا من قبل السلطة القضائية.

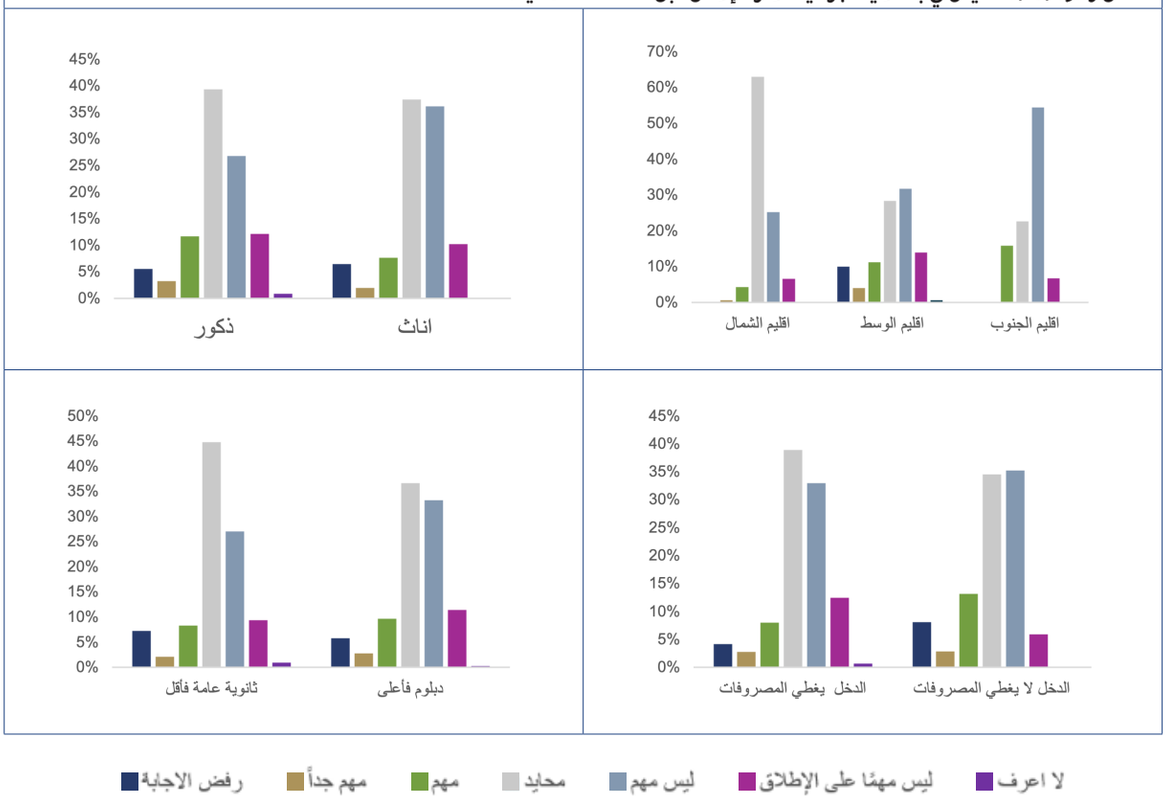

يمكن تقديم تفسيرات متعددة للأفراد الذين يعبرون عن وجهات نظر مخالفة حول الإشراف القضائي على الاحتجاز. تشمل هذه التفسيرات عدم الوعي الكافي بقضايا حقوق الإنسان، أو الاعتقاد بأن هذا الجانب ليس قضية ذات أولوية، أو ربما التعود على ممارسة الاعتقال الإداري التي قد تجعلها تبدو كأمر طبيعي نتيجة للمدة الطويلة التي طبق فيها الاعتقال الإداري في الأردن.

ومع ذلك، تُبرز البيانات الحاجة الماسة إلى تعزيز الإشراف القضائي في قضايا الاحتجاز لدعم حقوق الإنسان. عندما استفسرنا عن موقف المشاركين بشأن استخدام الحكومة للتعذيب للحصول على معلومات من المشتبه بهم، أظهرت النتائج وجود تباين مقلق في الآراء حول الحظر المطلق للتعذيب: حيث عبّر 35.2٪ من الذكور و42.7٪ من الإناث عن رفضهم لهذا البيان، بينما وافق 39٪ من الذكور و30.5٪ من الإناث على أن الحكومة يمكن أن تستخدم التعذيب.

تُظهر التحليلات الإقليمية أعلى مستويات الخلاف بين الشباب والشابات في المنطقة الوسطى من الأردن (42.8٪)، بينما أبدى الشباب والشابات من الجنوب أعلى مستويات التأييد للتعذيب (43.2٪). من الناحية التعليمية، يُلاحظ تباين بين خريجي الثانوية العامة وما دون وحاملي الدبلوم العالي أو أعلى، حيث يميل حاملو الدبلوم العالي إلى الموافقة على استخدام التعذيب بشكل أكبر (39.6٪ مقابل 32.8٪ لخريجي الثانوية العامة). كما تؤثر مستويات الدخل على المواقف، إذ يميل الأفراد ذوو الدخل المرتفع إلى تأييد التعذيب أكثر من الأفراد ذوي الدخل المنخفض (39.6٪ مقابل 32.8٪).

تشدد هذه النتائج على أهمية معالجة العوامل التي تساهم في دعم التعذيب وضمان الامتثال الصارم لمبادئ حقوق الإنسان، خاصة بين الفئات التي يظهر فيها التسامح مع هذه الممارسات بشكل أكبر. كما تؤكد على الحاجة الماسة إلى تطوير أطر قانونية وبرامج تعليمية قوية تعزز من احترام كرامة الإنسان والمعايير الأخلاقية في إجراءات إنفاذ القانون.

الشكل رقم. (14): يجوز للحكومة استخدام التعذيب للحصول على معلومات من المشتبه بهم.

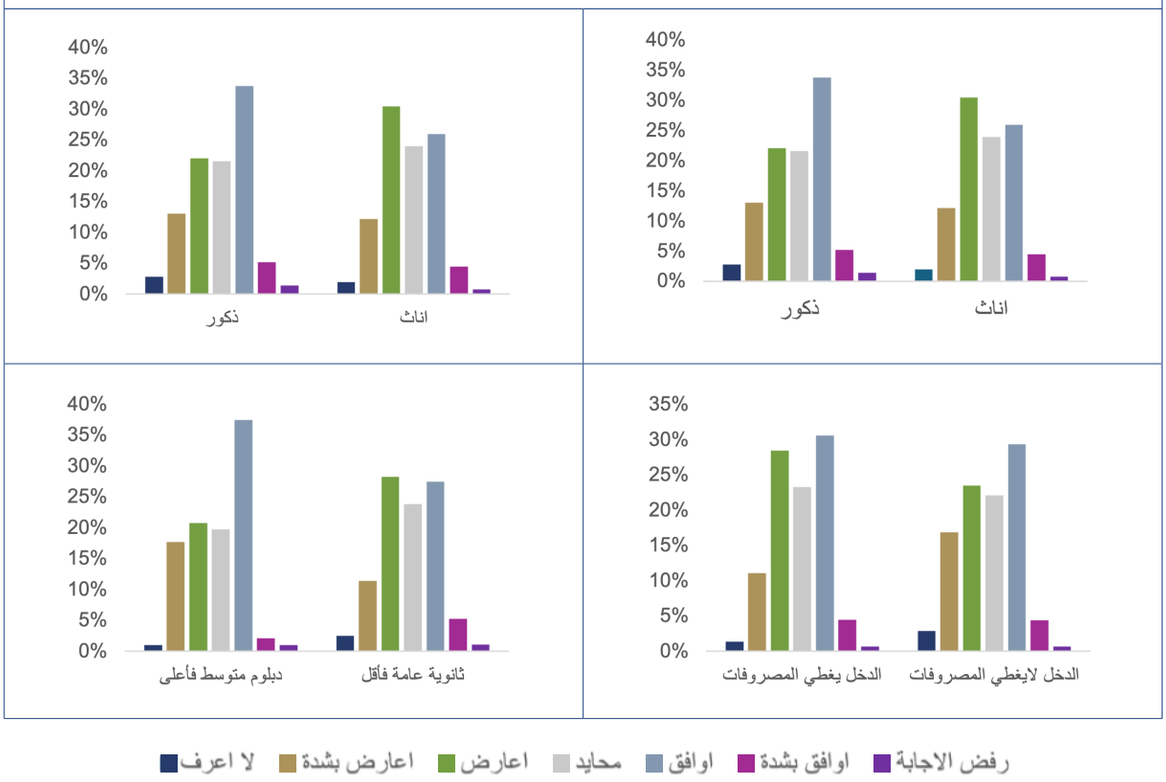

2-3-2 النتائج النوعية

ناقش المشاركون في مجموعات التركيز مسألة الاعتقال الإداري. وأعرب كثيرون عن قلقهم إزاء الطبيعة التعسفية للاحتجاز الإداري وغياب الرقابة القضائية، التي يعتقدون أنها تقوض سيادة القانون وحقوق الإنسان. وسلط أحد المشاركين من إربد الضوء على المشكلة، قائلا: **«الاحتجاز الإداري مشكلة كبيرة لأنه يحدث دون إشراف قضائي، مما يعرض الناس للاحتجاز التعسفي» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).** وشددت مشاركة اخرى من عمان على الحاجة إلى أطر قانونية واضحة لمنع مثل هذه الممارسات، قائلا: **«يجب أن تكون هناك قوانين واضحة تمنع الاعتقال الإداري وتضمن محاكمة عادلة للجميع» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى).**

وشدد المشاركون على الحاجة إلى إصلاحات قانونية للحد من سلطات الجهات الحكومية في احتجاز الأفراد دون موافقة قضائية. وشددوا على أهمية حماية حقوق الأفراد في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. اقترح أحد المشاركين من إربد: **«نحن بحاجة إلى إصلاحات قانونية للحد من سلطات الكيانات الحكومية في احتجاز الأفراد دون موافقة قضائية» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى).** وردد مشارك آخر من عمان هذا الشعور، قائلا: **«الاحتجاز الإداري ينتهك حقوق الإنسان ويجب أن يتوقف» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر).**

كما أشار المشاركون إلى الأثر النفسي والاجتماعي للاعتقال الإداري على الأفراد وأسرهم. ويخلق الخوف من الاحتجاز التعسفي جوا من انعدام الأمن وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية؛ إذ قالت إحدى المشاركات من الشوبك، **«الخوف من الاحتجاز التعسفي يخلق جوا من انعدام الأمن وفقدان الثقة في المؤسسات الحكومية» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).**

تسلط هذه النتائج الضوء على المخاوف العميقة بين الشابات والشباب في الأردن بشأن الاحتجاز الإداري. ووفقا للعديد منهم، هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات قضائية لحماية حقوق الإنسان وضمان التزام ممارسات الاحتجاز بسيادة القانون.

كما كشفت مناقشات مجموعات التركيز عن آراء متنوعة حول استخدام التعذيب من قبل الحكومة للحصول على معلومات من المشتبه بهم، مما يعكس وجهات النظر المعقدة والمتضاربة حول هذه القضية. وشدد العديد من المشاركين الذين عارضوا استخدام التعذيب على أهمية حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قال مشارك من عمان: **«التعذيب غير مقبول على الإطلاق. هناك طرق أخرى للحصول على**

المعلومات» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر). وأشارت مشاركة أخرى من إربد إلى **أن «التعذيب ينتهك حقوق الإنسان ويجب أن يتوقف» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، أنثى).**

جادل المشاركون الذين عارضوا التعذيب بأنه غير إنساني ويؤدي إلى نتائج عكسية، مشيرين إلى أنه ينبغي استخدام طرق بديلة لجمع المعلومات. وشددت إحدى المشاركات من إربد قائلة: **«نحن بحاجة إلى إصلاحات قانونية لضمان عدم استخدام التعذيب كوسيلة للحصول على المعلومات» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى).** بالإضافة إلى ذلك، قالت إحدى المشاركات من الشوبك: **«التعذيب يخلق جوا من الخوف وعدم الثقة في الحكومة» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).**

غير أن بعض المشاركين أعربوا عن رأي مختلف، مشيرين إلى أنه في بعض الحالات القصوى، قد يكون استخدام التعذيب مبررا لحماية الأمن القومي. وهذا يعكس النتائج المستخلصة من الدراسة الكمية، التي تبين وجود عدد لا بأس فيه يؤيد استخدام التعذيب. على سبيل المثال، ذكر أحد المشاركين من إربد: **«في بعض حالات الطوارئ، قد يكون التعذيب ضروريا لحماية البلاد» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).** مشارك آخر من الشوبك قائلا: **«إذا كان التعذيب يمكن أن ينقذ الأرواح، فقد يكون له ما يبرره في بعض الأحيان» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، ذكر).**

كما انعكست التفاوتات الإقليمية الواضحة في البيانات الكمية في مناقشات مجموعات التركيز. وكان المشاركون من الجنوب أكثر ميلا إلى قبول استخدام التعذيب، في حين كان المشاركون من الوسط والشمال أكثر انتقادا لهذه الممارسات. وأوضحت إحدى المشاركات من الشوبك: **«نحن نتفهم أن التعذيب قد يكون ضروريا في بعض الحالات، ولكن يجب أن تكون هناك قوانين تحكم استخدامه» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).** وفي الوقت ذاته، شددت إحدى المشاركات من إربد **على أنه «يجب حظر التعذيب تماما، وهناك طرق أخرى لحماية البلاد» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى).**

تسلط هذه الأفكار النوعية الضوء على المعضلات الأخلاقية والاختلافات الإقليمية في المواقف تجاه استخدام التعذيب، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الأسباب الكامنة وراء دعم التعذيب أو معارضته.

2-3-3 ملخص لما سبق

يُسّلط تحليل الاعتقال الإداري والتعذيب في الأردن الضوء على العديد من المخاوف الحرجة والتناقضات الكبيرة في الرأي العام والممارسات القانونية. قانون منع الجرائم الأردني رقم 7/1954، الذي يمنح المحافظين سلطة احتجاز الأفراد إداريا دون محاكمة، ما زال قضية خلافية. يثير غياب الإشراف القضائي المستقل مخاوف جدية بشأن احتمال التعرض للانتهاكات والاحتجاز التعسفي، كما يتضح من الرقم المقلق لأكثر من 25,000 شخص تعرضوا للاحتجاز الإداري من عام 2021 إلى عام 2022. وفي حين يرى البعض أن هذا الإجراء وقائي، لا سيما بالنسبة للنساء المستضعفات، ينتقد آخرون استغلاله لدوافع سياسية وإكراه يستند إلى أدلة ضعيفة.

وتؤكد البيانات الكمية على عدم وجود توافق كبير في الآراء بشأن استخدام التعذيب، حيث يوافق 39٪ من الذكور و30.5٪ من الإناث على استخدامه من قبل السلطات الحكومية. التفاوتات الإقليمية واضحة، مع قبول أعلى في الجنوب ومعارضة أكبر في المنطقة الوسطى. ويؤثر التحصيل العلمي أيضا على وجهات النظر، حيث يرتبط التعليم العالي بدعم أقوى للإشراف القضائي والإجراءات القانونية الواجبة. تظهر مستويات الدخل تأثيرا طفيفا، لكن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يميلون إلى تأييد التعذيب الحكومي أكثر من الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

تكشف النتائج النوعية لمجموعات التركيز عن مخاوف عميقة بشأن الطبيعة التعسفية للاحتجاز الإداري والآثار الأخلاقية للتعذيب. يشدد المشاركون على الحاجة إلى إصلاحات قضائية لحماية حقوق الإنسان، وضمان الإجراءات القانونية الواجبة، ومنع إساءة استخدام سلطات الاحتجاز الإداري. وهناك دعوة قوية لوضع أطر قانونية واضحة وعقوبات كبيرة على التعذيب، إلى جانب تعيين محققين خاصين لمزاعم التعذيب.

بشكل عام، تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة لمعالجة الاحتجاز الإداري والتعذيب في الأردن. إن تعزيز الرقابة القضائية، وتعزيز الحماية القانونية، وتعزيز الوعي بمبادئ حقوق الإنسان هي خطوات حاسمة نحو ضمان العدالة وحماية كرامة جميع الأفراد. إن معالجة هذه القضايا أمر حيوي لتعزيز نظام قانوني عادل ومنصف في الأردن، يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

3. تصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن

3. تصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن

بناء على النظرة العامة لحقوق الإنسان في الأردن المقدمة سابقا، يتعمق هذا القسم في كيفية إدراك الشباب والشابات في الأردن لحماية حقوق الإنسان، مع التركيز على ما إذا كانوا يشعرون بأن حقوقهم وحرياتهم محمية بشكل كاف، فضلا عن تصوراتهم للتمييز، وبالتالي يركز هذا القسم على المواقف والتجارب للشباب الأردني المتعلقة بهذا الخصوص، حيث تم تسليط الضوء على وجهات نظرهم حول فعالية الحماية الحالية وأين يرون الحاجة إلى التحسين. تقدم هذه التصورات رؤى قيمة حول الاختلافات بين الأجيال في فهم قضايا حقوق الإنسان وتحديد أولوياتها، فضلا عن تأثير عوامل مثل التعليم ووسائل التواصل الاجتماعي على وعيهم ونشاطهم.

والفصل مقسم على النحو التالي:

- 3.1 تصورات حماية حقوق الإنسان: يعرض هذا القسم الفرعي النتائج التي تكشف عن الأنماط والاتجاهات عبر المجموعات الديموغرافية المختلفة، مثل الجنس والمنطقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي. ويسلط الضوء على كيفية تشكيل هذه العوامل لتصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن.
- 3.2 تصورات التمييز: يركز هذا القسم الفرعي على تصورات كيفية معاملة الفئات الديموغرافية المختلفة في المجتمع الأردني، بما في ذلك الشباب والشابات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والعمال المهاجرين والأقليات الدينية والعرقية. ويعرض نتائج حول كيفية إدراك الشباب والشابات لمعاملة هذه المجموعات.

ويختتم الفصل بملخص لهذه النتائج، مع التأكيد على أهمية فهم وجهات نظر الشباب والشابات في تشكيل سياسات وإصلاحات حقوق الإنسان المستقبلية.

3-1 تصورات حماية حقوق الإنسان

إن اكتساب معرفة حول تصورات الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان في الأردن أمر ضروري لفهم كيفية رؤيتهم لفعالية الأنظمة الحالية وتحديد مجالات التحسين المحتملة. يدرس هذا القسم كلا من النتائج الكمية والنوعية، مع التركيز على كيفية تشكيل العوامل الديموغرافية المختلفة - مثل الجنس والمنطقة والتأثيرات المجتمعية - لهذه التصورات. وفي حين يلقي هذا التحليل الضوء على كيفية إدراك الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان، من المهم ملاحظة أن هذه التصورات لا تعكس بالضرورة أوجه القصور الفعلية في الأطر القانونية أو المؤسسية. وبدلا من ذلك، فإنها تقدم رؤى قيمة حول آراء الجمهور، والتي يمكن أن تسترشد بها الجهود الرامية إلى تحسين الوعي بحقوق الإنسان والمناصرة.

3-1-1 النتائج الكمية

في استطلاعنا، سألنا المستجيبين عن مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن. يكشف تحليل البيانات عن أنماط مثيرة للاهتمام عبر عوامل ديموغرافية مختلفة، مما يسلط الضوء على الاختلافات في كيفية إدراك الأفراد من خلفيات مختلفة لحالة حقوق الإنسان في البلاد. والتفاوتات بين الجنسين واضحة، حيث يرى 47% من الرجال و34.9 % من النساء أن حماية حقوق الإنسان عالية أو عالية جدا. وهذا يشير إلى نظرة أكثر تفاؤلا قليلا بين الرجال، في حين أن النساء أكثر ميلا إلى النظر إلى حماية حقوق الإنسان على أنها معتدلة. هذه الاختلافات تعني أن الرجال والنساء قد يختبرون حقوق الإنسان بشكل مختلف داخل المجتمع الأردني.

الشكل رقم (15) برأيك، ما هو مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن ذكور

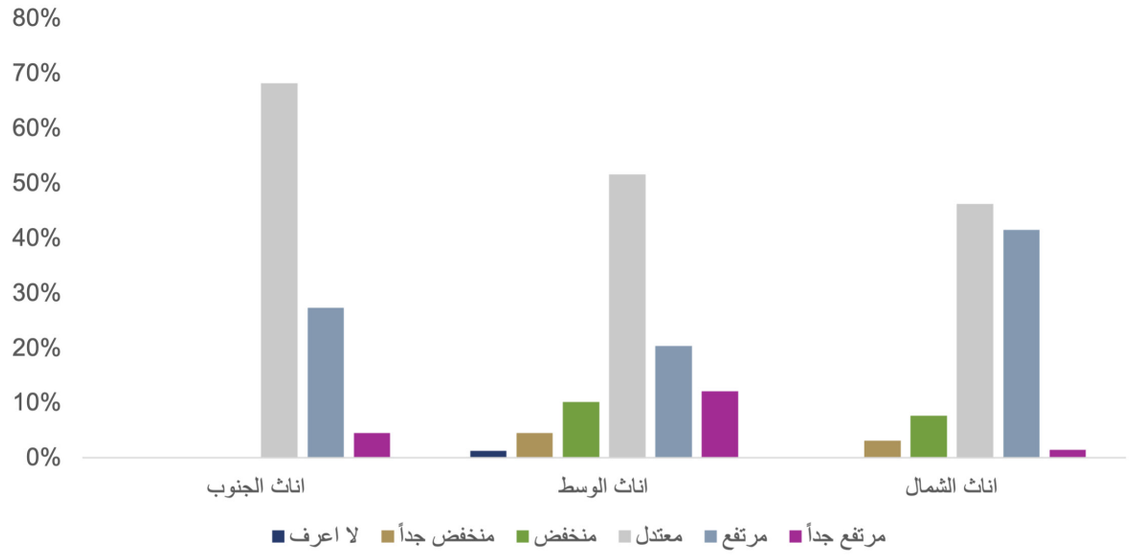

الشكل رقم (16) برأيك، ما هو مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن - اناث

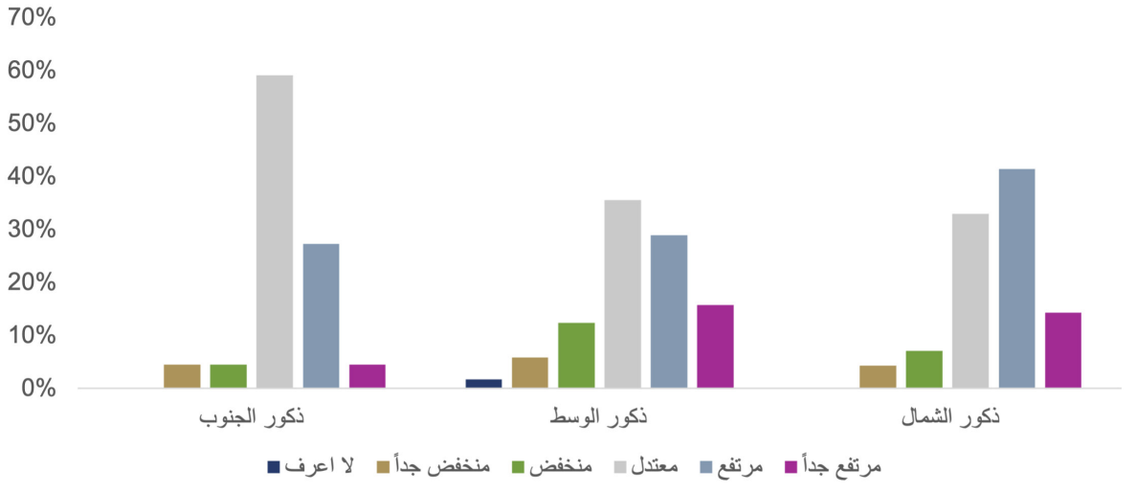

وتؤكد الاختلافات الإقليمية كذلك على تعقد التصورات. يظهر الرجال في المناطق الجنوبية تصورا متزايدا بشكل ملحوظ لحماية حقوق الإنسان، حيث يعتبرها 55.7٪ عالية أو عالية جدا. وعلى العكس من ذلك، فإن 31.8٪ فقط من الرجال في الشمال يشاطرون هذا الرأي. وبالمثل، تتبع تصورات المرأة نمطا مماثلا، حيث تؤمن أعلى نسبة (43.1 %) بحماية عالية أو عالية جدا لحقوق الإنسان في الشمال، وأدناها (31.8 %) بين النساء في الجنوب.

يظهر مستوى التعليم كعامل مؤثر آخر. يميل أفراد الدبلوم فأعلى إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلا قليلا بينما يظهر حملة شهادات الثانوية درجة أعلى قليلا.

يلعب مستوى الدخل دورا أيضا، حيث يعبر الأفراد ذوو الدخل المرتفع (ID) عن ثقة أكبر في الحماية العالية أو العالية جدا لحقوق الإنسان مقارنة بنظرائهم ذوي الدخل المنخفض (IC). وهذا يعني أن مستوى الدخل قد يؤثر على تصورات حماية حقوق الإنسان، حيث يثق الأفراد ذوو الدخل المرتفع بشكل أكبر في إطار حقوق الإنسان في البلد.

الشكل رقم (15) برأيك، ما هو مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن - بحسب التعليم

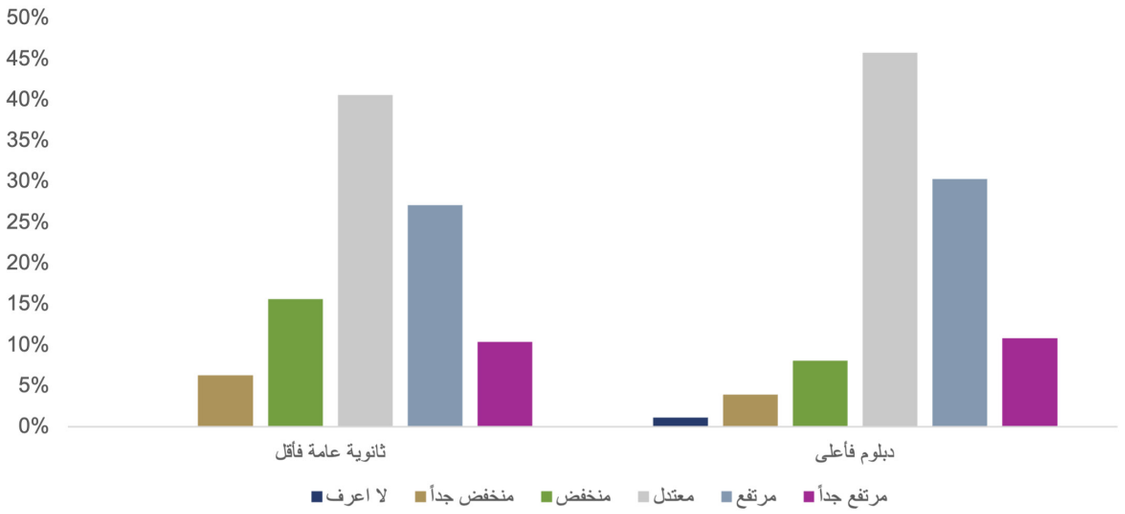

أما المستجيبون الذين أجابوا بأنهم يقيمون حماية حقوق الإنسان في الأردن على أنها معتدلة، أو منخفضة، أو منخفضة جدا أو غير متأكدة أو لا يعرفون عن أسباب ذلك. تشرح الأشكال 16، 17 و18 بالتفصيل الردود عبر التركيبة السكانية المختلفة.

الشكل رقم (18) ما هي الأسباب التي تعتقد أنها تساهم في عدم توفر حماية لحقوق الإنسان؟ - بحسب الجنس

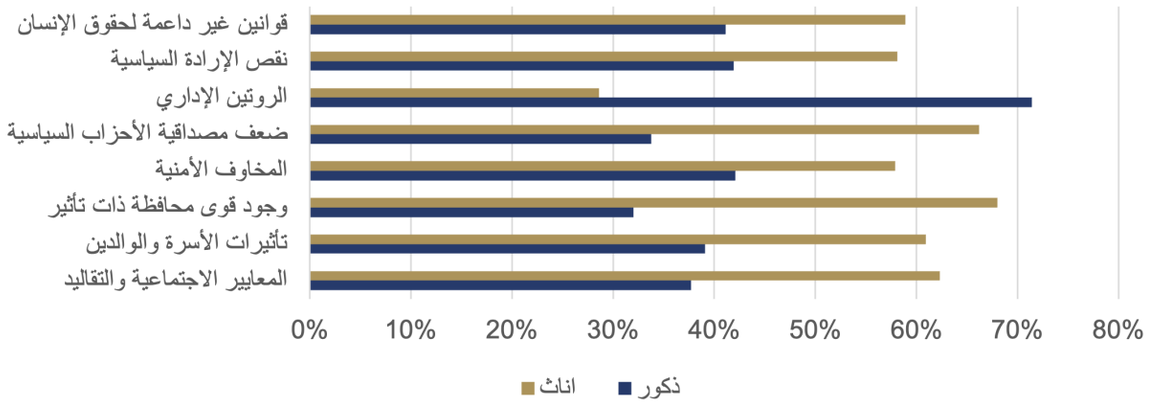

الشكل رقم (19) ما هي الأسباب التي تعتقد أنها تساهم في عدم توفر حماية لحقوق الإنسان؟ - بحسب التعليم

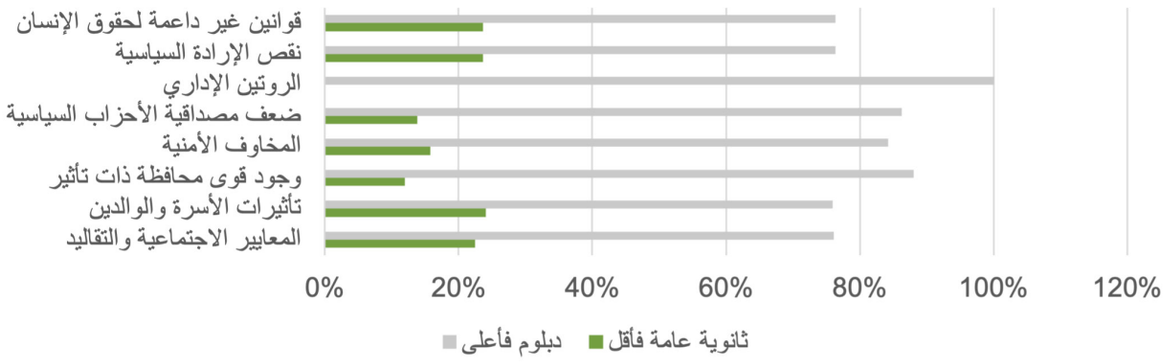

الشكل رقم (19) ما هي الأسباب التي تعتقد أنها تساهم في عدم توفر حماية لحماية حقوق الإنسان؟ - بحسب الدخل

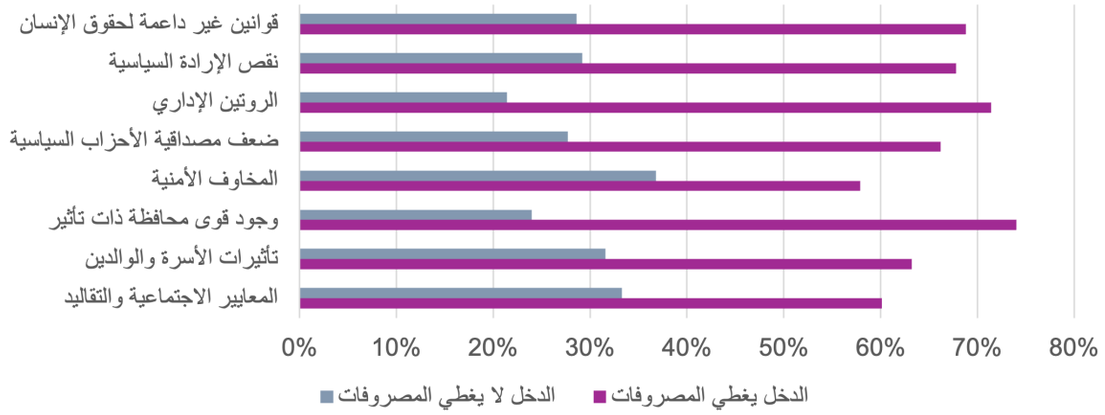

توفر البيانات رؤى مثيرة للاهتمام حول الأسباب المتصورة لعدم حماية حقوق الإنسان، كما حددها المستجيبون المعنيون

الأعراف والتقاليد الاجتماعية: ينظر عدد أكبر بكثير من الإناث (62.3%) مقارنة بالذكور (37.7%) إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية كسبب لعدم كفاية حماية حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي، يعزو المجيبون من المنطقة الوسطى (66.2٪) ذلك أكثر إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية، في حين أن المجيبين من منطقة الشمال (43.1٪) أقل احتمالا للقيام بذلك. يرى الأفراد الحاصلون على تعليم عال (دبلوم +) بأغلبية ساحقة الأعراف والتقاليد الاجتماعية كحاجز (76.1٪)، على عكس أولئك الذين حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل (22.5٪).

تأثيرات الأسرة والوالدين: تُشير البيانات إلى تفاوتات ملحوظة في التصورات حول تأثيرات الأسرة والوالدين على حماية حقوق الإنسان. يُعبّر 60.9٪ من الإناث و39.1٪ من الذكور عن اعتقادهم بأن التأثيرات الأسرية والوالدية تلعب دوراً مهماً في قضايا حقوق الإنسان. تبرز المنطقة الوسطى كمجال ينسجم فيه أكثر الأفراد مع هذا الرأي، حيث يرى 67.6٪ من المشاركين من هذه المنطقة أن تأثيرات الأسرة تؤثر بشكل كبير على حقوق الإنسان، مقارنةً بـ 44.7٪ في منطقة الشمال. من الناحية التعليمية، يُلاحظ أن الأفراد الحاصلين على تعليم عالٍ يظهرون ميلاً أكبر للإشارة إلى التأثيرات الأسرية والوالدية على حقوق الإنسان، حيث يُسجل 75.9٪ منهم هذا الرأي، بينما يُظهر الأفراد ذوو المستويات التعليمية المنخفضة نسبة أقل بكثير تبلغ 24.1٪.

من الجدير بالذكر أن المشاركين قد يفسرون مفهوم «تأثيرات الأسرة والوالدين» بطرق مختلفة، حيث قد يتضمن ذلك مجموعة متنوعة من القضايا مثل القيود على التنقل، خيارات التعليم، أو سلطة اتخاذ القرارات الأسرية. لذلك، هناك حاجة ملحة لإجراء أبحاث نوعية إضافية لاستكشاف كيف تؤثر الديناميات الأسرية على تصورات حقوق الإنسان بين الشباب والشابات في الأردن بشكل أكثر تفصيلاً.

وجود القوى المحافظة المؤثرة: تشير البيانات إلى أن نسبة أكبر من الإناث (68.0٪) مقارنة بالذكور (32.0٪) تعتبر القوى المحافظة عائقاً يؤثر على حقوق الإنسان. وهذا قد يعكس تأثير الأعراف والتوقعات الاجتماعية التقليدية التي تقيد دور المرأة في الحياة العامة، أو تعارض التغييرات التدريجية نحو المساواة بين الجنسين، أو تفرض تفسيرات صارمة للممارسات الدينية أو الثقافية التي تحد من حقوق المرأة. على سبيل المثال، قد تعارض القوى المحافظة مشاركة المرأة في القوى العاملة أو الأدوار القيادية.

تشير البيانات الإقليمية إلى أن المنطقة الوسطى تسجل أعلى نسبة (75.0٪) من المشاركين الذين يرون أن القوى المحافظة تشكل عائقًا مهمًا. وهذا قد يرتبط بالانقسامات بين المناطق الحضرية والريفية حيث قد تكون القيم المحافظة أكثر رسوخًا. بالمقابل، تسجل المنطقة الجنوبية أدنى نسبة (42.9٪) تشير إلى تأثير أقل للقوى المحافظة.

من ناحية أخرى، يظهر الأفراد الحاصلون على تعليم عالٍ (88.0٪) ميلاً أكبر لتصنيف القوى المحافظة كعائق، ربما بسبب تعرضهم لأفكار أكثر تقدمية ووجهات نظر عالمية، مقارنة بالأفراد ذوي التعليم المنخفض (12.0٪).

المخاوف الأمنية: تشير البيانات إلى أن الفجوة بين الجنسين في تقييم المخاوف الأمنية كعائق لحقوق الإنسان ضيقة نسبياً، حيث يرى 42.1٪ من الذكور و57.9٪ من الإناث أن المخاوف الأمنية تمثل سبباً مهماً لعدم حماية حقوق الإنسان. من ناحية إقليمية، تسجل المنطقة الشمالية أعلى نسبة في اعتبار المخاوف الأمنية كمسبب لضعف حماية حقوق الإنسان، حيث تبلغ النسبة 71.4٪، بينما تكون النسب في المناطق الجنوبية (50.0٪) والوسطى (57.9٪) أقل.

كما تظهر البيانات تفاوتًا بناءً على مستوى التعليم، حيث يعتبر 84.2٪ من الأفراد الحاصلين على تعليم عالٍ أن المخاوف الأمنية تشكل سبباً مهماً لضعف حماية حقوق الإنسان، مقارنةً بـ 15.8٪ فقط من الأفراد ذوي التعليم المنخفض. يشير هذا إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي قد يكونون أكثر وعياً بتأثيرات المخاوف الأمنية على حقوق الإنسان.

البيروقراطية: يوضح التحليل الفروق الملحوظة بين الجنسين في تقييم البيروقراطية كعقبة أمام حماية حقوق الإنسان. من بين الأفراد الذين يعتبرون البيروقراطية عائقاً كبيراً، يشكل الرجال 71.4٪، في حين تشكل النساء 28.6٪. يشير هذا إلى أن الرجال قد يواجهون تحديات أكبر في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية عند التفاعل مع أنظمة الخدمة القانونية أو الاجتماعية.

توضح النتائج أن مستوى التعليم يؤثر بشكل ملحوظ على إدراك الأفراد للبيروقراطية كعائق أمام حماية حقوق الإنسان. لم يُبد أي من المشاركين الذين يحملون شهادة الثانوية العامة أو أقل اعترافاً بوجود عقبة كبيرة ناتجة عن البيروقراطية. بالمقابل، اعتبر جميع المشاركين الحاصلين على دبلوم أو تعليم عالٍ (دبلوم +) أن البيروقراطية تمثل عائقاً كبيراً. تعكس هذه الفروقات الدور الذي يلعبه التعليم في تعزيز الوعي وفهم كيف يمكن للإجراءات البيروقراطية أن تعرقل حماية حقوق الإنسان، مما يعزز القدرة على التعرف على وتحديد تحديات البيروقراطية بشكل أكثر فعالية.

وبشكل عام، تسلط البيانات الضوء على الاختلافات الملحوظة بين الجنسين، حيث من المرجح أن تعزو الإناث الافتقار إلى حماية حقوق الإنسان إلى الأعراف الاجتماعية، والتأثيرات الأسرية، والقوى المحافظة. تشير الاختلافات الإقليمية إلى أن المنطقة الوسطى حساسة بشكل خاص لهذه العوامل، في حين يرتبط التعليم العالي باستمرار بزيادة الوعي بهذه الحواجز.

3-1-2 النتائج النوعية

قدمت مناقشات مجموعات التركيز فهما أعمق لتصورات الشباب والشابات في الأردن لحماية حقوق الإنسان، وسلطت الضوء على مختلف التجارب والمخاوف التي تكمل النتائج الكمية. أعرب المشاركون عن مجموعة من الآراء حول حالة حماية حقوق الإنسان في الأردن، والتي غالبا ما تعكس تجاربهم وملاحظاتهم الشخصية. وأعرب كثيرون عن قلقهم إزاء التطبيق غير المتسق لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالتفاوتات بين الجنسين والتفاوتات الإقليمية.

حقوق المرأة والتفاوتات الإقليمية: أشارت إحدى المشاركات من عمان إلى أن **«حقوق المرأة ليست محمية بشكل كاف وغالبا ما يتم تجاهلها في القضايا القانونية والاجتماعية» (المجموعة النقاشية المركزة *1*، عمان، أنثى).** مشارك آخر من إربد قائلا: **«هناك تقدم في بعض الجوانب، لكننا نواجه تحديات كبيرة في حماية حقوق الإنسان في المناطق الريفية» (المجموعة النقاشية المركزة *4*، إربد، ذكر).** وتعكس هذه التعليقات شعورا أوسع نطاقا بأنه على الرغم من حدوث تحسنات، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما في المناطق الأقل تحضرا.

التفاوتات الإقليمية في حماية حقوق الإنسان: سلط المشاركون من الجنوب الضوء على التفاوت في حماية حقوق الإنسان بين المناطق الحضرية والريفية، مشيرين إلى أن المجتمعات الريفية غالبا ما تشعر بالإهمال. وقال أحد المشاركين من الشوبك: **«التحديات أكبر في القرى التي لا تصل فيها الحقوق والخدمات بنفس الطريقة التي تصل بها إلى المدن» (المجموعة النقاشية المركزة *5*، الشوبك، أنثى).** وتؤكد هذه الملاحظة الاختلافات الإقليمية في تصورات حماية حقوق الإنسان.

الاختلافات بين الجنسين في التصورات: كانت الاختلافات بين الجنسين في التصورات واضحة أيضا في المناقشات. وكثيرا ما ذكرت المشاركات شعورهن بأنهن أكثر عرضة لانتهاكات الحقوق، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة الشخصية والوصول إلى العدالة. شاركت إحدى المشاركات من عمان، **«تشعر العديد من النساء بعدم الأمان وعدم القدرة على تأمين حقوقهن الكاملة بسبب التمييز والتحيز» (المجموعة النقاشية المركزة *1*، عمان، أنثى).** تسلط هذه الأفكار الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها المرأة في الأردن.

دور التعليم في تشكيل التصورات: ناقش المشاركون دور التعليم في تشكيل تصوراتهم لحقوق الإنسان. وأعرب الحاصلون على مستويات تعليمية عليا عن مزيد من الوعي والآراء الناقدة فيما يتعلق بفعالية حماية حقوق الإنسان. وأشار أحد المشاركين من إربد إلى أن **«التعليم العالي يوفر لنا فهما أفضل لحقوقنا وكيفية حمايتها» (المجموعة النقاشية المركزة *3*، إربد، انثى).** وهذا يشير إلى أن التعليم يمكن أن يلعب دورا حاسما في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والدعوة إليها.

تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على التصورات: كان مستوى الدخل عاملا آخر يؤثر على التصورات، حيث أعرب المشاركون ذوو الدخل المرتفع عن ثقة أكبر في حماية حقوق الإنسان. وعزوا ذلك إلى تحسين الوصول إلى الموارد والمعلومات. وأوضح أحد المشاركين من عمان أن **«الأشخاص الذين لديهم المزيد من الموارد يمكنهم الدفاع عن حقوقهم بشكل أفضل»** (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر). وهذا يشير إلى أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يؤثر بشكل كبير على قدرة الفرد على إدراك حقوقه والدفاع عنها.

دور الأعراف والتقاليد الاجتماعية: حدد المشاركون باستمرار الأعراف والتقاليد الاجتماعية باعتبارها حواجز كبيرة أمام حماية حقوق الإنسان. وأشار كثيرون إلى أن الممارسات الثقافية المتأصلة بعمق كثيرا ما تديم التمييز وتعوق التقدم. فعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى المشاركات من عمان أن **«التقاليد الاجتماعية تعيق إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان»** (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى).

تأثير الأسرة والضغوط الأبوية: كما تم تسليط الضوء على تأثيرات الأسرة والوالدين كعوامل حاسمة. وأشار المشاركون إلى أن التوقعات والضغوط الأسرية غالبا ما تحد من حريات الأفراد وتعزز الأدوار التقليدية، وخاصة بالنسبة للنساء. إحدى المشاركات من إربد قائلة: **«الضغوط الأسرية تجعل من الصعب علينا أن نعيش حياتنا بحرية»** (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، انثى).

مقاومة القوى المحافظة: كان وجود القوى المحافظة المؤثرة داخل المجتمع مصدر قلق رئيسي آخر. وغالبا ما تقاوم هذه القوى التغييرات التي تعزز حقوق الإنسان، مفضلة الحفاظ على الوضع الراهن. وكما عبرت إحدى المشاركات من الشوبك، **فإن «القوى المحافظة تفضل الحفاظ على الوضع الراهن ولا تدعم التغيير» (المجموعة النقاشية المركزة *5*، شوبك، أنثى).**

المخاوف الأمنية كمبرر لتقييد الحقوق: كثيرا ما تم الاستشهاد بالمخاوف الأمنية كمبرر لتقييد حقوق الإنسان. وأشار المشاركون إلى أن تركيز الحكومة على الأمن غالبا ما يأتي على حساب الحريات الشخصية. وقال مشارك من عمان: **«تستخدم المخاوف الأمنية كذريعة للحد من حقوق الإنسان» (المجموعة النقاشية المركزة *2*، عمان، ذكر).**

انتقاد الأحزاب السياسية والعقبات البيروقراطية: كما تم انتقاد الأحزاب السياسية. ورأى العديد من المشاركين أن الأحزاب السياسية تفتقر إلى الثقة والقدرة على الدفاع بفعالية عن حقوق الإنسان. أحد المشاركين من إربد **قائلا: «لا تتمتع الأحزاب السياسية بما يكفي من المصداقية للدفاع عن حقوق الإنسان» (المجموعة النقاشية المركزة *4*، إربد، ذكر).** بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت البيروقراطية عقبة كبيرة، حيث سلط المشاركون الضوء على كيفية تعقيد وتأخير تنفيذ مبادرات حقوق الإنسان. وأشار أحد المشاركين من الشوبك إلى أن **«البيروقراطية تعيق تنفيذ مبادرات حقوق الإنسان» (المجموعة النقاشية المركزة *6*، الشوبك، ذكر).**

الافتقـار إلى الإرادة السياسـية والأطـر القانونيـة الداعمـة: كان الافتقـار إلى الإرادة السياسـية والقـوانين غير الداعمـة لحقـوق الإنسـان مـن الموضوعـات الرئيسـية أيضـا. وشـدد المشـاركون على أنـه بـدون التزام سـياسي قـوي وأطـر قانونيـة داعمـة، سـيظل التقـدم المحـرز في حمايـة حقـوق الإنسـان محـدودا. إحـدى المشـاركات مـن إربـد قائلـة: «**بـدون إرادة سياسـية قويـة وقـوانين داعمـة، سـيظل التقـدم في حمايـة حقـوق الإنسـان محـدودا**» **(المجموعـة النقاشـية المركـزة 3، إربـد، أنثى).**

تكشـف هـذه الـرؤى النوعيـة عـن التحديـات المجتمعيـة والعائليـة والهيكليـة العميقـة الجـذور التي تعيـق حمايـة حقـوق الإنسـان في الأردن. ويـشيرون إلى الحاجـة إلى إصلاحـات شـاملة تعالـج هـذه القضايـا على مسـتويات متعـددة، مـن المواقـف الثقافيـة والعائليـة إلى الهيـاكل والنظـم السياسـية والقانونيـة.

بـشكل عـام، تكشـف هـذه الـرؤى النوعيـة عـن منظـور متنـوع حـول حمايـة حقـوق الإنسـان بين الشـابات والشـباب في الأردن. وفي حين يعـرب البعـض عـن تفاؤلهـم ويعترفـون بالتقـدم المحـرز، يسـلط آخـرون الضـوء على فجـوات وتحديـات كـبيرة، لا سـيما فيمـا يتعلـق بعـدم المسـاواة بين الجنـسين، والتفاوتـات الإقليميـة، والتعليـم، ومسـتويات الدخـل. تؤكـد هـذه المناقشـات على الحاجـة الملحـة لمعالجـة هـذه القضايـا ليـس فقـط لتحـسين التصـورات، ولكـن أيضـا لتحقيـق تحسـينات ملموسـة في حمايـة حقـوق الإنسـان في الأردن. وهـي تسـلط الضـوء على التحديـات المجتمعيـة والعائليـة والهيكليـة العميقـة الجـذور التي تعيـق حمايـة حقـوق الإنسـان في البـلاد، مـشيرة إلى الحاجـة إلى إصلاحـات شـاملة تعالـج هـذه القضايـا على مسـتويات متعـددة – مـن المواقـف الثقافيـة والعائليـة إلى الهيـاكل والنظـم السياسـية والقانونيـة.

3-1-3 ملخص لما سبق

يكشـف تحليـل التصـورات المتعلقـة بحمايـة حقـوق الإنسـان في الأردن عـن حالـة معقـدة تتبايـن عبر عوامـل ديموغرافيـة متعـددة، ممـا يبرز الحاجـة إلى تـدخلات وإصلاحـات موجهـة. تُظهـر النتائـج تفاوتـات ملحوظـة في كيفيـة تقييـم المجموعـات المختلفـة لحالـة حقـوق الإنسـان في البـلاد، ممـا يعـزز ضرورة توجيـه الجهـود نحـو معالجـة هـذه الفروقـات.

تتـجلى التفاوتـات بين الجنـسين بـشكل واضـح، حيـث يظهـر الرجـال بـشكل عـام نظـرة أكثر تفـاؤلاً تجـاه حمايـة حقـوق الإنسـان مقارنـة بالنسـاء. وهـذا يـشير إلى أن التجـارب المتعلقـة بحقـوق الإنسـان تختلـف بـشكل ملحـوظ بين الجنـسين في المجتمـع الأردني، حيـث تُـعبر النسـاء بـشكل متكـرر عـن تعرضهـن لانتهـاكات حقوقيـة تتعلـق بالسلامـة الشـخصية والوصـول إلى العدالـة. لـذا، فـإن معالجـة هـذه التحديـات النوعيـة أمـر أسـاسي لضمـان حمايـة عادلـة لحقـوق الإنسـان. كمـا تسـلط الاختلافـات الإقليميـة الضـوء على تعقيـد التصـورات، حيـث يُظهـر الرجـال في المناطـق الجنوبيـة تقييمـاً أكثر إيجابيـة لحمايـة حقـوق الإنسـان، بينمـا يكـون الرجـال في المناطـق الشـمالية والوسـطى أكثر انتقـاداً. وتتـبنى النسـاء نمطـاً شـبيهاً، ممـا يبرز الحاجـة إلى اسـتراتيجيات إقليميـة مخصصـة لمعالجـة قضايـا حقـوق الإنسـان بفعاليـة.

تـشير بيانـات المسـح إلى عـدة عوامـل رئيسـية يُعتقـد أن لهـا دوراً في نقـص حمايـة حقـوق الإنسـان في الأردن. تلعـب الأعـراف والتقاليـد الاجتماعيـة، لا سـيما بين النسـاء والأفـراد ذوي التعليـم العـالي، دوراً مهمـاً في تشـكيل الحواجـز، حيـث تسـهم الممارسـات الثقافيـة المتجـذرة في اسـتمرار التمييـز وإعاقـة التقـدم. كمـا تؤثـر التـأثيرات الأسـرية والوالديـة بـشكل حاسـم على تصـورات الأفـراد وتجاربهـم، حيـث تُحـد مـن حريـة المـرأة بـشكل خـاص. تقـاوم القـوى المحافظـة التغييـرات التي تعـزز حقـوق الإنسـان، مفضلـة الحفـاظ على الوضـع الراهـن، ممـا يؤثـر بـشكل خـاص في بعـض المناطـق والمجموعـات الديموغرافيـة. مـن ناحيـة أخـرى، يُبرر التركيز الحكومـي على الأمـن تقييـد حقـوق الإنسـان، ممـا يعكـس التوتـر بين الأمـن القومـي والحريـات الفرديـة. كمـا تسـاهم أوجـه القصـور البيروقراطيـة في تعقيـد تنفيـذ مبـادرات حقـوق الإنسـان، وهـو تحـدٍ يلاحظـه الأفـراد المتعلمـون تعليمـاً عاليـاً بـشكل خـاص.

تقـدم مناقشـات مجموعـات التركيز رؤى أعمـق حـول هـذه القضايـا، إذ تكشـف عـن التجـارب الشـخصية والعوامـل المجتمعيـة التي تؤثـر على التصـورات المتعلقـة بحقـوق الإنسـان. وأكـد المشـاركون على الحاجـة إلى إصلاحـات شـاملة تعالـج التحديـات المجتمعيـة والعائليـة والهيكليـة على مسـتويات متعـددة.

تتـجلى التحديـات في حمايـة حقـوق المـرأة بـشكل خـاص في المناطـق البعيـدة عـن المـدن، حيـث تشـعر المجتمعـات الريفيـة بالإهمـال وتعتـبر حمايـة حقـوق الإنسـان أضعـف مقارنـة بالمناطـق الحضريـة. يلعـب التعليـم العـالي دوراً حاسـماً في تعزيـز الوعـي بحقـوق الإنسـان والدعـوة إليهـا، بينمـا يؤثـر الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي بـشكل كـبير على قـدرة الأفـراد على إدراك حقوقهـم والدفـاع عنهـا، حيـث يتمتـع الأفـراد ذوو الدخـل المرتفـع بثقـة أكبر في قدرتهـم على حمايـة حقوقهـم.

ختامـاً، تؤكـد النتائـج على أهميـة أخـذ تصـورات الشـباب والشـابات في الأردن بـعين الاعتبـار عنـد تطويـر الإصلاحـات الهادفـة إلى تحـسين حمايـة حقـوق الإنسـان. بينمـا تسـلط الدراسـة الضـوء على التحديـات التي يعتقـد الشـباب والشـابات أنهـا الرئيسـية، فـإن هـذه التصـورات تقـدم رؤى قيمـة حـول المجـالات التي يشـعرون فيهـا بتـأثير كـبير. معالجـة هـذه التحديـات، سـواء كانـت حقيقيـة أم متصـورة، يمكـن أن تعـزز الثقـة والمشـاركة بين الشـباب والشـابات، وهـو أمـر ضروري لبنـاء مجتمـع أكثر إنصافـاً وعـدلاً في الأردن

3-2. تصورات التمييز

يستعرض هذا القسم تصورات المجموعات الديموغرافية المختلفة في المجتمع الأردني من خلال تحليل بيانات المسح والبيانات النوعية. تسعى الدراسة إلى استكشاف كيف ينظر أفراد الفئات المتنوعة، بما في ذلك الشباب والشابات والأطفال والنساء والأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن واللاجئين والعمال المهاجرين والأقليات العرقية والدينية، إلى قضايا التمييز. يتم تناول التمييز من منظور متعدد الأبعاد لفهم الفروقات والتحديات التي تواجه كل فئة، مما يساهم في تقديم رؤى متكاملة حول كيفية تحسين حماية حقوق الإنسان وتوجيه سياسات التمكين والمساواة بفعالية.

3-2-1 النتائج الكمية

يحلل هذا القسم نتائج المسح حول كيفية رؤية الأردنيين لمعاملة مختلف الفئات الديموغرافية، بما في ذلك الشباب والشابات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والعمال المهاجرين والأقليات الدينية والعرقية. يركز التحليل على ما إذا كان المستجيبون يعتقدون أن هذه المجموعات تعاني من معاملة أفضل أو مماثلة أو أسوأ مقارنة بالآخرين.

الشكل رقم (21) يتم معاملة فئة الشباب بطريقة تمييزية من قبل المؤسسات العامة و الحكومية في الاردن - بحسب الجنس

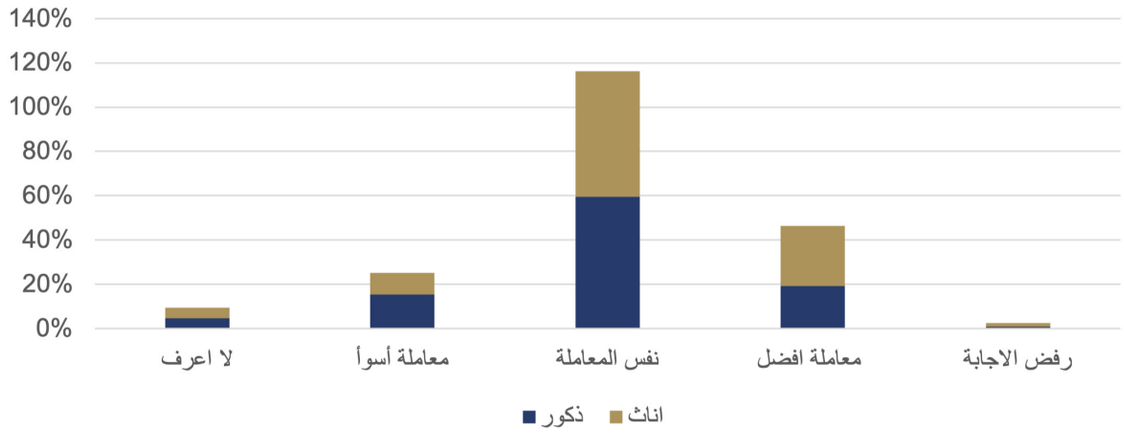

الشباب والشابات: تشير النتائج إلى أن غالبية الذكور (59.6٪) والإناث (56.5٪) يرون أن الشباب والشابات يتلقون معاملة متساوية، بينما يعتقد عدد ملحوظ من الذكور (19.2٪) والإناث (27.2٪) أن الشباب والشابات يتلقون معاملة أفضل. في المقابل، يرى أقلية من كلا الجنسين أن الشباب والشابات يتلقون معاملة أسوأ، حيث يمثل ذلك 15.5٪ من الرجال و9.8٪ من النساء. قد تعكس هذه التصورات التأثيرات الإيجابية صدور قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية في الأردن، اللذين يعززان من مشاركة الشباب والشابات في السياسة، مما قد يكون له تأثير على كيفية إدراك معاملة الشباب والشابات في البلاد.

في عام 2022، أقر الأردن قانونين جديدين لتعزيز مشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية: قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. ينص قانون الانتخابات على خفض الحد الأدنى لسن الترشح من 30 إلى 25 عاماً، مما يتيح لعدد أكبر من الشباب والشابات الترشح للمناصب السياسية. أما قانون الأحزاب السياسية، فيلزم بأن يتألف ما لا يقل عن 20٪ من الأعضاء المؤسسين للحزب من الشباب والشابات، مما يضمن تمثيلاً فعالاً للشباب في الأطر الحزبية. هذه القوانين تعكس التزاماً بتعزيز مشاركة الشباب والشابات في السياسة الأردنية.

بالنسبة للأطفال، يعتقد جزء كبير من الذكور (45.5٪) والإناث (45.9٪) أن الأطفال يتلقون معاملة أفضل، في حين يعتقد نحو نصف الذكور (45.1٪) والإناث (41.1٪) أن معاملتهم هي نفسها. كما يرى عدد قليل من المستجيبين من كلا الجنسين (5.5٪ من الرجال و5.3٪ من النساء) أن الأطفال يتلقون معاملة أسوأ.

تم سن قانون حقوق الطفل في عام 2022، والذي يشمل ضمانات مختلفة للأطفال مثل الحق في التعليم، والسماح للمعلمين وغيرهم من الأفراد الخاضعين للمساءلة بالإبلاغ عن حالات سوء المعاملة، وتوفير تغطية الرعاية الصحية لجميع الأطفال في الأردن. يحق للأطفال التمتع بحقوق مختلفة بموجب القانون، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الأولية والطارئة المجانية، والمساعدة القانونية، والحماية من الاستغلال الاقتصادي، والتعليم الإلزامي، وبيئة مرورية آمنة، وغيرها من الحقوق.[11] قد يكون تطبيق هذا القانون قد أثر على نتائج هذا الاستطلاع، مما شكل تصورات المستجيبين حول معاملة الأطفال في الأردن.

11. قانون حقوق الطفل رقم 17/2022.

تعرض قانون حقوق الطفل الأردني لانتقادات بسبب نطاقه المحدود. ولا تزال القضايا الرئيسية مثل الزواج المبكر، وحقوق الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، والعقاب البدني دون معالجة. كما يفتقر القانون إلى أحكام تنص على المساعدة القانونية المجانية للأطفال الذين في حالة نزاع مع القانون. وهذا يثير تساؤلات حول فعالية القانون في تحقيق أهدافه، على الرغم من أنه تم تقديمه لتعزيز حماية الطفل في الأردن.[12]

النساء: في حين أن نسبة كبيرة من الذكور (45.5٪) والإناث (34.6٪) يعتقدون أن النساء يتلقين معاملة أفضل، فإن نسبة أصغر من الذكور (39٪) والإناث (52٪) يرون أن معاملتهم هي نفسها. فقط أقلية من المجيبين (3.8٪ من الرجال و8.5٪ من النساء) يرون أن النساء يتلقين معاملة أسوأ.

خطت الأردن خطوات واسعة نحو المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات القانونية الأخيرة. وتفرض القوانين الآن حدا أدنى من الحصص للنساء في الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية[13]، بينما تتطلب إدراجهن في مجالس إدارة الشركات ذات العلاقات الحكومية[14]. تم تعديل قانون العمل لتحفيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.[15] في عام 2017، نجح النشطاء والائتلافات في إصلاح قانون العقوبات لعام 1960 من خلال إلغاء العديد من المواد التمييزية. وشمل ذلك إلغاء المادة 98، التي كانت تسمح في السابق بعقوبة أخف لمرتكبي «جرائم الشرف». وبالإضافة إلى ذلك، ألغيت أيضا المادة 308 التي كانت تسمح للرجال بتجنب العقاب على الاغتصاب بالزواج من ضحاياهم.

الأشخاص ذوو الإعاقة: يرى غالبية الذكور (60.6٪) والإناث (54.5٪) أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتلقون معاملة أفضل، في حين أن أقلية ملحوظة من الذكور (28.2٪) والإناث (32.1٪) يرون أن معاملتهم هي نفسها. يعتقد عدد قليل من المستجيبين أن هذه المجموعة تتلقى معاملة أسوأ (6.6٪ من الرجال و6.1٪ من النساء).

مجموعات أخرى: تكشف تصورات التحليل لمختلف المجموعات عن وجهات نظر دقيقة بين المستجيبين. وتعتقد نسب مماثلة من الذكور (46٪) والإناث (37.8٪) أن كبار السن يتلقون معاملة أفضل، مع عدد أقل قليلا من الذين ينظرون إلى معاملتهم على أنها نفسها (43.2٪ من الرجال و45.9٪ من النساء)، وأقلية صغيرة (6.6٪ من الرجال و11٪ من النساء) يرون معاملة أسوأ.

وفيما يتعلق باللاجئين، يعتقد ما يقرب من نصف الذكور (46.9٪) والإناث (54.9٪) أنهم يتلقون نفس المعاملة، في حين يرى جزء كبير منهم أن معاملتهم أفضل (23.5٪ من الرجال و15٪ من النساء)، وترى أقلية كبيرة (21.1٪ من كلا الجنسين) معاملة أسوأ. وبالنسبة للعمال المهاجرين، فإن نسبة كبيرة من الذكور (51.2 %) والإناث (62.2 %) ينظرون إلى نفس المعاملة، مع إدراك أقليات ملحوظة معاملة أفضل (23.9 % من الرجال و14.2 % من النساء)، ويعتقد عدد قليل من المستجيبين أن المعاملة أسوأ (18.3 % من الرجال و14.2 % من النساء).

وينظر إلى الأقليات الإثنية من قبل غالبية الذكور (61 في %) والإناث (70.7 %) على أنهم يتلقون نفس المعاملة، مع أقلية ملحوظة ترى معاملة أفضل (19.2 % من الرجال و6.5 % من النساء)، ونسبة صغيرة ترى أن المعاملة أسوأ (8.5 % من الرجال و7.7 % من النساء).

وبالمثل، فإن غالبية الذكور (64.8%) والإناث (77.2 %) ان الأقليات الدينية يلقون نفس المعاملة، مع أقلية ترى معاملة أفضل (22.1 % من الرجال و11% من النساء)، ونسبة صغيرة جدا ترى معاملة أسوأ (3.3 % من الرجال و1.6 % من النساء).

الشكل رقم (22) اللاجئون

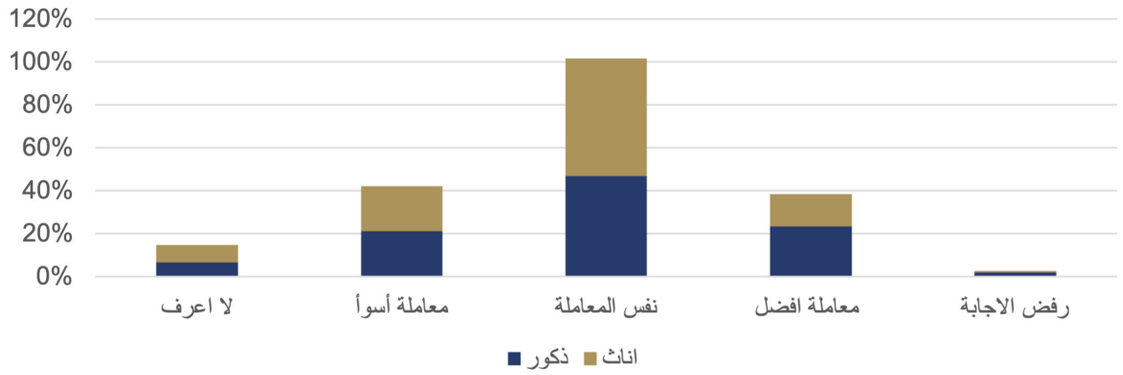

12. مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن، SoS الأردن ومركز المعلومات والبحوث مؤسسة الحسين (2023)، تقديم إلى مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل للأردن (الدورة الرابعة، كانون الثاني – شباط 2024) – الدورة 45، آخر زيارة 17 تموز 2024.

13. قانون الأحزاب السياسية رقم 7. لعام 2022، حدد حصة 20٪ للنساء وحصة 20٪ للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما لإنشاء أحزاب سياسية، وكلاهما من المتوقع أن يزيد من تمثيل المرأة بين الناخبين الشباب والشابات. (المادة 11). قانون الانتخابات رقم قرار رقم (4) لسنة 2022 بزيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة على مسار «الكوتا» من 15 إلى 18 مقعدا، منها دائرة انتخابية عامة واحدة على مستوى المملكة. بالإضافة إلى ذلك، سمح لهم بالترشح على المسار التنافسي.

14. المادتان 135 و151 من قانون الشركات رقم 22/1997

15. قانون العمل رقم 8/1996 المعدل في عامي 2019 و2023. وتشمل هذه التعديلات المساواة في الأجور، وأنظمة حماية الأمومة، وترتيبات العمل المرنة، والاستحقاقات المالية للحصول على الرعاية لأطفالهن.

الشكل رقم (23) العمال المهاجرون

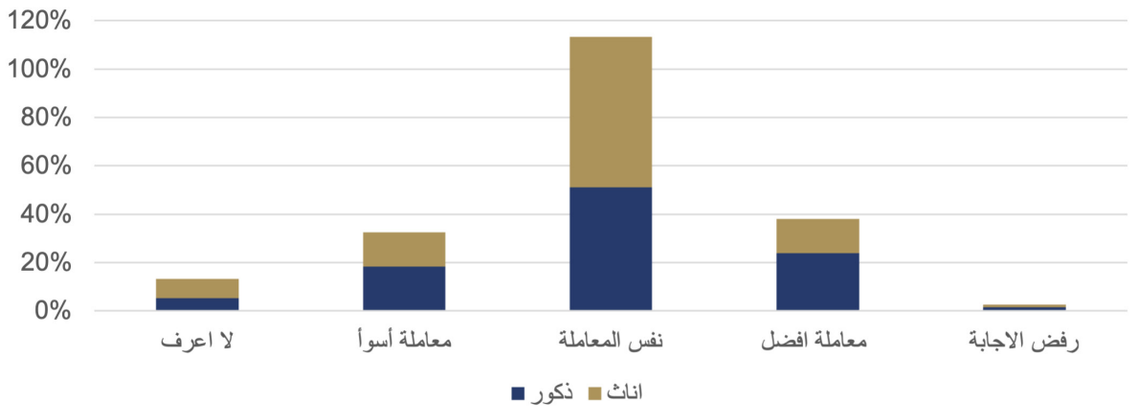

الشكل رقم (24) الاقليات الدينية

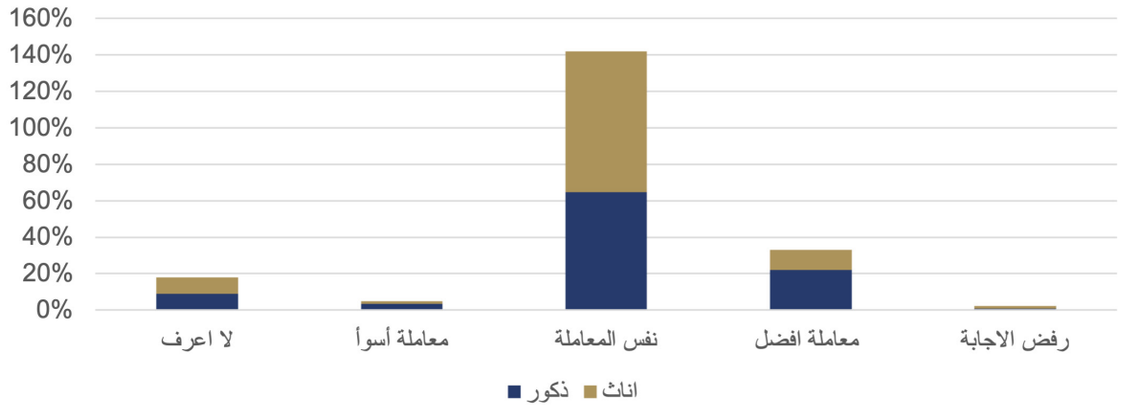

3-2-2 النتائج النوعية

إن اكتساب نظرة شاملة لتصورات الأفراد للتمييز أمر ضروري لتقييم مستوى الإدماج الاجتماعي والعدالة في أي مجتمع معين. في الأردن، تواجه المجموعات الديموغرافية المختلفة مستويات متفاوتة من المعاملة، تتأثر بالأعراف الثقافية والهياكل القانونية والمواقف المجتمعية. يقدم هذا القسم نظرة على العقبات المستمرة التي تواجهها مختلف الفئات في المجتمع الأردني، استنادا إلى البيانات النوعية التي تم الحصول عليها من مناقشات مجموعات التركيز.

الشباب والشابات: سلط المشاركون الضوء على أنه في حين ينظر إلى الشباب والشابات في كثير من الأحيان على أنهم مستقبل البلاد، إلا أنهم يواجهون تحديات كبيرة من حيث التوظيف والاعتراف الاجتماعي. وأشارت مشاركة من عمان إلى أن « **الشباب والشابات هم المستقبل، لكننا نواجه العديد من الحواجز التي تحول دون العثور على وظائف جيدة وأخذنا على محمل الجد في المجتمع**» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى). وقال مشارك آخر من الشوبك: «**هناك الكثير من الحديث عن تمكين الشباب والشابات، ولكن في الواقع، ليس لدينا الكثير من الفرص لإثبات أنفسنا**» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، ذكر).

الأطفال: اتفق المشاركون في مجموعات التركيز بشكل عام على أن الأطفال يتلقون رعاية جيدة في الأردن، على الرغم من وجود مخاوف بشأن جودة التعليم وفرص الأنشطة اللامنهجية. وقال إحدى المشاركات من إربد: «**يعامل الأطفال معاملة جيدة، لكننا بحاجة إلى التركيز أكثر على توفير التعليم الجيد والأنشطة التي يمكن أن تساعدهم على التطور**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، إناث). وأضافت مشاركة أخرى: «**لقد ساعد قانون حقوق الطفل الجديد، ولكن التنفيذ هو المفتاح**» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).

النساء: ناقش المشاركون الطبيعة المزدوجة للتصورات المتعلقة بمعاملة المرأة. وفي حين شعر البعض بأن المرأة تعامل باحترام ولطف، سلط آخرون الضوء على استمرار عدم المساواة بين الجنسين في السياقات المهنية والاجتماعية. وعلقت إحدى المشاركات من عمان قائلة: «**تحظى المرأة بالاحترام في الأماكن العامة، لكننا ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في مكان العمل والمنزل**» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، أنثى). وأشارت مشاركة أخرى من إربد إلى أن «**هناك الكثير من التركيز على حقوق المرأة، ولكن الأدوار التقليدية للجنسين لا تزال قوية جدا**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى).

الأشخاص ذوو الإعاقة: أقر المشاركون في مجموعات التركيز على الجهود الايجابية في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولكنهم أشاروا إلى المجالات التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام، مثل إمكانية الوصول والإدماج في التعليم والتوظيف. ذكر أحد المشاركين من الشوبك: «**كانت هناك تطورات ايجابية، لكن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون الكثير من التحديات في الوصول إلى الخدمات العامة والعثور على وظائف**» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، ذكور). وأضافت مشاركة اخرى: «**نحن بحاجة إلى ضمان أن تكون المدارس وأماكن العمل شاملة ويمكن الوصول إليها**» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى).

كبار السن: شعر المشاركون عموما أن كبار السن يحظون بالاحترام والمعاملة الحسنة في المجتمع الأردني بسبب الروابط الأسرية القوية واحترام كبار السن. ومع ذلك، سلط البعض الضوء على الحاجة إلى رعاية صحية وخدمات دعم أفضل. وقال إحدى المشاركات من إربد: «**يحظى كبار السن بالاحترام، لكننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لدعمهم، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، إناث). وأشارت مشاركة اخرى إلى أنه «**يجب أن يكون هناك المزيد من البرامج لمساعدة كبار السن على البقاء نشطين ومشاركين في المجتمع**» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).

اللاجئون: كشفت مجموعات التركيز عن تصورات متباينة بشأن اللاجئين. ورأى بعض المشاركين أن اللاجئين يتلقون الدعم الكافي من المنظمات الدولية، في حين رأى آخرون أنهم يواجهون تحديات كبيرة وتمييزا. وقال أحد المشاركين من عمان: «**يتلقى اللاجئون الكثير من الدعم من المنظمات الدولية، لكنهم يواجهون أيضا الكثير من التمييز والتحديات في الاندماج في المجتمع**» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، انثى). وأضاف مشارك آخر: «**هناك تعاطف مع اللاجئين، ولكن هناك أيضا شعور بالتنافس على الموارد والفرص**» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).

العمال المهاجرون: أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن معاملة العمال المهاجرين، لا سيما فيما يتعلق بحقوق العمال وظروف العمل. أحد المشاركين من الشوبك قائلا: «**غالبا ما يواجه العمال المهاجرون ظروف عمل قاسية ونقصا في الحماية القانونية**» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، ذكر). وأشارت مشاركة اخرى من إربد إلى أنه «**يجب أن يكون هناك المزيد من الإشراف وإنفاذ قوانين العمل لحماية العمال المهاجرين**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى). وهذا يدل على الوعي والتعاطف بين الشباب والشابات تجاه أوضاع وظروف العمال المهاجرين في الأردن.

الأقليات العرقية: على النقيض من النتائج الكمية، سلط المشاركون في مجموعات التركيز الضوء على الاختفاء النسبي للأقليات العرقية في المناقشات حول التمييز، مما يشير إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتجاربهم. وقالت مشاركة من عمان: «**غالبا ما يتم تجاهل الأقليات العرقية في المناقشات حول التمييز. نحن بحاجة إلى الاعتراف بتحدياتهم الفريدة**» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى). وأضافت مشاركة اخرى من الشوبك: «**ينبغي بذل المزيد من الجهود لإشراك الأقليات العرقية في الحياة الاجتماعية والسياسية**» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).

الأقليات الدينية: ناقش المشاركون في مجموعات التركيز المعاملة الإيجابية بشكل عام للأقليات الدينية، ولكنهم أشاروا أيضا إلى حالات التمييز الخفية. أشارت إحدى المشاركات من اربد: «**تعامل الأقليات الدينية بشكل جيد بشكل عام، ولكن يمكن أن تكون هناك أشكال خفية من التمييز تؤثر على حياتهم اليومية**» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى). وأضاف مشارك آخر من عمان: «**هناك حاجة إلى مزيد من الحوار والتفاهم لضمان شعور الأقليات الدينية بأنها مندمجة تماما في المجتمع**» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر). وهذا يدل على فهم أعمق للفروق الدقيقة في التمييز ويسلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة الجهود لمعالجة وتخفيف الأشكال الخفية للتحيز والاستبعاد.

3-2-3 ملخص لما سبق

تقدم النتائج النوعية والكمية فهما لكيفية النظر إلى المجموعات الديموغرافية المختلفة في المجتمع الأردني، مما يوضح التقدم الإيجابي والعقبات المستمرة في الإدماج الاجتماعي والمساواة.

يعكس الشباب والشابات مشهدا متعددا من التصورات والتحديات عبر مختلف الفئات الديموغرافية. يواجه الشباب والشابات، الذين ينظر إليهم على أنهم مستقبل الامة، عقبات كبيرة في التوظيف والاعتراف المجتمعي. وتشير الإصلاحات التشريعية الأخيرة الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب والشابات في السياسة إلى اتباع نهج استباقي يتوقف على وعي عام قوي وبيئات داعمة للمشاركة.

يستفيد الأطفال من النظرة الإيجابية بشكل عام التي يدعمها قانون حقوق الطفل لعام 2022. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل تتعلق بجودة التعليم والتنفيذ الكامل لتدابير الحماية، مما يستلزم بذل جهود مستمرة لضمان الرعاية الشاملة للطفل.

تواجه النساء سردية مزدوجة في سياق المساواة بين الجنسين. على الرغم من أن الإصلاحات القانونية قد أسهمت في تعزيز المساواة بين الجنسين، فإن الأعراف الاجتماعية المستمرة والتحديات المتواصلة في المجالات المهنية والعائلية تبرز الصراعات المستمرة ضد الأدوار التقليدية للجنسين. يتطلب تحقيق الاستقلالية الكاملة للمرأة جهوداً متواصلة لتفكيك التحيزات الراسخة وتحقيق تغيير اجتماعي فعّال.

وقد شهد الأشخاص ذوو الإعاقة تحسنا في المعاملة، ومع ذلك لا تزال هناك حواجز أمام إمكانية الوصول في التعليم والتوظيف. ولا يزال إنفاذ السياسات الشاملة وتهيئة بيئات داعمة أمرا بالغ الأهمية للتصدي لهذه التحديات.

يتلقى كبار السن عموما الاحترام والدعم الأسري، ولكن هناك حاجة معترف بها لتعزيز الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لضمان استمرار رفاههم ومشاركتهم النشطة في المجتمع.

تختلف التصورات عن اللاجئين والعمال المهاجرين على نطاق واسع، مما يعكس التعاطف الإنساني إلى جانب المخاوف بشأن تخصيص الموارد وتحديات الاندماج. ومواصلة الدعوة وصقل السياسات أمران أساسيان لحماية حقوقهم وتعزيز اندماجهم الاجتماعي.

وبحسب المناقشات التي تمت في مجموعات التركيز، غالبا ما تشعر الأقليات العرقية والدينية بالتهميش في المناقشات حول التمييز على الرغم من التصورات المجتمعية الإيجابية بشكل عام. تعد معالجة التحيزات الخفية من خلال زيادة الوعي والجهود الشاملة أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الشمولية المجتمعية الحقيقية.

وعلى الرغم من أن نتائج الاستطلاع ركزت على تصورات الحياة اليومية بدلا من التفاعلات الحكومية، إلا أنها تؤكد الطبيعة متعددة الأوجه للمواقف المجتمعية تجاه المجموعات المختلفة في الأردن. وقد أظهرت الإصلاحات التشريعية، مثل قوانين الحصص للشباب والنساء والأقليات، نتائج واعدة في تغيير المفاهيم بشكل إيجابي. ومع ذلك، لا تزال الأعراف الاجتماعية الراسخة والتفاوتات الاقتصادية والاختلافات الإقليمية تؤثر على هذه التصورات، مما يستلزم بذل جهود مستمرة لتعزيز المساواة والشمولية في المجتمع الأردني.

4. معرفة مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان

4. معرفة مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان

يوجد في الأردن العديد من الوزارات والمؤسسات الرسمية والمؤسسات المستقلة المكلفة بتعزيز والرقابة على حقوق الإنسان، والتصدي للتحديات العامة والقضايا المختلفة التي تؤثر على مجموعات محددة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء. إلى جانب هذه الهيئات الحكومية والمؤسسات المستقلة، تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بنشاط في الأردن، وتدافع عن حقوق الإنسان وتحميها في مختلف القطاعات. تُكمّل هذه المنظمات غير الحكومية مؤسسات الدولة من خلال توفير الدعم الحيوي في مجالات مثل المساعدة القانونية وحملات التوعية والدعوة للسياسات الاصلاحية.

يبحث هذا القسم في وجهات نظر الشباب والشابات في الأردن فيما يتعلق بمؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان، على المستويين الوطني والدولي، باستخدام مزيج من المسوحات الكمية ومجموعات التركيز النوعية. ويبحث في معرفة الشابات والشباب في الأردن عن هذه الجهات الفاعلة وثقتهم في أنشطة هذه المؤسسات. وتكشف النتائج عن أوجه قصور كبيرة في فهم الشباب والشابات لمسؤوليات مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان وعملياتها، فضلا عن مستويات متفاوتة من الثقة تتأثر بالظروف الوطنية والعالمية على حد سواء. ومن الجدير بالذكر أن القسم يسلط الضوء على الشكوك المتزايدة بين الشابات والشباب في الأردن تجاه المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما بسبب النزاعات الأخيرة في المنطقة، مما يؤدي إلى تقييم أكثر انتقادا لمشاركتها وتأثيرها.

وفي الوقت نفسه، تبعث النتائج برسالة واضحة إلى المؤسسات الوطنية حول الحاجة إلى تفاعل أكبر مع الشباب والشابات لزيادة الوعي بولاياتهم ووظائفهم، مما يشير إلى عدم المشاركة مع هذه الديموغرافية الحرجة.

4-1 النتائج الكمية

استكشفت أسئلة المسح الكمي معرفة الشباب والشابات بمؤسسات محددة ومستوى ثقتهم فيها. تُسّلط نتائج الاستطلاع الضوء على نقص مقلق في الوعي بين الشابات والشباب في الأردن فيما يتعلق بالمؤسسات والمنظمات المكرسة لحقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي. كما هو موضح في الشكل 25، لم يتمكن 74٪ من المستجيبين من تسمية هذه الكيانات.

الشكل رقم (25) اذا كنت على دراية بالمؤسسات الوطنية أو الدولية لحقوق الإنسان، هل يمكنك مشاركة بعض أسمائها؟

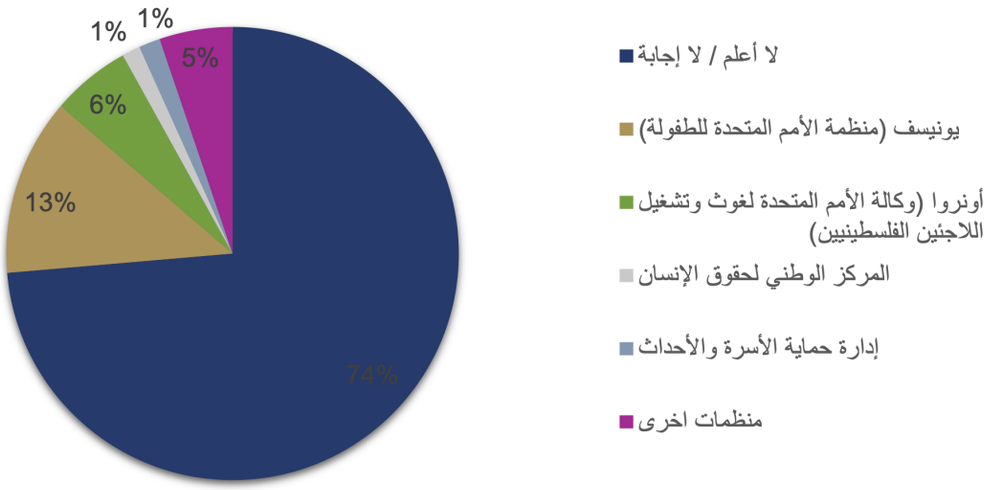

بالنسبة لأولئك الذين تمكنوا من تقديم أسماء (26٪) لمثل هذه المؤسسات والمنظمات، شملت الإشارات اليونيسف والأونروا والمركز الوطني لحقوق الإنسان وإدارة حماية الأسرة والأحداث. وتجدر الإشارة إلى أن 5٪ من المستجيبين لم يتمكنوا من إعطاء أسماء دقيقة لهذه المنظمات.

وعندما سئلوا تحديدا عن وعيهم بوظائف مختلف كيانات حقوق الإنسان، كشف الاستطلاع عن وجود فجوات كبيرة في المعرفة بين المجيبين. واعترف 66.7٪ بعدم إلمامهم بالمركز الوطني لحقوق الإنسان، في حين أن أكثر من النصف، بنسبة 51.2٪، لم يكونوا على علم بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر 36.4٪ من المشاركين إلى المعرفة فيما يتعلق بالهيئة المستقلة للانتخابات.

ومن بين هذه الكيانات، برزت الهيئة المستقلة للانتخابات باعتبارها الأكثر اعترافا، ويرجع ذلك على الأرجح إلى دورها الهام في الانتخابات البرلمانية والمحلية.

ومن بين المستجيبين الذين ادعوا الإلمام بهذه المؤسسات، تفاوت مستوى الثقة في عملهم. وأعرب حوالي 34.6٪ عن مستوى عال أو مرتفع جدا من الثقة في المركز الوطني لحقوق الإنسان، في حين أعرب 27.3٪ عن ثقة مماثلة في هيئة مكافحة الفساد. وبالمثل، أعرب 29.5٪ عن مستوى عال أو عال جدا من الثقة في الهيئة المستقلة للانتخابات

وتراوحت نسبة الذين رفضوا الإجابة على هذه الأسئلة بين 9.8٪ للمركز الوطني لحقوق الإنسان و3.1٪ للمفوضية المستقلة للانتخاب.

عندما سئلوا عن وعيهم بالمنظمات الدولية التي تركز على حقوق الإنسان وقضايا العمل، كشفت الإجابات عن نقص كبير في المعرفة بين المستجيبين. وأشار 76٪ إلى عدم إلمامهم بمنظمة العمل الدولية، في حين أن أكثر من النصف، 54.7٪، لم يكونوا على علم بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن 76.5٪ يفتقرون إلى المعرفة بمنظمة العفو الدولية، وهي مجموعة شهيرة للدفاع عن حقوق الإنسان. قد يكون المستوى العالي نسبيا من الوعي بين الشباب والشابات حول مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، مقارنة بالكيانات الدولية الأخرى، يرجع إلى حقيقة أن الأمير الأردني رعد بن زيد كان مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان.

ومن بين المستجيبين المطلعين على المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، كشفت البيانات عن مستويات متفاوتة من الثقة. أعرب 26.3٪ فقط من المستجيبين عن مستوى عال أو مرتفع جدا من الثقة في منظمة العمل الدولية، بينما أعرب 25٪ عن ثقة مماثلة في مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وبالمقارنة، أعرب 33.3٪ عن ثقتهم العالية أو العالية جدا في منظمة العفو الدولية.

وأخيرا، عند الاستفسار عن الوعي بعمل منظمات المجتمع المدني الأردنية، أجاب 35٪ فقط بالإيجاب. ومن بين هؤلاء المستجيبين، أعرب 41.1٪ عن ثقة عالية أو عالية جدا، في حين أعرب 48.5٪ عن ثقة معتدلة.

4-2 النتائج النوعية

تظهر الأبحاث النوعية أن وعي المشاركين وفهمهم لمنظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية يتفاوت بشكل كبير. وفي حين أن بعض المشاركين لديهم فهم جيد لهذه المنظمات وأدوارها، فإن آخرين لديهم معرفة محدودة أو معدومة.

كان المشاركون بشكل عام أكثر دراية بالمؤسسات الوطنية. وقد سمع الكثيرون عن الهيئة المستقلة للانتخابات، في حين سمع البعض عن المركز الوطني لحقوق الإنسان، ولكن أدوارهم كانت غير واضحة في الغالب. قال إحدى المشاركات: **«لقد سمعت عن المركز الوطني لحقوق الإنسان، لكنني لا أعرف الكثير عن عملهم » (المجموعة النقاشية المركزة 1، أنثى، عمان).** وأضاف آخر: **«الهيئة المستقلة للانتخابات معروفة جيدا، لكنني لست متأكدا تماما من دورها» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، ذكر).** وجرت أيضا مناقشة بشأن الفعالية المتصورة لهذه المؤسسات ومدى انتشارها. وأشار أحد المشاركين من الشوبك إلى أن **«الناس في المناطق الريفية ليسوا على دراية كافية بهذه المؤسسات والهيئات أو كيف يمكنهم مساعدتها» (المجموعة النقاشية المركزة 6، شوبك، ذكر).**

وكانت المعرفة بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان أقل عموما مقارنة بالمنظمات والمؤسسات الوطنية. ولم يتمكن سوى عدد قليل من المشاركين من تسمية الهيئات الدولية أو التحدث عن وظائفها. ذكرت إحدى المشاركات: **«لقد سمعت عن منظمة العفو الدولية، لكنني لست متأكدة بالضبط مما يفعلونه» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).** وقال مشارك آخر من إربد: **«ليس لدي أي فكرة عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وكيف يمكن أن تتدخل» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).**

وأعرب المشاركون عن مستويات متفاوتة من الثقة والتصورات بشأن فعالية هذه المنظمات. وكثيرا ما كان ينظر إلى المنظمات والمؤسسات الوطنية على أنها أيسر منالا ولكنها أقل قوة، في حين كان ينظر إلى المنظمات الدولية على أنها أكثر نفوذا، ولكنها أقل ارتباطا بالقضايا الوطنية. وأشارت إحدى المشاركات من عمان إلى أن **«المنظمات الوطنية تفهم القضايا المحلية، ولكن تأثيرها محدود في بعض الأحيان» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).** وعلى العكس من ذلك، ذكر مشارك آخر أن **«المنظمات الدولية لها تأثير أكبر، ولكنها لا تفهم دائما تفاصيل وضعنا هنا» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، ذكر).**

واقترح المشاركون أن المنظمات الوطنية والدولية على حد سواء يمكن أن تحسن تواصلها وفعاليتها من خلال أن تكون أكثر شفافية ومشاركة أكثر مباشرة مع المجتمعات المحلية. اقترحت إحدى المشاركات: **«يجب على المنظمات التواصل بشكل أفضل مع الناس وشرح كيف يمكنهم مساعدتهم » (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).** وأضاف آخر: **«يجب أن تكون هناك شراكات أقوى بين المنظمات المحلية والدولية لتحسين الوضع» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، ذكر).**

تسلط نتائج الاستطلاع ومجموعات التركيز الضوء معا على الحاجة إلى تعزيز التواصل والشفافية والمشاركة من منظمات حقوق الإنسان في الأردن. هناك حاجة واضحة لهذه الكيانات للتعبير بشكل أفضل عن أدوارها وبناء الثقة مع الشباب والشابات في المجتمع المحلي لتعزيز فهم أكثر قوة ومناصرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

أثـرت الأحـداث الأخيرة، وخاصـة الحـرب على غـزة، بـشكل كـبير على تصـورات الشـابات والشـباب في الأردن لمنظمـات حقـوق الإنسـان. في حين أن العديـد مـن الشـباب والشـابات في الأردن يؤمنـون بـشكل أسـاسي بمفهـوم حقـوق الإنسـان، إلا أن ثقتهـم في المنظمـات الدوليـة التي تدافـع عـن هـذه الحقـوق قـد اهتزت بشـدة.

تكشـف مناقشـات مجموعـات التركيز عـن شـعور سـائد بالشـكوك والإحبـاط بين الشـباب والشـابات في الأردن فيمـا يتعلـق بالتقاعـس والنفـاق المتصـور مـن قبـل منظمـات حقـوق الإنسـان الدوليـة والمجتمـع الـدولي. وقـال أحـد المشـاركين مـن عمـان: **«في غـزة، يعـاني النـاس كـثيرا، لكننـا لا نـرى أي رد فعـل حقيقي مـن منظمـات حقـوق الإنسـان الدوليـة» (المجموعـة النقاشـية المركـزة 2، عمـان، انثى).** وقـد ردد هـذا الشـعور مشـارك آخـر مـن إربـد، قـال: **«أظهـرت الحـرب في غـزة نفـاق منظمـات حقـوق الإنسـان. يتحدثـون كـثيرا، ولكنهـم لا يفعلـون الكـثير» (المجموعـة النقاشـية المركـزة 4، إربـد، ذكـر).**

إن عـدم الاتسـاق في اسـتجابة هـذه المنظمـات، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالمعانـاة المسـتمرة في غـزة، دفـع الكثيريـن إلى التشـكيك في صـدق وفعالية جهودهـا. مشـاركة مـن عمـان أشـارت: **«نشـعر أن حقـوق الإنسـان هـي موضـوع يسـتخدمونه فقـط عندمـا يناسـبهم، خاصـة في القضايـا المتعلقـة بغـزة» (المجموعـة النقاشـية المركـزة 1، عمـان، انثى).** وقـد عـزز هـذا التصـور للدعـوة الانتقائيـة والمعـايير المزدوجـة انعـدام الثقـة العميـق بين الشـباب والشـابات.

وعلاوة على ذلـك، فـإن الإهمـال المتصـور لمحنـة غـزة مـن قبـل الهيئـات الدوليـة قـد ألقـى بـظلال مـن الشـك على نواياهـا الحقيقيـة. وأشـار أحـد المشـاركين مـن الشـوبك إلى أن **«المنظمـات الدوليـة تتجاهـل معانـاة النـاس في غـزة، وهـذا يجعلنـا نشـك في نواياهـم الحقيقيـة» (المجموعـة النقاشـية المركـزة 6، الشـوبك، ذكـر).** وتؤكـد هـذه الآراء انفصـالا خـطيرا بين المثـل العليـا التي تـروج لهـا هـذه المنظمـات وأعمالهـا على أرض الواقـع.

تسـلط هـذه الأفكار الضـوء على اتجـاه مقلـق: في حين لا يـزال الشـباب والشـابات في الأردن ملتزمـا بمبـادئ حقـوق الإنسـان، فقـد تـم تقويـض إيمانهـم بالمؤسسـات التي تدعـي دعـم هـذه الحقـوق. لـم تسـلط الحـرب على غـزة الضـوء على المعـايير المزدوجـة المتصـورة لمنظمـات حقـوق الإنسـان الدوليـة فحسـب، بـل دفعـت أيضـا إلى تشـكيك أوسـع في الروايـة الغربيـة لحقـوق الإنسـان. وتدعـو خيبـة الأمـل المتزايـدة هـذه إلى إعـادة تقييـم كيفيـة تعامـل هـذه المنظمـات مـع المجتمعـات المـتضررة ومعالجتهـا لمخاوفهـا، لا سـيما في مناطـق مثـل غـزة والسـودان.

3-4 ملخص لما سبق

تسـلط نتائـج كل مـن المسـوحات الكميـة ومجموعـات التركيز النوعيـة الضـوء على المشـهد المعقـد لتصـورات الشـابات و الشـباب في الأردن تجـاه مؤسسـات حقـوق الإنسـان، المحليـة والدوليـة على حـد سـواء. وتسـود فجـوة كـبيرة في الوعـي، لا سـيما فيمـا يتعلـق بـأدوار ووظائـف هـذه المنظمـات. وأبـدى غالبيـة المجيـبين معرفـة محـدودة بالكيانـات الوطنيـة مثـل المركـز الـوطني لحقـوق الإنسـان وهيئـة مكافحـة الفسـاد، ممـا يبرز الحاجـة الماسـة إلى تعزيـز جهـود التثقيـف العـام والتوعيـة.

وعلى الرغـم مـن هـذا النقـص في الوعـي، يوجـد مسـتوى ملحـوظ مـن الثقـة بين أولئـك الذيـن هـم على درايـة بهـذه المؤسسـات، بدرجـات متفاوتـة مـن الثقـة في فعاليتهـا. وينظـر عمومـا إلى المنظمـات والمؤسسـات الوطنيـة على أنهـا أكثر سـهولة في إحـداث التغـيير، ولكنهـا أقـل قـوة في إحـداث التغـيير مقارنـة بنظيراتهـا الدوليـة، التي ينظـر إليهـا على أنهـا مؤثـرة محتملـة، ولكنهـا أقـل انسـجاما مـع الاحتياجـات الوطنيـة.

أثـرت الحـرب على غـزة بـشكل ملحـوظ على تصـورات الشـباب والشـابات في الأردن لمنظمـات حقـوق الإنسـان الدوليـة، وكشـفت عـن شـكوك عميقـة الجـذور تجـاه التقاعـس المتصـور والمعـايير المزدوجـة. وتؤكـد خيبـة الأمـل هـذه على تشـكيك أوسـع نطاقـا في مصداقيـة ودوافـع هـذه الكيانـات، ممـا يسـتلزم إعـادة تقييـم كيفيـة تعاملهـا مـع قضايـا حقـوق الإنسـان ومعالجتهـا على نطـاق عالمي.

للـمضي قدمـا، هنـاك ضرورة واضحـة لمنظمـات حقـوق الإنسـان، الوطنيـة والدوليـة على حـد سـواء، لتحـسين الشـفافية، وتعزيـز المشـاركة المجتمعيـة، والتعـبير عـن أدوارهـا بـشكل أكثر فعاليـة. إن تعزيـز الوعـي العـام وفهـم ولاياتهـم وعملياتهـم أمـر بالـغ الأهميـة لتعزيـز المزيـد مـن الثقـة والمنـاصرة بين الشـباب والشـابات في الأردن. مـن خلال سـد هـذه الفجـوات، يمكـن لهـذه المنظمـات أن تفـي بـشكل أفضـل بمهمتهـا المتمثلـة في حمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان في الأردن وخارجـه.

5. المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان

5. المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان

يستعرض هذا الفصل وجهات نظر الشباب والشابات في الأردن حول مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، مع التركيز على مشاركتهم في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. من خلال استخدام منهجيات المسوحات الكمية ومجموعات التركيز النوعية، بهدف الكشف عن الفجوات الملحوظة في الوعي ومستويات الثقة المتباينة، وأنماط المشاركة بين الشباب والشابات. كما تناولت الدراسة تأثير الأحداث الأخيرة، مثل الحرب على غزة، على تصوراتهم، مما يبرز التحديات والفرص المرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان في الأردن.

يُعد فهم مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية، نظراً للدور المحوري الذي يلعبونه في دفع التغيير الاجتماعي وتعزيز الدعوة لقضايا حقوق الإنسان. إن مشاركتهم الفعالة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على فعالية مبادرات حقوق الإنسان وتشكيل مستقبل حماية حقوق الإنسان في الأردن. يقدم هذا الفصل رؤى حول الوضع الحالي لمشاركة الشباب والشابات، ويحدد الحواجز التي تعيق مشاركتهم، ويقترح مجالات للتحسين من أجل تعزيز مشاركة أكثر فعالية ونشاطاً في قضايا حقوق الإنسان.

يتناول هذا القسم مشاركة الشباب والشابات في الأردن في منظمات وأنشطة حقوق الإنسان من خلال المسوحات الكمية والتحليل النوعي. ويستكشف معدلات العضوية، وأنماط المشاركة بين الجنسين، وأنواع الأنشطة المشارك بها، وأسباب عدم المشاركة، وبذلك يمكن الكشف عن مستويات متنوعة من المشاركة وتسليط الضوء على العوائق التي تؤثر على مشاركة الشباب والشابات في الدفاع عن حقوق الإنسان عبر مختلف التركيبة السكانية والمناطق في الأردن.

5-1 النتائج الكمية:

عضوية الشابات في منظمات حقوق الإنسان: تكشف البيانات عن انخفاض ملحوظ في مستوى العضوية بين الشباب والشابات في الأردن في منظمات حقوق الإنسان، حيث يُعّرف 3.3٪ فقط من الرجال و2.2٪ من النساء أنفسهم كأعضاء. ومن المثير للاهتمام أن هذه العضوية أعلى قليلا بين المجيبين الذكور وعلى الرغم من هذا التباين الطفيف، فإن الفرق العام في معدلات العضوية بين الجنسين لا يزال ضئيلا نسبيا .

الشكل رقم (26) هل أنت عضو في منظمة أو جمعية أو مؤسسة تهتم بحقوق الإنسان؟

عند دراسة أنواع المنظمات التي يشارك فيها الشباب والشابات، تبرز النقابات المهنية كأحد الخيارات المهيمنة بين كلا الجنسين. على وجه التحديد، أفاد 43.1٪ من النساء و51.4٪ من الرجال بأنهم أعضاء في مثل هذه النقابات. يمكن تفسير هذا الاتجاه من خلال أن العضوية في هذه النقابات، مثل نقابة المحامين والأطباء والمهندسين، تُعد إلزامية لبعض المهن. بالإضافة إلى ذلك، يتضح من البيانات أن الشباب والشابات يظهرون اهتماماً أقل بالانضمام إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، مما يشير إلى تفضيلات متفاوتة في أنماط المشاركة المجتمعية بين الشباب والشابات.

مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان: في حين كشف القسم السابق عن انخفاض معدلات العضوية في منظمات حقوق الإنسان، أفاد جزء منخفض من الشباب والشابات بالمشاركة في أنشطة مختلفة معنية بحقوق الانسان خلال العام الماضي (22.4٪ بشكل عام).

تكشف البيانات عن تفاوتات كبيرة في كيفية مشاركة الشابات والشبان في النشاط خلال العام الماضي. تظهر النساء حضورا أقوى في أشكال النشاط عبر الإنترنت والمكتوبة، مع معدل مشاركة أعلى بكثير في كتابة المقالات على المواقع الإلكترونية (66.7٪ مقابل 33.3٪) والمناقشات عبر الإنترنت (80٪ مقابل 20٪). وعلى العكس من ذلك، يهيمن الرجال على الأنشطة التي تتطلب الحضور الجسدي، مثل ورش العمل (62.1٪ مقابل 37.9٪) والتطوع (90٪ مقابل 10٪).

وتشير البيانات أيضا إلى أن النساء قد يواجهن قيودا، ربما بسبب القيود العائلية أو التقليدية، التي تعيق مشاركتهن الجسدية في النشاط الذي يتطلب التنقل. قد توفر المنصات والكتابة على الإنترنت مساحة أكثر سهولة وراحة للنساء للتعبير عن أنفسهن والمشاركة في النشاط.

ومع ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين تضيق في عدة مجالات. المشاركة أكثر توازنا في كتابة المقالات في الصحف (الرجال: 42.9٪، النساء: 57.1٪)، مشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي (الرجال: 56.3٪، النساء: 43.8٪)، وحتى المشاركة في المسيرات والاحتجاجات (الرجال: 56.3٪، النساء: 43.8٪). ومن المثير للاهتمام أن هناك تكافؤا تاما في توقيع العرائض (50٪ لكلا الجنسين).

ويمكن أن يعزى ارتفاع معدل المشاركة في المسيرات والاحتجاجات، لا سيما بين النساء، جزئيا إلى الحرب الأخيرة على غزة. قد تحفز هذه القضية المحددة استجابة أقوى من خلال المظاهرات العامة، والتي تتماشى مع الفجوة الملحوظة بين الجنسين في النشاط البدني. يوفر النشاط عبر الإنترنت مزايا لكلا الجنسين. يوفر مستوى من إخفاء الهوية يمكن أن يكون جذابا، خاصة انها توفر مساحة آمنة من القيود التي يتصور الشباب والشابات وجودها.

تُظهر الشابات والشباب المشاركون في أنشطة حقوق الإنسان مجالات اهتمام مختلفة ايضا. يميل الرجال إلى إعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالفقر وحرية التعبير والرقابة على وسائل الإعلام والتمييز والاعتقال. وقد يكون نشاطهم أكثر تركيزا ظاهريا على تحدي السلطة والقضايا النظامية. في المقابل، تركز النساء أكثر على انتقاد شخصيات السلطة والتعذيب وحقوق العمال والاتجار بالبشر. وقد يكون نشاطهم مدفوعا بالرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة من السكان. ومن المثير للاهتمام أن أيا من المستجيبين الذكور لم يعرب عن اهتمامه بحقوق العمال أو الاتجار بالبشر، مما يشير إلى وجود نقطة عمياء محتملة في هذه المجالات. ومع ذلك، يكشف التحليل عن اتجاه إيجابي. تضيق الفجوة بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بالنشاط المتعلق بالحرب وحقوق المرأة، والفساد، والتعليم، والصحة. ويبدو أن هذه المجالات تحظى باهتمام مشترك لكلا الجنسين، مما يشير إلى التزام مشترك بمعالجة قضايا حقوق الإنسان الحاسمة.

الشكل رقم (27) انشطة متعلقة بحقوق الانسان - ذكور

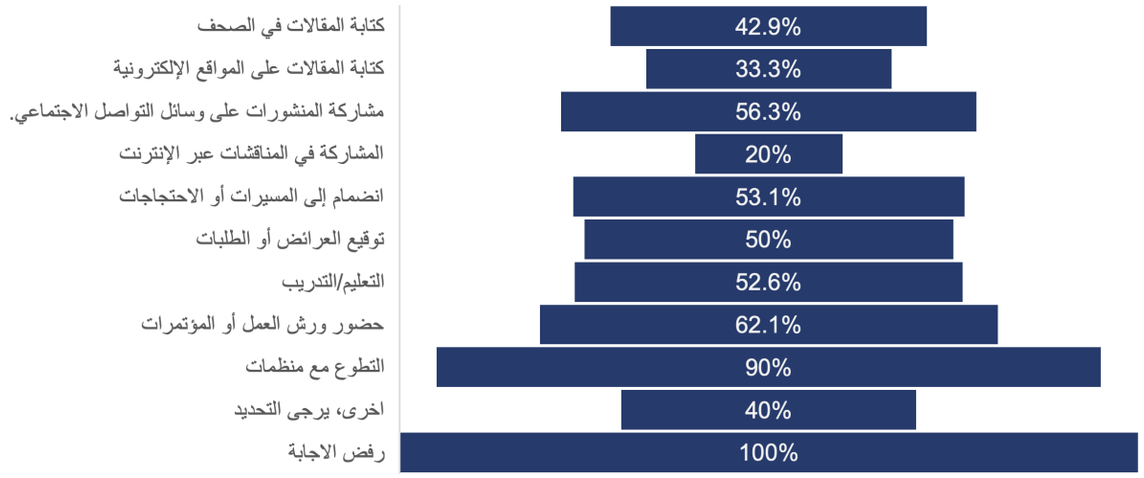

الشكل رقم (28) انشطة متعلقة بحقوق الانسان - اناث

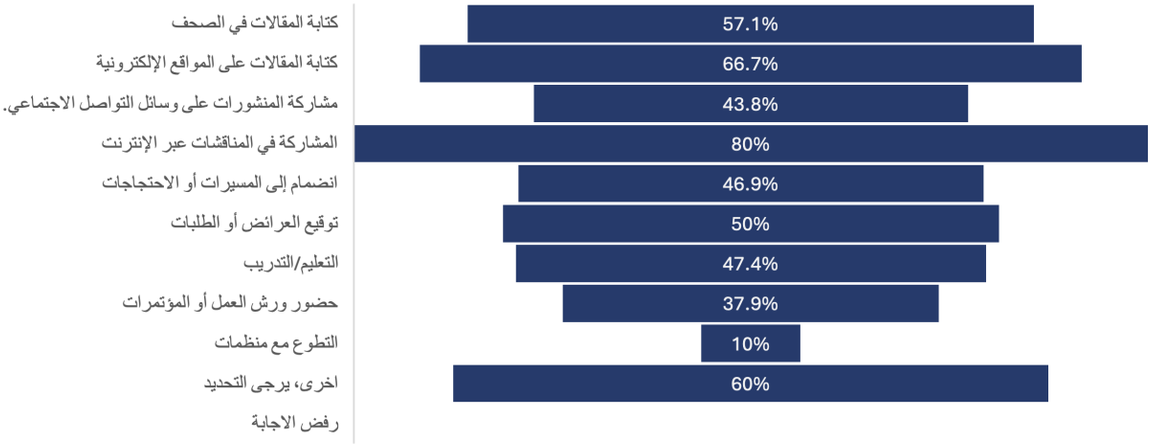

الشكل رقم (29): مواضيع حقوق الإنسان التي يشارك فيها الشباب الأردني: تحليل حسب الجنس

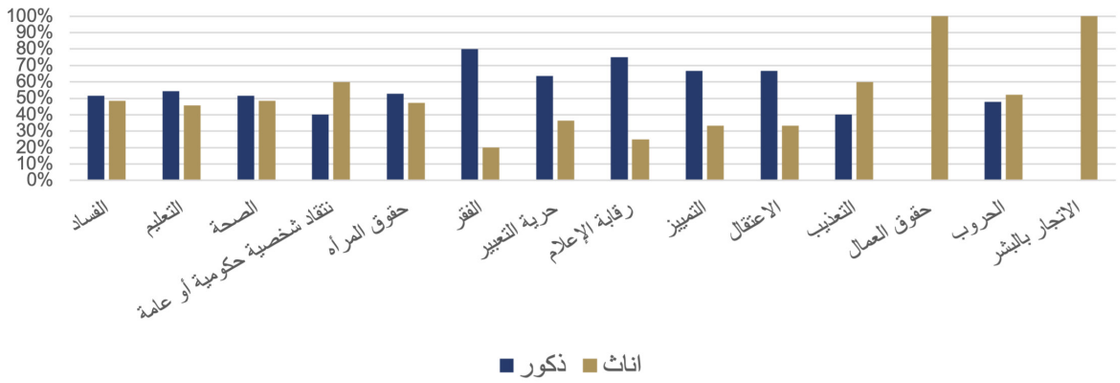

مواضيع حقوق الإنسان التي يهتم بها الشباب الأردني: تحليل حسب الجنس أنماط المشاركة: يكشف تحليل الجدول المتعلق بتواتر المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان عن عدة اتجاهات جديرة بالملاحظة عبر المجموعات الديموغرافية المختلفة.

الشكل رقم (30) كم مرة تشارك في مثل هذه الأنشطة

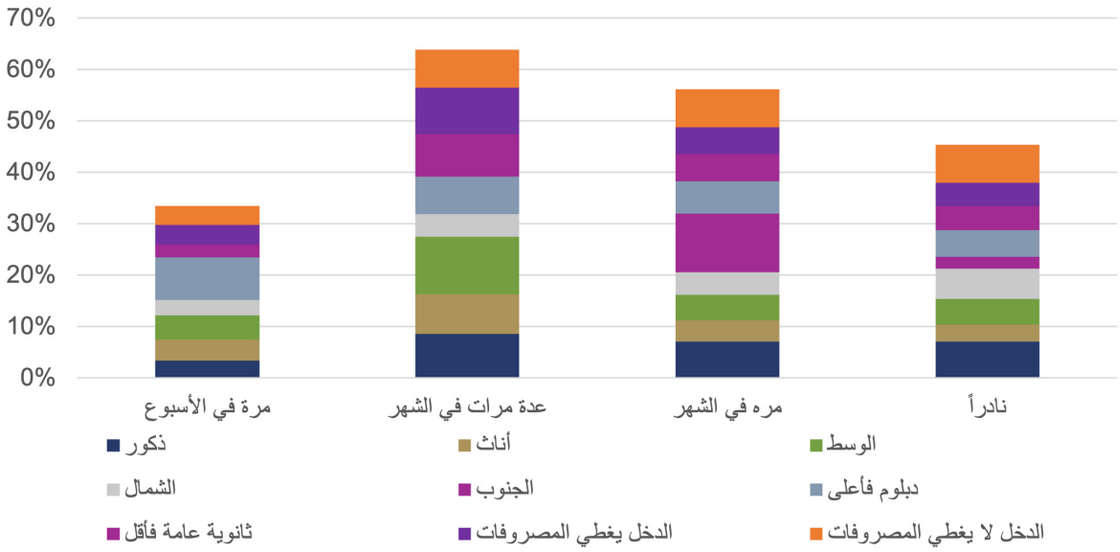

وتشير البيانات إلى أن غالبية المجيبين من جميع الفئات السكانية نادرا ما يشاركون في أنشطة حقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك اختلافات طفيفة في تواتر المشاركة عبر المجموعات المختلفة.

يلعب الجنس دورًا مهمًا في تكرار المشاركة، حيث تُظهر الإناث معدلات مشاركة أعلى قليلاً مقارنة بالذكور عبر جميع فئات الاستجابة. على سبيل المثال، تشارك 4.1٪ من الإناث مرة واحدة في الأسبوع، مقارنة بـ 3.3٪ من الذكور. يشير هذا التفاوت إلى احتمالية وجود مستوى أعلى من الوعي أو ميول أقوى نحو المشاركة في قضايا حقوق الإنسان بين النساء وعلى الصعيد الإقليمي، أظهر المشاركون من المنطقة الوسطى أعلى معدل للمشاركة، لا سيما المشاركة عدة مرات في الشهر، حيث شارك 11.2٪ من المشاركين والمشاركات عدة مرات في الشهر. وعلى النقيض من ذلك، نادرا ما يشارك المشاركون والمشاركات من منطقتي الشمال والجنوب في أنشطة حقوق الإنسان، حيث يشارك 3.0٪ فقط من المستجيبين من الشمال مرة واحدة في الأسبوع.

يؤثر مستوى التعليم أيضا على وتيرة المشاركة، حيث يظهر الأفراد الحاصلون على شهادات أو درجات أعلى معدلات مشاركة أعلى، لا سيما المشاركة مرة واحدة في الأسبوع، حيث يشارك 8.3٪ من هؤلاء المستجيبين على هذا التردد. وعلى العكس من ذلك، فإن أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل يشاركون بشكل أقل، مع نسبة ملحوظة نادرا ما تشارك، مع مشاركة 2.5٪ فقط مرة واحدة في الأسبوع.

ويبدو أن مستوى الدخل هو عامل حاسم آخر، حيث يشارك المجيبون الذين تغطي مستويات دخلهم النفقات وتسمح بالادخار بشكل متكرر أكثر مقارنة بأولئك الذين يواجهون صعوبات مالية، حيث يشارك 9.0٪ من المجيبين الذين لديهم مستويات دخل مريحة عدة مرات في الشهر.

أسباب عدم المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان

في حين أن 22.4٪ فقط من المشاركين والمشاركات في الاستطلاع أفادوا بالمشاركة في أنشطة حقوق الإنسان في العام الماضي، فإن إلقاء نظرة فاحصة على الأسباب الكامنة وراء عدم المشاركة يكشف عن مشهد معقد يشكله النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي. ومن المثير للاهتمام أن جزءا كبيرا من المستجيبين (65.2٪ من الرجال و34.8٪ من النساء) رفضوا الإجابة على السؤال بالكامل. وهذا في حد ذاته يستدعي إجراء مزيد من الدراسة.

يعرض الجدول رقم 30 الأسباب التي ذكرها المجيبون لعدم مشاركتهم في الأنشطة المرتبطة بحقوق الانسان. ويسلط الجدول الضوء على البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، موضحا المنظورات المتباينة بين المجيبين الذكور والإناث. وتشمل الأسباب مجموعة من المخاوف والحواجز التي تؤثر على قرارات الأفراد بالامتناع عن المشاركة، بما في ذلك الخوف من المضايقات والتهديدات، والرفض العائلي أو الاجتماعي، والشكوك حول جدوى هذه الانشطة، وضيق الوقت، ونقص الوعي بفرص المشاركة المتاحة.

الشكل رقم (31) إذا لم تشارك في مثل هذه الأنشطة، ما هي الأسباب؟ - ذكور

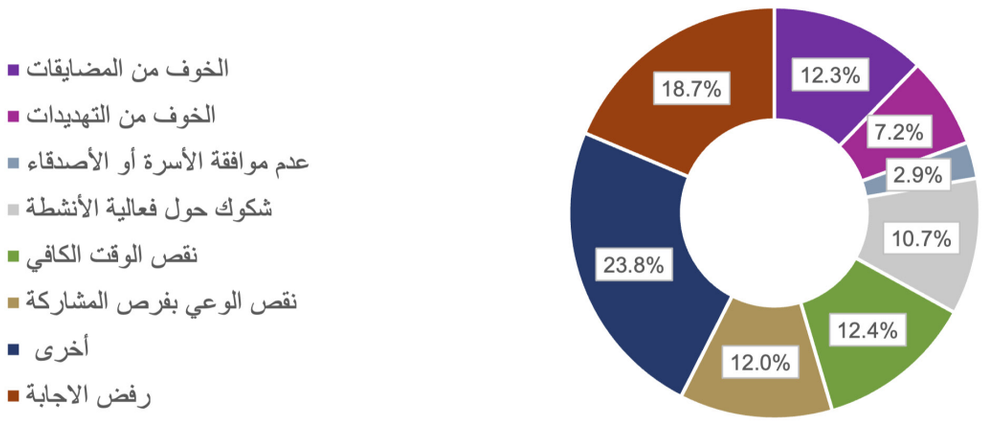

الشكل رقم (32) إذا لم تشارك في مثل هذه الأنشطة، ما هي الأسباب؟ - اناث

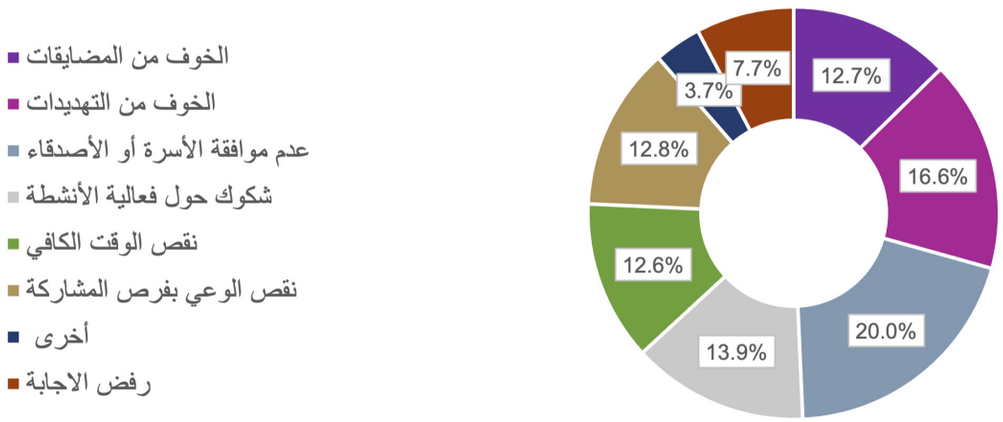

تُبرز الرؤى المقدمة في الشكلين 31 و32 تفاوتات ملحوظة بين الجنسين في أسباب عدم المشاركة في المناصرة والأنشطة المجتمعية بين المجيبين الأردنيين. تُشير النساء بشكل خاص إلى مستويات أعلى من الخوف من التحرش (57.1٪) والتهديدات (75٪) مقارنة بالرجال (42.9٪ و25٪ على التوالي)، مما يعكس مخاوف أكبر بشأن السلامة والأمن الشخصي بين الإناث. في المقابل، تعزو نسبة كبيرة من الرجال (90٪) عدم مشاركتهم إلى رفض الأسرة أو الأصدقاء، مما يشير إلى وجود ضغوط اجتماعية قوية تؤثر على مشاركة الذكور في هذه الأنشطة.

عبر كلا الجنسين عن شكوكهما حول فعالية الأنشطة، مع نسبة أعلى من النساء (62.5٪) مقارنة بالرجال (37.5٪)، مما يدل على تقييم أكثر انتقادًا للتأثير بين المستجيبات من الإناث. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر ضيق الوقت ونقص الوعي بفرص المشاركة من الحواجز السائدة بين الجنسين، مع ظهور هذه العوامل بشكل أكثر وضوحًا بين النساء.

التفاوتات الجغرافية في أسباب عدم المشاركة:

يكشف تحليل أسباب عدم المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان عبر الموقع الجغرافي عن أنماط متميزة ومتباينة. تُظهر المنطقة الوسطى مخاوف ملحوظة بشأن التحرش والشكوك حول فعالية الأنشطة، حيث يشير 71.4٪ إلى الخوف من المضايقات و87.5٪ إلى عدم الثقة في فعالية الأنشطة. قد تكون هذه المخاوف ناتجة عن التجارب السابقة من المظاهرات المتكررة وعدم نجاح جهود المناصرة في تلك المنطقة. بالمقابل، يُلاحظ أن منطقة الشمال تتسم بمستويات منخفضة من القلق بشأن التحرش والشكوك المتعلقة بالفعالية. إلا أن 80.0٪ من المستجيبين في الشمال يعتبرون رفض الأسرة أو الأصدقاء هو العائق الرئيسي، مما يعكس ضغوطاً اجتماعية قوية تؤثر على المشاركة. في منطقة الجنوب، يتم الإبلاغ عن مستويات أقل من الخوف من المضايقات والتهديدات، مع نسبة أقل تقدر بـ 11.2٪ تشير إلى نقص الوعي بفرص المشاركة كعائق رئيسي. بوجه عام، تؤكد هذه النتائج على وجود اختلافات إقليمية ملحوظة في تصورات السلامة، والضغوط المجتمعية، ومستويات الوعي، والتي تشكل بشكل كبير قرارات الأفراد بشأن المشاركة المدنية في أنشطة حقوق الإنسان في الأردن.

5-2 النتائج النوعية

يستكشف هذا القسم النتائج النوعية حول مشاركة الشباب والشابات في الأردن في أنشطة حقوق الإنسان. تكشف الرؤى المستقاة من مناقشات مجموعات التركيز عن الدوافع والعوائق والديناميكيات الإقليمية التي تؤثر على المشاركة.

وأعرب المشاركون عن أسباب مختلفة لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في أنشطة حقوق الإنسان. وأشار بعض الشباب والشابات إلى رغبة قوية في الدعوة إلى التغيير ودعم المجتمعات ذات الأولوية كدافع أساسي لهم. وقالت مشاركة من عمان: **«أشارك في الاحتجاجات والحملات عبر الإنترنت لأنني أريد أن أحدث فرقا وأساعد أولئك الذين ليس لديهم صوت» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).** وقد ردد هذا الشعور آخرون شعروا بالمسؤولية للمساهمة في تحسين المجتمع.

ومع ذلك، تم تسليط الضوء على العديد من العوائق التي تحول دون المشاركة، بما في ذلك الخوف من العواقب، ونقص الوعي، والضغوط المجتمعية. قال أحد المشاركين من إربد: **«يخشى الكثير من الناس الانضمام إلى الاحتجاجات أو التحدث علنا لأنهم يخشون الاعتقال أو الاستهداف» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).** وكان هذا الخوف من التداعيات موضوعا مشتركا، مما يشير إلى وجود رادع كبير للمشاركة النشطة في أنشطة حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أحد المشاركين من الشوبك: **«هناك نقص في المعلومات حول كيفية المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان، وخاصة في المناطق الريفية» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، أنثى).** وكان هذا النقص في الوعي والمعلومات واضحا بشكل خاص في المناطق النائية، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين جهود التوعية والتثقيف.

ولوحظت أيضا تحديات خاصة بسبب الجنس، حيث تواجه المرأة عقبات إضافية بسبب الأعراف التقليدية والقيود الأسرية. وأوضحت إحدى المشاركات من الشوبك: **«كامرأة، من الصعب المشاركة في الأنشطة الجماعية مثل الاحتجاجات لأن عائلتي قلقة على سلامتي وسمعتي» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى).** وهذا يسلط الضوء على كيف يمكن للتوقعات المجتمعية والاهتمامات العائلية أن تحد من مشاركة المرأة في مثل هذا النوع من الانشطة، مما يدفعها نحو أشكال أقل وضوحا من المشاركة.

تم تسليط الضوء على المنصات عبر الإنترنت كشكل مفضل للمشاركة للعديد من الشباب والشابات، وخاصة النساء، بسبب إمكانية الوصول إليها وعدم الكشف عن هويتها. قالت إحدى المشاركات من عمان: **«أفضل كتابة المقالات والانضمام إلى المناقشات عبر الإنترنت لأنها أكثر أمانا ويمكنني الوصول إلى جمهور أوسع» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).** ومع ذلك، أثيرت أيضا شواغل بشأن الأمن السيبراني والجرائم الالكترونية. ذكر أحد المشاركين من إربد: **«في حين أن النشاط عبر الإنترنت يمكن الوصول إليه، إلا أن هناك دائما خطر الجرائم الإلكترونية والقرصنة، والتي يمكن أن تكون خطيرة للغاية» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).** تشير هذه المخاوف بشأن السلامة والخصوصية على الإنترنت إلى أنه في حين توفر المنصات الإلكترونية مساحات قيمة للنشاط، فإنها تشكل أيضا مخاطر يجب اخذها بعين الاعتبار.

وأبرز المشاركون أن مشاركتهم في أنشطة حقوق الإنسان كثيرا ما تتأثر بظروفهم **الشخصية** والأثر المتصور لأعمالهم. وقالت إحدى المشاركات من عمان: **«أحاول الانضمام إلى الأنشطة مرة واحدة على الأقل في الشهر، لكن ذلك يعتمد حقا على جدول أعمالي ومدى تأثيري على النشاط» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى).** وقد ردد هذا الشعور مشارك آخر من الشوبك قال: **«أشارك كلما استطعت، ولكن من الصعب أن أكون متسقا بسبب التزامات العمل والأسرة» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، ذكر).**

تدعم البيانات النوعية **الاختلافات الإقليمية** التي لوحظت في التحليل الكمي. أعرب المشاركون من المنطقة الوسطى عن مستويات مشاركة أعلى، مشيرين إلى تحسين الوصول إلى المعلومات والمزيد من فرص المشاركة. ذكر أحد المشاركين من المنطقة الوسطى: **«لدينا المزيد من ورش العمل والندوات هنا، لذلك من الأسهل الاستمرار في المشاركة» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكور)**. في المقابل، قال أحد المشاركين من الشمال: **«لا توجد العديد من الفعاليات أو المنظمات هنا، لذلك نادرا ما تتاح لي الفرصة للمشاركة» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر)**.

وارتبطت مستويات التعليم **العالي** بزيادة المشاركة، لأن المشاركين الحاصلين على تحصيل علمي اعلى غالبا ما تكون لديهم معرفة أكبر بقضايا حقوق الإنسان والفرص المتاحة. وقالت طالبة جامعية من عمان: **«كوني في الجامعة، أسمع عن الكثير من الفعاليات وتتم دعوتي إلى ورش العمل، مما يجعلني منخرطة» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى)**. من ناحية أخرى، ذكر أحد المشاركين الحاصلين على تعليم ثانوي، **«لا أعرف الكثير عما يحدث، لذلك لا أشارك كثيرا» (المجموعة النقاشية المركزة 6، الشوبك، ذكر)**.

وكان الاستقرار المالي أيضا عاملا في تواتر المشاركة. وشعر المشاركون ذوو مستويات الدخل الأعلى بأنهم أكثر قدرة على تخصيص الوقت والموارد لأنشطة حقوق الإنسان. وقالت إحدى المشاركات من عمان: **«إن الحصول على وظيفة مستقرة يسمح لي بأخذ إجازة لهذه الأنشطة» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، إناث)**. وعلى العكس من ذلك، أعرب ذوو الدخل المنخفض عن تحديات في تحقيق التوازن بين المشاركة ومسؤولياتهم المالية. ذكرت إحدى المشاركات من الشوبك: **«لا يمكنني تحمل تفويت العمل لهذه الأنشطة، حتى لو كنت أرغب في المشاركة « (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى)**.

قدم المشاركون في مناقشات مجموعات التركيز رؤى أعمق حول **أسباب عدم المشاركة** في أنشطة حقوق الإنسان، مع التركيز على العوائق الشخصية والمجتمعية. ذكرت إحدى المشاركات من إربد: **«أريد أن أشارك، لكنني أخشى المضايقات والتهديدات، خاصة عبر الإنترنت وفي الأماكن العامة» (المجموعة النقاشية المركزة 3، إربد، أنثى)**. وهذا يعكس قلقا مشتركا بين النساء، ويسلط الضوء على التأثير الكبير للمخاوف المتعلقة بالسلامة على استعدادهن للمشاركة.

كما أن الرفض الأسري والاجتماعي يشكل رادعا كبيرا، لا سيما بالنسبة للنساء. قالت إحدى المشاركات من الشوبك: **«عائلتي لا توافق على مشاركتي في الاحتجاجات أو أي أنشطة عامة. إنهم قلقون على سلامتي وسمعتي» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى)**. وهذا يؤكد دور الأعراف المجتمعية والتوقعات الأسرية في الحد من مشاركة المرأة.

وأعرب العديد من المشاركين عن شكوكهم بشأن فعالية أنشطة حقوق الإنسان، الأمر الذي يمنعهم من المشاركة. قال أحد المشاركين الذكور من عمان: **«في بعض الأحيان أشعر أن هذه الأنشطة لا تؤدي إلى تغيير حقيقي، لذلك لا أرى فائدة من المشاركة» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر)**. وكان هذا التشكك أكثر وضوحا بين النساء، مما يشير إلى الحاجة إلى بذل جهود دعوة أكثر شفافية وتأثيرا لبناء الثقة.

وكان عدم وجود وقت كاف عائقا آخر كثيرا ما يذكر. وأشار المشاركون إلى أن الموازنة بين المسؤوليات الشخصية والنشاط أمر صعب. وقالت إحدى المشاركات من الشوبك: **«يجب أن أعتني بعائلتي وعملي، لذلك ليس لدي الكثير من الوقت للنشاط» (المجموعة النقاشية المركزة 5، الشوبك، أنثى)**. وهذا يسلط الضوء على أهمية خلق فرص للمشاركة تراعي الالتزامات الشخصية والعائلية.

وأخيرا، يشكل نقص الوعي بفرص المشاركة عقبة كبيرة، لا سيما في المناطق النائية. أحد المشاركين من إربد قائلا: **«لا أعرف من أين أبدأ أو ما هي المنظمات الموجودة هناك. هناك نقص في المعلومات» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر)**. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى استراتيجيات اتصال وتوعية أفضل لإعلام المزيد من الشباب والشابات وإشراكهم في أنشطة حقوق الإنسان.

وقدم المشاركون في مجموعات التركيز نظرة ثاقبة لأسباب عدم المشاركة، مع التركيز على **التفاوتات الإقليمية**. وأشار مشارك من عمان إلى أنه **«في المنطقة الوسطى، الاحتجاجات شائعة، لكن الخوف من المضايقات والتهديدات حقيقي للغاية. إنه يجعل الناس يفكرون مرتين قبل المشاركة» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، أنثى)**.

في منطقة الشمال، قد يعكس غياب الخوف من المضايقات ديناميكيات اجتماعية مختلفة أو فرصا أقل للاحتجاجات واسعة النطاق. قال أحد المشاركين من إربد: **«لا نرى الكثير من الاحتجاجات هنا، لذا فإن التحرش ليس مصدر قلق كبير، لكننا ما زلنا قلقين بشأن التهديدات» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر)**. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن التهديد بالمضايقة منخفض، فإن أشكال التهديد الأخرى لا تزال تؤثر على المشاركة.

كان الرفض العائلي والاجتماعي مهما بشكل خاص في المنطقة الوسطى، كما قال أحد المشاركين: **«عائلتي لا تدعم مشاركتي في النشاط. إنهم يعتقدون أن الأمر محفوف بالمخاطر، وهم قلقون بشأن سمعتنا» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، ذكر)**. وهذا يتناقض مع الجنوب والشمال، على الأرجح لأن عمان تستضيف كيانات رئيسية حساسة أمنيا، مثل السفارة الإسرائيلية ورئاسة الوزراء ومختلف الوزارات الحكومية، مما يؤدي إلى مخاوف أمنية متزايدة تراها العائلات. بالإضافة إلى ذلك، في المحافظات، حيث المجتمعات أكثر تماسكا والجميع يعرف بعضهم البعض، هناك تماسك اجتماعي أقوى، في حين أن التنوع الأكبر في عمان يمكن أن ينظر إليه على أنه أكثر خطورة من قبل العائلات لمثل هذه الأنشطة.

وكانت الشكوك حول فعالية أنشطة حقوق الإنسان سائدة بشكل خاص في المنطقة الوسطى. ذكرت إحدى المشاركات: **«يشعر الكثير من الناس هنا أن هذه الأنشطة لا تؤدي إلى أي تغيير حقيقي، لذلك لا يرون فائدة في المشاركة» (المجموعة النقاشية المركزة 1، عمان، انثى).** وقد يعزى هذا التشكك إلى التجارب السابقة التي فشلت فيها جهود الدعوة في تحقيق نتائج ملموسة.

وكانت القيود الزمنية عائقا شائعا في المنطقة الوسطى، حيث أشار المشاركون إلى جداول العمل الصعبة والمسؤوليات الشخصية. واشارت إحدى المشاركات إلى أن **«العيش في العاصمة يعني تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، مما يترك القليل من الوقت للنشاط» (المجموعة النقاشية المركزة 2، عمان، نساء).** وهذا يعكس نمط الحياة سريع الخطى والنشاط الاقتصادي العالي في عمان.

وأخيرا، فإن نقص الوعي بفرص المشاركة مسألة رئيسية في المنطقتين الشمالية والوسطى. أحد المشاركين من إربد قائلا: **«غالبا ما لا أسمع عن الأحداث أو طرق المشاركة إلا بعد فوات الأوان. يجب أن يكون هناك تواصل أفضل» (المجموعة النقاشية المركزة 4، إربد، ذكر).** وهذا يؤكد الحاجة إلى تحسين التوعية ونشر المعلومات لإشراك المزيد من الشباب والشابات في هذه المجالات.

تعزز الرؤى النوعية النتائج الكمية، وتقدم فهما أفضل للعوامل الإقليمية التي تؤثر على مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان في الأردن. وهي تؤكد على أنماط إقليمية متميزة: تبرز المنطقة الوسطى بمخاوف أعلى بكثير بشأن الخوف من التحرش (71.4٪) والشكوك حول فعالية النشاط (87.5٪)، والتي من المحتمل أن تتأثر بالمظاهرات المتكررة وعدم فعالية جهود المناصرة. في المقابل، يظهر الشمال الحد الأدنى من المخاوف بشأن التحرش والشكوك بشأن الفعالية، ولكنه يواجه حواجز كبيرة بسبب رفض العائلة أو الأصدقاء (80.0٪). وفي الوقت نفسه، يظهر الجنوب مستويات أقل من الخوف فيما يتعلق بالمضايقات والتهديدات، مع التركيز على تحسين الوعي بفرص المشاركة (11.2٪) كتحد رئيسي. تؤكد هذه الأفكار على ضرورة التوعية والدعم المستهدفين المصممان لمعالجة التفاوتات الإقليمية في تصورات السلامة والأعراف المجتمعية ومستويات الوعي، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز مشاركة الشباب والشابات الشاملة والفعالة في مبادرات حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأردن.

5-3 ملخص لما سبق

قدمت هذه الجزئية من الدراسة نظرة عامة على مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأردن، مع دمج رؤى من البيانات الكمية والنوعية. ومن النتائج المهمة انخفاض معدلات العضوية بين الشباب والشابات في الأردن في منظمات حقوق الإنسان، مما يشير إلى حاجة هذه المنظمات إلى تعزيز جاذبيتها وأهميتها للشباب

تكشف الفوارق بين الجنسين في المشاركة عن أنماط متميزة: في حين تظهر النساء مشاركة أعلى في النشاط عبر الإنترنت، فإنهن يواجهن حواجز أكبر أمام المشاركة الجسدية بسبب مخاوف السلامة والأعراف المجتمعية. في المقابل، يشارك الرجال بنشاط أكبر في الأنشطة الجمعية مثل ورش العمل والاحتجاجات، وإن كانوا يواجهون تحديات مثل الرفض العائلي. تتطلب معالجة هذه التفاوتات استراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين وتستوعب التفضيلات والقيود المتنوعة التي يواجهها الناشطون الشباب والشابات.

تلعب الاختلافات الإقليمية دورا محوريا في تشكيل ديناميكيات مشاركة الشباب والشابات. تظهر المنطقة الوسطى، التي تتمحور حول عمان، مستويات مشاركة أعلى، ولكنها زادت أيضا من المخاوف بشأن المضايقات والشكوك فيما يتعلق بفعالية النشاط. وعلى النقيض من ذلك، تطرح منطقتا الشمال والجنوب تحديات فريدة تتعلق بالوعي والقبول المجتمعي لنشاط حقوق الإنسان. تعد النهج المصممة خصيصا والتي تراعي السياقات الإقليمية ضرورية لتعزيز المشاركة الشاملة ومعالجة الحواجز المحلية المحددة.

وتشمل الحواجز التي تحول دون مشاركة الشباب والشابات الخوف من المضايقات، والشكوك حول تأثير الأنشطة، والرفض الأسري، وضيق الوقت، ونقص الوعي بالفرص المتاحة. وتختلف هذه الحواجز من حيث الأهمية بين الجنسين والمناطق، مما يؤكد ضرورة التدخلات المستهدفة. يجب أن تهدف الاستراتيجيات إلى التخفيف من المخاوف المتعلقة بالسلامة، وتعزيز المبادرات التعليمية، وتحسين إمكانية الوصول لتمكين المزيد من الشباب والشابات من المشاركة بنشاط في قضايا حقوق الإنسان.

ويبرز تأثير التعليم ومستويات الدخل على المشاركة دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ويرتبط ارتفاع مستويات التعليم والاستقرار المالي ارتباطا إيجابيا بزيادة معدلات المشاركة بين الشباب والشابات. ويشير هذا الارتباط إلى أن تحسين فرص الحصول على التعليم والظروف الاقتصادية يمكن أن ييسر زيادة مشاركة الشباب والشابات.

تبرز المنصات عبر الإنترنت كسبل حاسمة لمشاركة الشباب والشابات نظرا لإمكانية الوصول إليها وسلامتها المتصورة مقارنة بالمشاركة الجسدية. ومع ذلك، تؤكد المخاوف بشأن الأمن السيبراني الحاجة إلى ضمانات قوية لحماية النشطاء المشاركين في المناصرة عبر الإنترنت. يعد تحقيق التوازن بين فوائد المنصات عبر الإنترنت واستراتيجيات التخفيف من المخاطر أمرا ضروريا لخلق بيئة آمنة مواتية لنشاط الشباب والشابات المستدام.

في الختام، يتطلب تعزيز مشاركة الشباب والشابات الهادفة في أنشطة حقوق الإنسان في الأردن استراتيجيات شاملة تعالج الفوارق بين الجنسين، والديناميات الإقليمية، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، والمشهد المتطور للنشاط الرقمي. من خلال تكييف النهج لتلبية الاحتياجات والتحديات المتنوعة، يمكن لأصحاب المصلحة تمكين الجيل القادم من الناشطين ودعاة التغيير الاجتماعي بشكل فعال.

6. الاستنتاجات

6. الاستنتاجات

ما رأي الشباب والشابات في الأردن في حقوق الإنسان؟ ما هي حقوق الإنسان التي تهمهم؟ ماذا يعرفون عن مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان؟ وإلى أي مدى ينخرطون هم أنفسهم في نشاط حقوق الإنسان؟

هذه بعض الأسئلة التي استكشفناها في هذه الدراسة. استنادا إلى البيانات الكمية والنوعية، استكشفت هذه الدراسة تصورات الشباب والشابات ومواقفهم ووعيهم ومشاركتهم في مجال حقوق الإنسان. تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول، يحلل كل منها جوانب مختلفة من العلاقة بين الشباب والشابات وحقوق الإنسان: الفصل الثاني يدرس مواقف الشابات و الشباب والشابات في الأردن تجاه حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على قضايا مثل حرية التعبير والمساواة بين الجنسين والاعتقال الإداري والتعذيب. يستكشف الفصل الثالث تصورات الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان، ويسأل المشاركين عن مدى اعتقادهم بأن حقوق الإنسان المختارة محمية في الأردن. ويقيم الفصل الرابع وعي الشباب والشابات بمختلف مؤسسات حقوق الإنسان وثقتهم بها. وأخيرا، ينظر الفصل الخامس في مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان.

6-1 مواقف الشباب والشابات تجاه حقوق الإنسان

تكشف نتائج دراستنا عن مشهد معقد ومتباين للمواقف تجاه حقوق الإنسان بين الشباب والشابات في الأردن. بوجه عام، يعكس الشباب والشابات في الأردن مواقف إيجابية تجاه حقوق الإنسان، مع دعم كبير للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. على سبيل المثال، أبدت 86.2٪ من الشابات وحوالي 74٪ من الشباب والشابات تأييدهم لأهمية المساواة بين الجنسين. عند النظر إلى مستويات التعليم، نجد أن 83.4٪ من الشباب والشابات الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل و79.4٪ من الحاصلين على دبلوم أو تعليم عالٍ يبرزون دعمهم لأهمية المساواة بين الجنسين، مما يشير إلى تأييد واسع للمساواة عبر مستويات التعليم المختلفة.

تكشف نتائج الدراسة عن تباين ملحوظ إقليمياً في مواقف الشباب والشابات تجاه حقوق الإنسان، مع تأكيد دعم واسع للمساواة بين الجنسين وحرية التعبير. إقليمياً، يسجل دعم المساواة بين الجنسين أعلى مستوياته في المنطقة الشمالية، حيث يقدّر حوالي 89٪ من الشباب والشابات أهمية هذه المساواة، مما يعكس تبايناً إقليمياً في المواقف.

علاوة على ذلك، يولي جزء كبير من الشباب والشابات قيمة كبيرة لحرية التعبير، حيث يصفها 80.5٪ من النساء و72.8٪ من الرجال بأنها مهمة أو مهمة جداً. تتجلى هذه القيمة بوضوح في المنطقة الشمالية التي تعتبر حرية التعبير ذات أهمية قصوى، حيث تبلغ نسبة التقدير 87.4٪. كما يتأثر تقدير حرية التعبير بمستوى التعليم، إذ يعبّر 78.9٪ من الأفراد الحاصلين على تعليم عالٍ عن تقديرهم لهذا الحق، مقارنة بـ 70.9٪ من الأفراد الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل. ومن المثير للاهتمام، أن مستويات الدخل لا تؤثر بشكل كبير على الأهمية المتصورة لحرية التعبير، مما يشير إلى أن القيمة الموضوعة على هذا الحق تتسم بالثبات عبر مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، تسلط الدراسة الضوء أيضا على المجالات التي تكون فيها الآراء أكثر انقساما أو حيث يكون دعم حقوق الإنسان أقل قوة تكشف نتائج الدراسة عن تباين في المواقف تجاه حرية الإعلام والرقابة، مما يعكس نظرة مزدوجة بين الشباب والشابات الأردنيين. بينما يدعم العديد من الشباب والشابات حرية الإعلام غير المقيدة، يظهر أيضاً تأييد ملحوظ للرقابة الحكومية بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي. هذا التناقض يعكس توازناً بين تقدير الحرية والحاجة إلى التنظيم.

يبرز هذا التناقض بشكل خاص في المناطق الوسطى والجنوبية، حيث يكون الدعم لتدخل الحكومة في المحتوى الإعلامي أعلى مقارنة بالمناطق الأخرى. كما يلعب مستوى التعليم دوراً مهماً في تشكيل هذه المواقف؛ إذ يدعم 74٪ من الأفراد الحاصلين على شهادة ثانوية أو أقل الرقابة الحكومية، مقارنة بـ 66.7٪ من الحاصلين على دبلوم أو أعلى. هذا يشير إلى أن التعليم العالي يرتبط بموقف أكثر انتقاداً بشأن الرقابة الحكومية، مما يعكس تأثيراً تعليمياً على كيفية تقييم الأفراد للحرية الإعلامية مقابل الحاجة إلى الرقابة. وبالمثل، فإن مسألة الاحتجاز الإداري واستخدام التعذيب تكشف عن عدم وجود توافق في الآراء يثير القلق. في حين أن 42.7٪ من الشابات يعارضن التعذيب، فإن 39٪ من الرجال و30.5٪ من النساء يؤيدون استخدامه في ظل ظروف معينة. هذا الانقسام أكثر وضوحا في المنطقة الجنوبية، حيث يكون دعم التعذيب أعلى، على النقيض من المعارضة الأقوى في المنطقة الوسطى. تؤثر مستويات التعليم أيضا على هذه الآراء، حيث إن أولئك الذين حصلوا على تعليم عال هم أكثر عرضة لمعارضة التعذيب، بينما يظهر الأفراد ذوو الدخل المرتفع دعما أكبر لاستخدام الحكومة للتعذيب مقارنة بالأفراد ذوي الدخل المنخفض. وتشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من التحقيق في سبب استمرار هذه الآراء بين الشباب والشابات.

هناك فجوة كبيرة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتشير البيانات إلى ضرورة المزيد من التعليم لتعزيز فهم أفضل لحقوق الإنسان بين الشباب والشابات في الأردن، لا سيما فيما يتعلق بأهمية الإشراف القضائي وحظر التعذيب. وعلاوة على ذلك، تسلط النتائج الضوء على الحاجة إلى مزيد من الدراسات لاستكشاف العوامل الأساسية التي تؤثر على تصورات الشباب والشابات، لا سيما في المجالات التي يبدو فيها دعم حقوق الإنسان ضعيف أو متناقض.

6-2 تصورات حماية حقوق الإنسان في الأردن:

تكشف دراستنا عن تصورات متنوعة لحماية حقوق الإنسان بين الشباب والشابات في الأردن، وتسلط الضوء على التفاؤل والمخاوف الكبيرة. بشكل عام، لدى الشباب والشابات وجهات نظر متباينة حول فعالية حماية حقوق الإنسان، متأثرين بالعوامل الديموغرافية مثل الجنس والمنطقة الجغرافية والتعليم والوضع الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن الفوارق بين الجنسين واضحة، حيث يرى 47٪ من الرجال أن حماية حقوق الإنسان عالية أو عالية جدا، مقارنة ب 34.9٪ من النساء. وهذا يشير إلى أن الرجال عموما لديهم نظرة أكثر تفاؤلا، في حين أن النساء أكثر انتقادا، وغالبا ما يشعرن بأنهن أكثر عرضة لانتهاكات الحقوق ويفتقرن إلى إمكانية الوصول إلى العدالة.

وتوضح الاختلافات الإقليمية هذه الفوارق. فعلى سبيل المثال، ينظر 55.7 % من الرجال في المناطق الجنوبية إلى حماية حقوق الإنسان نظرة إيجابية، في حين أن 31.8 % فقط من الرجال في الشمال يشاركونهم هذا الشعور. وتتبع تصورات المرأة نمطا مماثلا، حيث يوجد أعلى دعم لتصورات حماية حقوق الإنسان في الشمال (43.1 %) وأدنى مستوى في الجنوب (31.8 %). تشير هذه النتائج إلى أن التفاوتات الإقليمية تشكل بشكل كبير كيفية النظر إلى حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأردن.

يلعب التعليم أيضا دورا حاسما. يميل الأفراد المتعلمون تعليما عاليا إلى أن يكون لديهم نظرة أكثر تفاؤلا قليلا بشأن حماية حقوق الإنسان، في حين أن أولئك الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل يظهرون شكوكا أكبر. يؤثر مستوى الدخل على التصورات أيضا. ويعبر الأفراد ذوو الدخل المرتفع عن ثقة أكبر في الحماية العالية أو العالية جدا لحقوق الإنسان مقارنة بنظرائهم ذوي الدخل المنخفض، مما يشير إلى أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يؤثر على الثقة في إطار حقوق الإنسان في البلد.

وتكشف البيانات كذلك أن الأعراف الاجتماعية والتأثيرات الأسرية والقوى المحافظة ينظر إليها على أنها حواجز كبيرة أمام حماية حقوق الإنسان، لا سيما بين النساء والأفراد ذوي التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، تعزو نسبة 62.3 % من الإناث الافتقار إلى حماية حقوق الإنسان إلى الأعراف والتقاليد الاجتماعية، مقارنة بنسبة 37.7 % من الذكور.

6-3 المعرفة والثقة في مؤسسات حقوق الإنسان

الشباب والشابات في الأردن لديهم وعي محدود جدا بمؤسسات حقوق الإنسان الرئيسية، على الصعيدين الوطني والدولي. 66.7٪ من المستجيبين في استطلاعنا لم يكن لديهم معرفة بالمركز الوطني لحقوق الإنسان، و51.2٪ لم يكونوا على دراية بهيئة مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن 36.4٪ من المشاركين على علم بالهيئة المستقلة للانتخابات، والتي، على الرغم من كونها الأكثر شهرة بين الكيانات المدرجة، لا تزال تظهر فجوة كبيرة في المعرفة.

ومع ذلك، هناك مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالثقة. ومن بين المطلعين على هذه المؤسسات، هناك مستويات ملحوظة من الثقة: فقد أعرب حوالي 34.6٪ من المستطلعين عن ثقة عالية أو عالية جدا بالمركز الوطني لحقوق الإنسان، في حين أعرب 27.3٪ عن شعورهم بمثل هذه الثقة بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، و29.5٪ عن ثقتهم بالهيئة المستقلة للانتخاب. وهذا يشير إلى أنه عندما يتم إطلاع الشباب والشابات على هذه المنظمات، فإنهم يميلون إلى الثقة في جهودها وتأثيرها.

ومن المثير للاهتمام أن منظمات المجتمع المدني الأردنية تتمتع بمستوى أعلى نسبيا من الثقة بين أولئك المطلعين عليها. من بين المستجيبين الذين كانوا على دراية بهذه المنظمات، أعرب 41.1٪ عن ثقة عالية أو عالية جدا، وعبر 48.5٪ عن ثقة معتدلة. ويشير مستوى الثقة الأعلى هذا إلى أن الشباب والشابات ينظرون إلى منظمات المجتمع المدني على أنها أكثر انخراطا واستجابة للاحتياجات الوطنية مقارنة بالمؤسسات الوطنية، التي قد ينظر إليها على أنها أكثر بيروقراطية أو أقل شفافية.

وبالمثل، فإن الوعي بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان منخفض، حيث إن 76.5٪ من المستجيبين ليسوا على دراية بمنظمة العفو الدولية و54.7٪ غير مدركين لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وتدعم البيانات النوعية هذه النتائج، وتكشف أن العديد من الشباب والشابات لديهم فهم أفضل للمنظمات الوطنية من المنظمات الدولية، ومع ذلك لا يزالون يمتلكون معرفة محدودة بأدوارها ووظائفها.

ويشعر الشباب والشابات بخيبة أمل إزاء النظام الدولي لحقوق الإنسان. في مناقشات مجموعات التركيز الخاصة بنا، أعرب العديد من الشباب والشابات في الأردن عن شعور عميق بخيبة الأمل وعدم الثقة في منظمات حقوق الإنسان، بسبب فشلهم المتصور في دعم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية في سياق الأحداث في غزة والأراضي الفلسطينية. وهم يعتقدون أن استجابة المجتمع الدولي لحقوق الإنسان لهذه الأحداث كانت غير كافية وغير متسقة ومنحازة. وهم يشعرون أنه في حين أن الهيئات الدولية قد تدافع عن حقوق الإنسان العالمية، فإن أفعالها لا تتماشى دائما مع مبادئها، وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الشعب الفلسطيني. وكما أشار أحد المشاركين:

«أظهرت الحرب في غزة نفاق منظمات حقوق الإنسان. إنهم يتحدثون كثيرا لكنهم لا يفعلون الكثير»

6-4 مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان:

تكشف دراستنا أن الشباب والشابات في الأردن لا يشاركون بشكل عام في أنشطة حقوق الإنسان، مع انخفاض مستويات المشاركة في مختلف أنواع الأنشطة. عبر الموضوعات المختلفة، قمنا بتحليل بيانات المسح المصنفة حسب الجنس والمستوى التعليمي والوضع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية، وتحديد الأنماط والاتجاهات المهمة التي تسلط الضوء على تعقيدات مشاركة الشباب والشابات.

وبشكل عام، تبدو الشابات أكثر دعما لحقوق الإنسان وأكثر قلقا بشأن الافتقار إلى الحماية مقارنة بالشبان. تظهر النساء مستويات أعلى من المشاركة في النشاط عبر الإنترنت، مثل كتابة المقالات على المواقع الإلكترونية والمشاركة في المناقشات عبر الإنترنت، مما يعكس تفضيلا لأشكال أكثر أمانا وسهولة من المشاركة بسبب الأعراف المجتمعية والمخاوف المتعلقة بالسلامة. وعلى العكس من ذلك، فإن الرجال أكثر نشاطا في الأنشطة الجماعية، بما في ذلك ورش العمل والاحتجاجات، حيث يمكنهم المشاركة بشكل أكثر انفتاحا على الرغم من مواجهة الضغوط الاجتماعية، مثل الرفض العائلي.

تلعب الاختلافات الإقليمية أيضا دورا مهما في تشكيل مشاركة الشباب والشابات في أنشطة حقوق الإنسان. يظهر الشباب والشابات في المنطقة الوسطى، وخاصة في عمان، مستويات أعلى من المشاركة، لكنهم يعبرون أيضا عن مخاوف أكبر بشأن المضايقات والشكوك حول فعالية نشاطهم. وهذا يتناقض مع الشباب والشابات في منطقتي الشمال والجنوب، حيث تشمل التحديات انخفاض مستويات الوعي والقبول المجتمعي لمناصرة حقوق الإنسان. وتشير هذه التفاوتات الإقليمية إلى أن استراتيجيات المشاركة تحتاج إلى أن تكون مصممة وفقا للسياقات المحلية، ومعالجة حواجز محددة وتعزيز المزيد من الإدماج.

وترتبط مستويات التعليم العالي بزيادة المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان، مما يبرز دور التحصيل العلمي في تعزيز مهارات التوعية والدعوة. وبالمثل، يسمح الاستقرار المالي بمشاركة أكثر اتساقا، حيث يشارك المنتمون إلى شرائح الدخل الأعلى بشكل أكثر تواترا في قضايا حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشباب والشابات ذوي التحصيل التعليمي المنخفض أو الذين يواجهون صعوبات مالية هم أقل عرضة للانخراط.

6-5 أهم الاستنتاجات

إن فهم مواقف الشباب والشابات وتصوراتهم ومشاركتهم في الأردن فيما يتعلق بحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لعدة أسباب. ويمثل الشباب والشابات، بوصفهم مجموعة ديمغرافية هامة، جزءا كبيرا من السكان، وتوفر وجهات نظرهم رؤى قيمة حول المشهد الحالي والمستقبلي لحقوق الإنسان في البلاد. الشباب والشابات ليسوا فقط صناع القرار في المستقبل وعوامل التغيير المحتملة. كما أنهم مشاركون نشطون في تشكيل المعايير والقيم المجتمعية. من خلال فحص مواقفهم وسلوكياتهم، يساهم هذا البحث في بناء ثقافة أقوى لحقوق الإنسان في الأردن، وتعزيز المواطنة المستنيرة، ودعم الشباب والشابات كمدافعين عن التغيير الاجتماعي.

يكشف بحثنا عن اختلافات واضحة بين الجنسين في مواقف الشباب والشابات تجاه حقوق الإنسان، وتصوراتهم لحماية حقوق الإنسان، وأنواع مشاركتهم. تظهر الشابات في الأردن عموما دعما أكبر لحقوق الإنسان وقلقا أكبر بشأن نقص الحماية مقارنة بالشباب. قد يكون هذا بسبب تجاربهن مع عدم المساواة بين الجنسين والقيود المجتمعية، التي تشكل نهجهن في المشاركة في مجال حقوق الإنسان. من المرجح أن تشارك النساء في النشاط عبر الإنترنت بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة والأعراف المجتمعية التي تحد من المشاركة الجسدية، في حين أن الرجال أكثر انخراطا في الاحتجاجات العامة وورش العمل. وتبرز هذه الاختلافات أهمية مراعاة المنظورات الجنسانية عند التخطيط لأنشطة وسياسات حقوق الإنسان في المستقبل، بما يكفل إشراك الشباب والشابات على نحو فعال وتمكينهم من المساهمة في مبادرات حقوق الإنسان.

وتكشف الدراسة أيضا عن اختلافات إقليمية كبيرة في كيفية إدراك الشباب والشابات لحماية حقوق الإنسان ومشاركتهم في أنشطة حقوق الإنسان. يظهر الشباب والشابات في المناطق الوسطى، لا سيما في عمان، مستويات أعلى من المشاركة، لكنهم يواجهون أيضا شكوكا أكبر حول فعالية النشاط والمخاوف بشأن التحرش. وعلى النقيض من ذلك، يواجه الشباب والشابات في منطقتي الشمال والجنوب تحديات واضحة، بما في ذلك انخفاض مستويات الوعي والقبول المجتمعي لنشاط حقوق الإنسان. وتشير هذه التفاوتات الإقليمية إلى أن السياقات المحلية تؤثر بشكل كبير على مشاركة الشباب والشابات وتصوراتهم، التي تشكلها عوامل مثل الوصول إلى المعلومات، والأعراف المجتمعية، وتوافر فرص المشاركة.

ويحدد هذا البحث المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى بناء القدرات وزيادة الوعي بين الشباب والشابات، وذلك مثلا من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس والجامعات. من خلال تسليط الضوء على الفجوات في الوعي والتحديات التي يواجهها الشباب والشابات في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، تقدم الدراسة مدخلات قيمة لمؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان حول مكان وكيفية تعزيز ظهورها وتأثيرها. علاوة على ذلك، يمكن للنتائج أن توجه السياسيين وصانعي السياسات في معالجة مخاوف الشباب والشابات وتطوير تدخلات مستهدفة تعزز مجتمعا أكثر شمولا وإنصافا.

وللمضي قدما، تضع هذه الدراسة الأساس لتطوير برامج موجهة للتثقيف والمناصرة في مجال حقوق الإنسان تلبي الاحتياجات والتحديات المتنوعة للشباب الأردني. ويشدد على أهمية خلق مساحات آمنة وشاملة للشباب للمشاركة في أنشطة حقوق الإنسان، سواء عبر الإنترنت أو شخصيا. يجب أن تستكشف البحوث المستقبلية فعالية الإصلاحات التشريعية الأخيرة، والبرامج التعليمية المتاحة حول حقوق الإنسان، وكيفية استهداف المؤسسات الوطنية للشباب، والتأثير طويل الأجل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية على مشاركة الشباب والشابات، والدور المتطور للنشاط غير الانترنت في تشكيل خطاب حقوق الإنسان. ومن خلال فهم هذه الديناميات، يمكن لأصحاب المصلحة تطوير استراتيجيات تعزز وجود شباب أكثر نشاطا واستنارة في الأردن، مما يساهم في نهاية المطاف في النهوض بحقوق الإنسان في الأردن.

الملاحق

الملحق أ - قائمة المصادر

- الباروميتر العربي (2022). التقرير القطري للأردن 2022-2021.
- أيمن هلسا (2020)، قانون منع الجرائم بين مقتضيات الرقابة الإدارية ومراعاة الحقوق والحريات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المركز العلمي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - أكاديمية البورك، 25 (4).
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (2017). الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري السادس للأردن، 6/CO/JOR/C/CEDAW.
- هيومن رايتس ووتش (2022)، التقرير العالمي، الأردن
- هيومن رايتس ووتش، الأردن: الحكومة تسحق الفضاء المدني، 18 سبتمبر/أيلول 2022.
- راجتلي، ر.، نجار، د.، وبارواه، ب. (2021). «التشدق بالنصب» للمساواة بين الجنسين: التنفيذ الأجوف لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأردن. مجلة المجتمع المدني، (5)، تشرين الثاني/نوفمبر. تم الاسترجاع من edu.academia.
- الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (JOSA) (2024). ويسرت التكنولوجيا رسم الخرائط التشريعية للعنف القائم على نوع الجنس.
- مؤسسة إنقاذ الطفل الأردن، SOS الأردن ومركز المعلومات والبحوث مؤسسة الحسين (2023)، تقديم إلى مجلس حقوق الإنسان للاستعراض الدوري الشامل للأردن (الدورة الرابعة، كانون الثاني – شباط 2024) – الدورة 45.
- النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، ورقة موقف بشأن قانون الجرائم الإلكترونية صادرة عن نشطاء النهضة، 8 أغسطس 2023.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2021). التقرير السنوي.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2022)، التقرير السنوي.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022)، فهم الذكورة: المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين – الأردن.
- اليونسكو (2024)، تصنيف الحق في المعلومات (RTI).
- وزارة الخارجية الأمريكية: الأردن (2022). التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان: الأردن.
- وزارة الخارجية الأمريكية (2023). التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان: الأردن.

الملحق ب - أدوات جمع البيانات

الأدوات الكمية

العنوان: «استطلاع: وجهات نظر الشباب والشابات ومعارفهم وتصوراتهم حول قضايا حقوق الإنسان في الأردن»

مقدمة:

أنا [الاسم] من مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك حسين. نتعاون حاليا مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان لإجراء مسح حول «وجهات نظر الشباب والشابات ومعرفتهم وتصوراتهم حول قضايا حقوق الإنسان في الأردن». يركز هذا الاستبيان على قضايا محددة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، والمشاركة السياسية، والوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب.

سيمكننا هذا الاستطلاع من الحصول على رؤى مفصلة حول حالة حقوق الإنسان في الأردن من منظور الشباب والشابات، من خلال استكشاف مواقفهم وتصوراتهم ومعرفتهم ووعيهم بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، سيسلط الاستطلاع الضوء على مستويات مشاركتهم الفعلية والأنشطة المفضلة لديهم ذات الصلة بهذه القضايا، مما يوفر قاعدة بيانات هامة لتوجيه السياسات والمبادرات المستقبلية في هذا المجال.

يرجى تخصيص حوالي 15 دقيقة لإكمال هذا الاستبيان. يمكنكم الانسحاب من الاستبيان في أي وقت دون أي التزام.

نود التأكيد على أن جميع المعلومات التي تقدمونها ستبقى سرية ومجهولة المصدر. نحن ملتزمون بأعلى معايير الأمان لحماية بياناتكم وضمان خصوصيتكم وفقًا للمعايير الدولية. هل أنت على استعداد للمشاركة في هذه الدراسة؟

جواب:

نعم

لا (إنهاء المقابلة)

المعلومات الشخصية		
	عمر	السؤال (س1)
أقل من 18 سنة (نهاية المقابلة)		
18 سنة		
19 سنة		
20 سنة		
21 سنة		
22 سنة		
23 سنة		
24 سنة		
25 سنة فما فوق (نهاية المقابلة)		

استجابة	الجنس	السؤال (س2)
1. ذكر		
2. أنثى		
3. رفض الإجابة		

استجابة	الجنسية	السؤال (س3)
1. مواطن أردني (انتقل إلى Q5)		
2. غير أردني		
3. رفض الإجابة		

استجابة	إذا كنت غير أردني، ما هو وضعك في الدولة؟ (لا تقرأ الخيارات)	السؤال (س4)
1. اللاجئ الفلسطيني		
2. لاجئ سوري		
3. لاجئ من جنسية أخرى		
4. زوج أردني		
5. أبناء الأردنيات		
6. عامل أجنبي		
7. مقيم أجنبي		
8. دون جنسية		
9. أخرى، حدد: _____		
10. رفض الإجابة		

السؤال (Q5) مكان الإقامة الحالي - المحافظة: (اختر ما ينطبق لا تقرأ الخيارات)		
استجابة		
1. عمان		
2. الزرقاء		
3. اربد		
4. المفرق		
5. عجلون		
6. جرش		
7. الملح		
8. مادبا		
9. الكرك		
10. معان		
11. العقبة		
12. الطفيلة		
رفض الإجابة		

مواقف المجيبين تجاه قضايا حقوق الإنسان

تهدف المجموعة التالية من الأسئلة إلى تقييم وجهات نظر ومعتقدات ودوافع الشباب والشابات فيما يتعلق بمواضيع محددة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلا عن الاحتجاز التعسفي والتعذيب.

السؤال (س6) سنقدم لكم بعض البيانات المتعلقة بمواقفكم من قضايا حقوق الإنسان. يرجى الإشارة إلى أهمية العبارات التالية لك باستخدام المقياس التالي: (مهم جدا، مهم، مهم إلى حد ما، غير مهم، غير مهم على الإطلاق)		
استجابة	بيان	
__	1. العيش في بلد حيث يمكنك التعبير عن أفكارك بصراحة وانتقاد الدولة أو الحكومة	
__	2. العيش في بلد يمكن فيه لوسائل الإعلام نقل الأخبار دون رقابة	
__	3. العيش في بلد يتمتع فيه النساء والرجال بحقوق متساوية	
__	4. العيش في بلد يتم فيه احتجاز الأفراد فقط من خلال السلطة القضائية، وليس الوكالات الحكومية	

السؤال (س٧) سنقدم لكم بعض العبارات، ونود أن نعرف موافقتكم أو عدم موافقتكم عليها باستخدام المقياس التالي: (أوافق بشدة، أوافق، أوافق إلى حد ما، لا أوافق، لا أوافق بشدة، ارفض الإجابة).		
استجابة	بيان	
__	١. يجب أن يكون للحكومة الحق في منع وسائل الإعلام من نشر المواضيع التي يمكن أن تقوض الاستقرار السياسي	
__	٢. يجب أن تلتزم المرأة دائما بالعادات والتقاليد الاجتماعية	
__	٣. يمكن للحكومة استخدام درجة معينة من التعذيب إذا تمكنت من الحصول على معلومات من المشتبه بهم	
__	٤. مفهوم حقوق الإنسان لا ينسجم مع القيم والتقاليد الأردنية	
__	٥. قانون الجرائم الإلكترونية يقيد حرية التعبير	

القسم 2: تصورات المستجيبين تجاه قضايا حقوق الإنسان:

يقيس هذا القسم تصورات الشباب والشابات تجاه بعض مواضيع حقوق الإنسان وكيف ينظر إليها الشباب والشابات ويفهمونها.

السؤال (س8) برأيك، ما هو مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن؟ أجب وفقا للمقياس التالي مرتفع جدا، مرتفع، معتدل، منخفض، منخفض جدا، غير متأكد / لا أعرف، ارفض الإجابة.	
استجابة	

السؤال (س9)	إذا كانت إجابتك على السؤال السابق (Q8) (متوسطة، منخفضة، منخفضة جدا، غير متأكدة / لا أعرف)، فما هي برأيك أسباب عدم حماية حقوق الإنسان؟ يرجى تحديد كل ما ينطبق.
1	التقاليد والأعراف الاجتماعية
2	التأثيرات الأسرية والوالدية
3	وجود قوى محافظة مؤثرة
4	مخاوف أمنية
5	ضعف مصداقية الأحزاب السياسية
6	البيروقراطية
7	غياب الإرادة السياسية
8	القوانين غير الداعمة لحقوق الإنسان
9	آخر; تحديد: _____
10	رفض الإجابة

السؤال (س10) بالنسبة لكل مجموعة من المجموعات التالية، هل يمكن أن تخبرني ما إذا كان التمييز، في رأيك، واسع الانتشار جدا، أو واسع الانتشار إلى حد ما، أو نادر إلى حد ما، أو نادر جدا في الأردن؟ نعني بالتمييز عندما يعامل شخص ما بشكل غير موات مقارنة بالآخرين بناء على معايير تعسفية.						
بيان	واسع جدا	على نطاق واسع إلى حد ما	نادر إلى حد ما	نادر جدا	لا أعلم	رفض الإجابة
1. الشباب والشابات						
2. الأطفال						
3. النساء						
4. الأشخاص ذوو الإعاقة						
5. كبار السن						
6. اللاجئون						
7. العمال الأجانب						
8. الأقليات العرقية						
9. الأقليات الدينية						

القسم الثالث: معرفة المبحوثين بحقوق الإنسان والكيانات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان

يقيس هذا القسم معرفة ووعي الشباب والشابات فيما يتعلق بمواضيع محددة تتعلق بحقوق الإنسان

السؤال (س14) إذا كنتم على علم بالمؤسسات الدولية أو الوطنية لحقوق الإنسان، هل يمكنكم مشاركة بعض أسمائها؟	
جواب	
.1	
.2	
.3	
.4	
لا أعرف	
رفض الإجابة	

السؤال (س15) هل أنتم على علم بعمل المركز الوطني لحقوق الإنسان					
لا			نعم		
إذا كانت إجابتك نعم، كيف تقيم ثقتك في هذه المؤسسة					
رفض الإجابة	لا ثقة على الإطلاق	ليس الكثير من الثقة	محايد	الكثير من الثقة	قدر كبير من الثقة

السؤال (س16) هل أنتم على علم بعمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد					
لا			نعم		
إذا كانت إجابتك نعم، كيف تقيم ثقتك في هذه المؤسسة					
رفض الإجابة	لا ثقة على الإطلاق	ليس الكثير من الثقة	محايد	الكثير من الثقة	قدر كبير من الثقة

السؤال (س١٧) هل أنتم على علم بعمل الهيئة المستقلة للانتخاب					
لا			نعم		
إذا أجبت بنعم، كيف تقيم ثقتك في هذه المؤسسة					
رفض الإجابة	لا ثقة على الإطلاق	ليس الكثير من الثقة	محايد	الكثير من الثقة	قدر كبير من الثقة

السؤال (س18) سأقدم لكم بعض البيانات. يرجى الإشارة إلى ما إذا كنت تعتقد أن كل عبارة صحيحة أم خاطئة بناء على معرفتك. ستساهم ردودكم الصادقة بشكل كبير في فهمنا للوعي العام والتصورات المتعلقة بحقوق الإنسان.			
	صحيح	خطأ	رفض الإجابة
يقوم المركز الوطني لحقوق الإنسان بتقييم حالة حقوق الإنسان في الأردن لكنه لا يتلقى شكاوى فردية.			
يحق للفرد تقديم شكوى ضد الجهات الحكومية بسبب الإضرار بحقوقها إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.			
يحمي القانون سرية أولئك الذين يبلغون عن حالات العنف الأسري.			
وتتبع اللجنة المستقلة للانتخابات إداريا وزارة الداخلية.			
هناك قانون محدد لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.			

القسم الرابع: المشاركة الشخصية للمستجيبين وأنشطتهم فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان

يركز هذا القسم على المشاركة الفعلية للشباب في قضايا حقوق الإنسان، وأنواع الأنشطة التي يفضلونها، وفهم الغرض من ورائها.

السؤال (س19) هل أنت عضو في منظمة أو جمعية أو حزب سياسي؟ نعم لا	
إذا، نعم، فهو	
الاتحاد | __|	1
نقابة (جمعية مهنية) | __|	2
حزب سياسي | __|	3
ناد	4
آخر; حدد: _____ | __|	5

السؤال (س20) هل شاركت في أنشطة متعلقة بحقوق الإنسان خلال الأشهر ال 12 الماضية؟ (كتابة المقالات في الصحف، والمشاركة في النقاش عبر الإنترنت، والمشاركة في المسيرات أو المظاهرات، وتوقيع العرائض، والتدريس / التدريب، والأنشطة الخيرية، إلخ.)		
رفض الإجابة، انتقل إلى السؤال 22	لا، اذهب إلى السؤال 22	نعم
إذا كانت الإجابة بنعم، فما هو موضوع هذه الأنشطة؟ (يمكن تحديد إجابات متعددة):		
فساد		
تعليم		
الصحة		
سياسة		
حقوق المرأة،		
فقر		
احتجاز		
تعذيب		
حقوق العمال		
حرب		
غير ذلك، يرجى تحديد _____		

س 21. كم مرة تشارك في مثل هذه الأنشطة؟
مرة واحدة في الأسبوع
عدة مرات في الشهر
مرة واحدة في الشهر
نادرا

س 22. إذا لم تكن متورطا، فما هو السبب الرئيسي؟ يرجى تحديد كل ما ينطبق.
الخوف من المضايقات أو التهديدات
مخاوف بشأن رفض العائلة أو الأصدقاء
شك في إحداث فرق.
ضيق الوقت
غير مدرك لفرص المشاركة.
أخرى (يرجى التحديد)

المعلومات الاجتماعية والديموغرافية

السؤال (س23): الحالة الاجتماعية:	
جواب	
1. عزب (ذكر) / عزب (أنثى)	
2. مخطوبة	
3. متزوج	
4. منفصل	
5. مطلق	
6. أرمل	
7. رفض الإجابة	

السؤال (Q24) اختر ما ينطبق				
صعوبة مطلقة	صعوبة كبيرة	صعوبة خفيفة	لا صعوبة	صعوبة
				1. لدي صعوبة جسدية
				2. لدي صعوبة عقلية

	السؤال (س25): حالة النشاط الاقتصادي:
جواب	
	1. العاملين مقابل الأجور
	2. العاملين لحسابهم الخاص
	3. عاطل عن العمل
	4. ربة منزل
	5. غير قادر على العمل / معطل
	6. الطالب
	7. أخرى، يرجى التحديد

	السؤال (س26) قطاع النشاط الاقتصادي
جواب	
	1. القطاع العام (بما في ذلك القوات المسلحة والأمن العام)
	2. القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات الدولية)
	3. العاملين لحسابهم الخاص
	7. أخرى؛ تحديد: _____

	السؤال (س27) دخل الأسرة
جواب	
	1. دخلنا يغطي نفقاتنا، ونحن قادرون على الادخار
	2. يغطي دخلنا نفقاتنا دون صعوبات ملحوظة
	3. دخلنا لا يغطي نفقاتنا. نواجه بعض الصعوبات
	4. دخلنا لا يغطي نفقاتنا. نواجه صعوبات كبيرة
	7. لا أعرف
	8. رفض الإجابة

	السؤال (Q28) تعليمك الحالي
جواب	
	لا يوجد تعليم رسمي
	ابتدائي
	ثانوي
	دبلوم متوسط المستوى / مهني أو تقني
	درجة البكالوريوس
	درجة الماجستير وما فوق
	رفض الإجابة

الأدوات النوعية:

أداة مجموعة النقاش مع الشباب والشابات في المحافظات الأردنية حول: «وجهات نظر ومعارف وتصورات الشباب والشابات حول قضايا حقوق الإنسان في الأردن»

المقدمة: يجري مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين بالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان دراسة حول «وجهات نظر الشباب والشابات ومعارفهم وتصوراتهم لقضايا حقوق الإنسان في الأردن».

اليوم نجتمع لإجراء جلسة حوارية تهدف إلى فهم أعمق للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، المشاركة السياسية، الوصول إلى المعلومات، وحقوق المرأة وغيرها من الحقوق الأساسية. ستتيح لنا مداخلاتكم الفرصة لاستكشاف آرائكم وتصوراتكم ومدى معرفتكم ووعيكم حول هذه القضايا، فضلاً عن تسليط الضوء على مستوى مشاركتكم الفعلية والأنشطة التي تفضلونها في هذا المجال، مما سيسهم في تقديم فهم أكثر شمولاً لواقع حقوق الإنسان في الأردن.

نود دعوتكم للمشاركة في هذه المناقشة التي ستستغرق ما بين 54 دقيقة إلى ساعة وربع. نطلب موافقتكم على استخدام جهاز تسجيل صوتي لتوثيق ما سيتم مشاركته من معلومات خلال الجلسة، مع التأكيد على الحرية التامة في إيقاف التسجيل في أي وقت ترغبون بذلك. كما أن لكم الخيار الكامل في تقديم أنفسكم أو عدمه. عند تفريغ البيانات، لن يتم ذكر أي أسماء لضمان السرية.

نحن ملتزمون بشكل كامل بحماية خصوصيتكم وسرية المعلومات المقدمة. ستظل جميع البيانات التي نجمعها محمية بشكل صارم ولن تستخدم إلا لأغراض هذه الدراسة فقط. سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة لضمان عدم الكشف عن هويتكم أو الوصول غير المصرح به لأي من المعلومات.

1. معلومات عامة عن المشاركين:

- (العمر، الجنسية، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية)

2. فهم حقوق الإنسان:

- من وجهة نظرك، ماذا يعني مصطلح «حقوق الإنسان» بالنسبة لك؟ إلى أي مدى تعتقد أن حقوق الإنسان محمية في الأردن؟ (الباحث: يرجى الاستماع إلى آراء المشاركين دون التعليق أو الحكم، ولكن يمكنك طرح أسئلة متابعة لفهم المعنى الذي يرونه.)

3. التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان:

- إذا تعرض أحد أفراد المجتمع للضرر لحقوقه من قبل مؤسسة حكومية، فهل هناك كيانات محددة يمكنهم تقديم شكوى بشأنها؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فأين يمكنهم الإبلاغ عنها؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فلماذا لا يبلغون أو يقدمون شكوى؟ (الباحث: شجعهم على التحدث عما يتبادر إلى الذهن أو ما يفكر الشخص في فعله عندما يتعرض للأذى.)

4. توعية منظمات حقوق الإنسان الرئيسية في الأردن:

- هل سمعت عن المركز الوطني لحقوق الإنسان أو هيئة مكافحة الفساد أو الهيئة المستقلة للانتخاب؟ ماذا تعرف عنهم؟
- من أين تحصل عادة على معلوماتك حول قضايا حقوق الإنسان؟
- برأيك، هل يعرف الشباب والشابات عن منظمات مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان؟ لماذا ولماذا لا؟
- كيف يمكن لمنظمات حقوق الإنسان الوصول بشكل أفضل إلى الشباب والشابات؟

5. الوعي والمعرفة بالمنظمات الحقوقية الدولية:

- واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية، يبدو أن عددا قليلا جدا من الشباب والشابات على دراية بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان. لماذا تعتقد ذلك؟
- هل سمعت عن منظمات مثل منظمة العمل الدولية أو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أو منظمة العفو الدولية؟ ماذا تعرف عنهم؟
- ما هي برأيك التحديات التي تواجهها هذه المنظمات الدولية في الوصول إلى الشباب والشابات في الأردن؟
- وأظهر الاستطلاع ثقة أعلى قليلا في منظمة العفو الدولية مقارنة بالمنظمات الأخرى. لماذا تعتقد هذا؟

6. فهم منظمات المجتمع المدني:

- من وجهة نظرك، ماذا نعني بمصطلح «منظمات المجتمع المدني في الأردن»؟ ما هي طبيعة عملهم؟ كيف تقيم ثقة الناس بهم؟ (الباحث: يرجى الاستماع إلى آراء المشاركين دون التعليق أو تصحيح معلوماتهم.)

7. الرأي في نتائج الاستطلاع:

- كيف تفسر نتائج الاستطلاع فيما يتعلق بالمواقف تجاه المساواة بين الجنسين، والتدخل الحكومي في وسائل الإعلام، وقانون الجرائم الإلكترونية؟ (الباحث: سنذكر كل عبارة على حدة أثناء المناقشة ونتلقى الآراء والمعتقدات والمواقف حول كل منها.)
- الغالبية العظمى من الذكور والإناث (74٪ و86٪ على التوالي) لديهم آراء إيجابية حول أهمية العيش في بلد يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق. في الوقت نفسه، يوافق 72٪ من الذكور و51٪ من الإناث على أنه يجب على النساء دائما الالتزام بالعادات والتقاليد الاجتماعية. كيف تفسر هذه النتائج؟
- أعرب 39٪ من الذكور و46٪ من الإناث عن مواقف مؤيدة لاشتراط اعتقال الأفراد وسجنهم من قبل القضاء فقط، وليس من قبل وزارة الداخلية أو الحاكم الإداري. وفي الوقت نفسه، يوافق 71٪ من الذكور و65٪ من الإناث على التدخل الحكومي لمنع وسائل الإعلام من نشر محتوى قد يقوض الاستقرار السياسي. كيف تفسر هذه النتائج؟
- حوالي 40٪ من العينة يوافقون على أن قانون الجرائم الإلكترونية يقيد حرية التعبير. ما هو فهمك لهذا القانون؟

8. التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في الأردن:

- برأيك، ما هي التحديات التي تعيق احترام حقوق الإنسان في الأردن؟ (الباحث: يمكنك تقديم أمثلة لتحفيز النقاش، مثل التقاليد الاجتماعية، وتأثير الأسرة، والقوى المحافظة، والمخاوف الأمنية، وما إلى ذلك)

9. التعبير عن الآراء حول حقوق الإنسان:

- برأيك، ما هي الوسائل التي يفضلها الشباب والشابات (ذكورا وإناثا) للتعبير عن آرائهم في قضايا حقوق الإنسان؟ (الباحث: يمكنك تقديم أمثلة لتحفيز النقاش، مثل كتابة المقالات في الصحف أو المنصات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في المسيرات أو المظاهرات، والمناقشات عبر الإنترنت، وتوقيع العرائض، وما إلى ذلك)

10. المشاركة في منظمات حقوق الإنسان:

- أظهرت نتائج المسح أن نسبة صغيرة جدا من الشباب والشابات (حوالي 5٪) هم أعضاء في المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان (بما في ذلك جمعيات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية وغيرها).
- لماذا تعتقد أن عددا قليلا جدا من الشباب والشابات يشاركون في منظمات حقوق الإنسان؟
- ما هي أنواع منظمات حقوق الإنسان التي تعتقد أنها ستكون أكثر جاذبية للشباب؟
- ما الذي يشجعك أنت أو غيرك من الشباب والشابات على الانضمام إلى منظمة لحقوق الإنسان؟

11. أسباب انخفاض معدلات المشاركة:

- ووفقا للدراسة الاستقصائية، أفادت نسبة منخفضة من الشباب والشابات بأنهم شاركوا في أنشطة مختلفة في العام الماضي (22.4٪ بشكل عام).
- لماذا تعتقد أن هناك معدل مشاركة منخفض في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان بين الشباب والشابات؟
- ووفقا للدراسة الاستقصائية، تميل النساء إلى المشاركة بشكل أكبر في الأنشطة عبر الإنترنت (كتابة المقالات والمناقشات عبر الإنترنت)، في حين أن الرجال أكثر حضورا في الأنشطة البدنية (ورش العمل، والتطوع). لماذا تعتقدين أن هناك فجوة بين الجنسين في أنواع الأنشطة التي يشارك فيها الرجال والنساء؟

12. الاختلافات الإقليمية في المشاركة:

- وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية اختلافا كبيرا في تواتر المشاركة في الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان عبر مختلف المناطق. يشارك الناس في المنطقة الوسطى بشكل متكرر، حيث يشارك البعض عدة مرات في الشهر. وفي المنطقتين الشمالية والجنوبية، تكون المشاركة أقل بكثير، ونادرا ما يشارك معظم الناس.
- لماذا تعتقد أن هناك مثل هذا الاختلاف الكبير في معدلات المشاركة بين المناطق؟
- هل هناك تحديات أو فرص محددة في منطقتك تؤثر على المشاركة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان؟

13. معالجة العوائق التي تحول دون المشاركة:

- وأبرزت نتائج الدراسة الاستقصائية عدة نقاط مثيرة للاهتمام بشأن أسباب عدم مشاركة الشباب والشابات في الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان. فيما يلي بعض النتائج الرئيسية:
  - الفجوات بين الجنسين: النساء أكثر عرضة من الرجال للإشارة إلى الخوف من التحرش والتهديدات، فضلا عن رفض الأسرة، كأسباب لعدم المشاركة. كما أنهم أكثر تشككا في فعالية النشاط.
  - الاختلافات الإقليمية: يشارك الأشخاص المقيمون في المنطقة الوسطى بشكل أكبر، لكنهم أبلغوا أيضا عن مستويات أعلى من الخوف (المضايقات والتهديدات) والضغط الاجتماعي (رفض الأسرة) والشكوك حول فعالية المشاركة. كما أنهم يواجهون قيودا زمنية أكبر ونقصا في الوعي بفرص المشاركة.
- ما رأيك في الاختلافات بين الجنسين كأسباب لعدم المشاركة؟ هل تشعر بها؟

- ما هي بعض الأمثلة المحددة للشباب، وخاصة النساء، الذين يخشون التحرش والتهديدات من المشاركة في النشاط؟
- كيف يمكننا خلق بيئة أكثر دعما يشعر فيها الشباب والشابات بالراحة في المشاركة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم العائلية؟
- وتشير الدراسة الاستقصائية إلى وجود فجوة في الوعي بالنشاط أو الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان، لا سيما في المناطق الوسطى والشمالية. ما هي بعض الاستراتيجيات للتواصل مع الشباب والشابات في هذه المناطق وتعريفهم بكيفية المشاركة؟
- يبدو المشاركون من المنطقة الوسطى أكثر تشككا في فعالية النشاط. هل لاحظت هذا؟ لماذا تعتقد أن هذا قد يحدث؟ كيف يمكننا معالجة هذا الأمر وتشجيع المزيد من المشاركة؟

أشكركم على مساهماتكم القيمة في هذه المناقشة. ستساعد آراؤكم في توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأردن.

ملاحظات إضافية:

- يستخدم دليل المناقشة أسئلة مفتوحة لتشجيع المشاركين على تبادل خبراتهم وآرائهم.
- يجب على الباحث الاستماع باهتمام وتجنب مقاطعة المشاركين.
- يمكن استخدام أسئلة المتابعة لاستكشاف النقاط المثيرة للاهتمام بشكل أعمق أو توضيح الردود.

المرفق ج - قائمة الجداول والأشكال

الجداول:

1. **الجدول 1:** الترددات والنسب المئوية لتوزيع العينة الكمية عبر مناطق المملكة
2. **الجدول 2:** الخصائص الديموغرافية للعينة بناءً على مستوى دخل الأسرة
3. **الجدول 3:** توزيع مجموعات النقاش المركزة حسب المنطقة والجنس
4. **الجدول 4:** أسباب عدم المشاركة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان حسب الجنس

الأشكال:

1. **الشكل 1:** توزيع الجنس
2. **الشكل 2:** الجنسية
3. **الشكل 3:** المستوى التعليمي
4. **الشكل 4:** الحالة الاجتماعية
5. **الشكل 5:** العيش في بلد يمكنك فيه التعبير عن آرائك بحرية وانتقاد الحكومة (حسب المنطقة)
6. **الشكل 6:** حرية الإعلام بدون رقابة (حسب الجنس والمنطقة)
7. **الشكل 7:** سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام للحفاظ على الاستقرار السياسي
8. **الشكل 8:** تأثير قانون الجرائم الإلكترونية على حرية التعبير
9. **الشكل 9:** العيش في بلد يضمن المساواة بين الرجال والنساء
10. **الشكل 10:** الأعراف والتقاليد الاجتماعية المؤثرة على الأدوار الجندرية
11. **الشكل 11:** تصورات حول توافق حقوق الإنسان مع القيم والتقاليد الأردنية (حسب الجنس)
12. **الشكل 12:** الفوارق الإقليمية في تصورات توافق حقوق الإنسان
13. **الشكل 13:** العيش في بلد يُحتجز فيه الأفراد فقط من قبل السلطات القضائية
14. **الشكل 14:** يمكن للحكومة استخدام التعذيب للحصول على معلومات من المشتبه بهم
15. **الشكل 15:** مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن (للرجال حسب المنطقة)
16. **الشكل 16:** مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن (للنساء حسب المنطقة)
17. **الشكل 17:** مستوى حماية حقوق الإنسان في الأردن (حسب التعليم)
18. **الشكل 18:** أسباب نقص حماية حقوق الإنسان (حسب الجنس)
19. **الشكل 19:** أسباب نقص حماية حقوق الإنسان (حسب الأعراف الاجتماعية، التأثيرات العائلية، إلخ.)
20. **الشكل 20:** أسباب نقص حماية حقوق الإنسان (حسب الدخل)
21. **الشكل 21:** التصور حول معاملة الشباب
22. **الشكل 22:** التصور حول معاملة اللاجئين
23. **الشكل 23:** التصور حول معاملة العمال المهاجرين
24. **الشكل 24:** التصور حول معاملة الأقليات الدينية

25. **الشكل 25:** المعرفة بالمؤسسات الوطنية أو الدولية لحقوق الإنسان

26. **الشكل 26:** أنواع المنظمات التي ينتمي إليها المستجيبون

27. **الشكل 29:** المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان التي يهتم بها الشباب الأردني (تحليل حسب النوع الاجتماعي)

28. **الشكل 30:** تواتر المشاركة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان